**مقدمة**

المظاهر جمع تكسير، مفرده "مظهر"، وهو مصدر ميمي فعله "ظَهَرَ" و"الظَّهْر من كل شيء خِلافُ البَطْنِ،...وظَهَرَ ظُهوراً: تَبَيَّنَ، وأظهرت الشيء بينته، والظهور: بدو الشيء الخفي".([[1]](#footnote-1))

وقد سبقت الإشارة إلى أن لفظ التعدد يدل على الكثرة([[2]](#footnote-2))، والتعدد في الأبنية يقوم على كثرتها، وتنوعها؛ ذلك لأن التعدد يعني وجود أمرين، هما الكثرة، الاختلاف، إذ لو كانت مجرد كثرة في العدد لما سُمي تعددًا، ولو كانت الأبنية المصدرية متطابقة في أبنيتها، متحدة في أشكالها لما عد ذلك من قبيل التعدد؛ إذ التعدد يقوم ضمنيًا على وجود كثرة في الصيغ تتسم بالاختلاف فيما بينها، ومن ذلك قول ابن سيده: "وأما مصادر هذه الأفعال الثلاثية فهي مختلفةٌ، وستَقِف على اختلافها مما أسوقه لك من كلامِ سيبويه وجميع النحويين وليس يَلْزَم قياسًا واحدًا وإنما يُحْفَظُ حِفْظًا".([[3]](#footnote-3))

ومما لاشك فيه أن أبنية المصادر تختلف في ظاهرها وإلا لم يحكم عليها بالتعدد، وقد تنوعت أوجه الاختلاف بين أمثلة المصادر، وتباينت مجالاتها.

و هذا هو المقصود هنا بالمظاهر، إذ هي صور الاختلاف الظاهرة بين الأبنية المصدرية، والتي بناء على وجودها حكم عليها بالتعدد.

و هذا الاختلاف له صور ومظاهر حاولت الدراسة حصرها، ثم تصنيفها وفق معايير صرفية، ثم وصـفها بعيدًا عن الخوض في أسباب هذا الاختلاف مرجئين ذلك إلى باب الأسباب.

ولما كان هذا الجزء من الدراسة ـ وهو إبراز المظاهر ـ يرتكز على المبنى، ويُعْنى بالشكل، كان من البدهي أن تكون موضوعاته صرفية؛ لأن علم التصريف كما يعرفه الرضي هو: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب".([[4]](#footnote-4))

و قد كان الاعتماد في ذلك على التمعن والتدبر في أبنية مصادر الفعل، ومحاولة رصد أوجه الاختلاف بينها، وتتبع المواطن التي جاء من قبلها التعدد، ووسمت الأبنية بالاختلاف والكثرة.

وتبعًا لأهم مظاهر تعدد المصادر جاء هذا الباب مقسمًا إلى الفصول التالية:

1. اختلاف الضبط
2. التجريد والزيادة.
3. التذكير والتأنيث.
4. القصر والمد.
5. الإدغام والفك.

**الفصل الأول**

**اختلاف الضبط**

**1ـ1ـ مقدمة**

الضبط في اللغة: هو حفظ الشيء بحزم "ضَبَطَهُ ضَبْطًا وضَباطةً حَفِظَهُ بالحَزْمِ"([[5]](#footnote-5)).

وفي الاصطلاح: "إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثمَّ فَهْم معناه الذي أُريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره"([[6]](#footnote-6)).

فالضبط هو مراعاة وحفظ الهيئة التي عليها الألفاظ من الحركات، والسكنات كما سمعت عن العرب، وقيدت. وضبط الكلمة بهذه الصورة هو الذي يشكل وزنها، وصيغتها، وهيئتها التي تميزها عن غيرها من الألفاظ التي تشاركها في عدد الحروف، وترتيبها.

وقد لوحظ تباين مصادر الفعل الواحد فيما بينها، واختلافها في الضبط في حين اتحاد حروفها واتفاقها في الترتيب والعدد، ولكنها اختلفت في جانب واحد أو مظهر واحد هو ضبط الأحرف التي قبل الحرف الأخير؛ لأنه لحركة الإعراب.

وهذا هو المقصود باختلاف الضبط بين المصادر هنا، إذ يمثل صورة من صور تعددها، ومظهرا من مظاهر اختلافها يطالع قارئ المعجم للوهلة الأولى.

ويعنى هذا الفصل باختلاف الضبط في الأوزان في حين تعددها، واشتراكها، ووجودها مجتمعة كمصادر للفعل الواحد، فلا يعتد باختلاف الضبط إن لم يجتمع الوزنان في سياق واحد للتعدد ، أو وورد كل منهما في أمثلة تنتمي لمواد لغوية مختلفة، لذا يشترط في الصيغ المدروسة التي تدخل في نطاق اختلاف الضبط أن تقع في سياق واحد للتعدد.

مع ضرورة التنويه هنا على أن هذا المبحث لا يهـدف إلى دراسـة الصيغ دراسة تفصيلية تحليلية، بقدر ما يهدف إلى إبراز اختلاف الضبط كمظهر من مظاهر التعدد، ومحاولة حصر صوره، ومجالاته ولعل أبنية المصادر من أكثر الأبنية التي تنوعت صيغها وتكاثرت أمثلتها من خلال اختلاف الضبط فيها؛ لذا كان من العسير دراستها، وحصر صورها، وحتى يتسنى ذلك ويسهل تناوله، آثرنا دراسة اختلاف الضبط من خلال تقسيم المصادر إلى مجموعتين:

**الأولى**: المصادر القياسية، والمقصود بها تلك المصادر التي ذكر النحاة أنها تنقاس في مواضع معينة، بعدما لاحظوا أنها ترتبط مع أفعال مخصوصة، أو تكثر في معان محدودة، ومن ثم يمكن أن يقاس عليها مصادر أخرى.

**الثانية**: المصادر السماعية، وهي بخلاف القياسية، إذ لم تحدد لها مواضع تنقاس فيها. ولقائل أن يقول: إن هذه المصادر القياسية قد تأتي في غير مواضعها فتعد سماعية. فنقول هذا صحيح، ولكن هذا التصنيف يقوم على اعتبار الأصل في المصادر، فإن قيل إنها قياسية فهو على اعتبار أن الوزن نفسه من أوزان المصادر القياسية، ولكنه جاء في غير الموضع الذي هو قياس فيه.

وإنما اتخذ هذا التقسيم من منطلق أن دراسة اختلاف الضبط تقوم ضمنيا على افتراض وجود صيغة أصلية أو بناء أصلي، ثم عرضت له تغييرات في صورته، وضبطه؛ لذا فإن دراسة هذا المظهر من خلال المصادر القياسية على أنها هي الأصل وما عرض لها من تغيرات في الضبط هي صور لاختلاف الضبط، مما يسهم في لمِّ شعث الموضوع، وتيسير تناوله، وعرض أمثلته.

**1ـ2ـ اختلاف الضبط في المصادر القياسية**

**1ـ2ـ1ـ " فَعْل"**

لاحظ النحاة كثرة ورود وزن "فَعْل" في المصادر فعدُّوا هذه البناء هو الأصل وعليه مدار الباب، وهو رأي قديم تناقله النحاة في كتبهم من لدن الخليل، إما بالإشارة، أو بالتصريح، و من ذلك ما نقله المازني عن الخليل: "وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعَدّى: إنَّ أصلها "فَعْل" نحو "ضَرَبَ ضَرْبا، وقَتَلَ قَتْلا"([[7]](#footnote-7)).

ويقول ابن جني شارحا كلام المازني في تعقيبه على كلام الخليل: "وجعل ما خالفه ليس بأصل يعني بقية مصادر بنات الثلاثة نحو الركوب، والظلم، والإتيان، فهذه ونحوها مصادر المتعدية، ولا تطرد اطراد القَتْل والضَرْب؛ لأن فَعْل لا يمتنع من جميعها فهو الأصل، وعليه مدار الباب"([[8]](#footnote-8)).

كما نقل ابن سيده هذا الرأي عن سيبويه وأبي علي من خلال استدلاله بمجيء اسم المرة على "فَعْلَة"، فقال في ذلك : "قال أبو علي: اعلم أن أصلَ المصدر في الثُّلاثيِّ فَعْل بفتح الفاءِ وتسكين العين وإن نُطق بغيره وزِيدَ فيه زياداتٌ، واستدل سيبويه أنه قد يقال في المرَّة الواحدةِ: فَعْلَة، وإن كان في المصدر زيادةٌ كقولهم: جَلَسْتُ جَلْسَة، وقُمتُ قَوْمَةً، وشَرِبْت شَرْبةً والمرةُ الواحدةُ إذا كانت بالهاء فالبابُ في الجِنس أن يكونَ بطرح الهاء"([[9]](#footnote-9)).

إن في قول أبي علي: "وإن نُطق بغيره" إشارة إلى اختلاف الضبط كمظهر من مظاهر التعدد في المصادر، فهناك أصل، ثم نطق بغيره لأسباب مختلفة، فنتج عن ذلك صيغ متعددة، وأبنية مختلفة.

أضف إلى ذلك أن سيبويه كان يرى أن مجيء مصادر الأفعال على "فَعْل" هو الأصل، وإن كان القياس أن تأتي على غيره، من ذلك قوله : "وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان. شبهوا هذا حيث كان تقلبًا وتصرفًا بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضًا تقلب ما في القدر وتصرفه. وقد قالوا: الجَول والغَلي، فجاءوا به على الأصل"([[10]](#footnote-10)) يتضح من النص السابق أنّ "الجول ، والغلي"مصدران جاءا على" فَعْل" وفعلهما لازم، ومع ذلك يرى سيبويه أنها جاءت على الأصل.

كما جعل ابن القوطية([[11]](#footnote-11))، وابن القطاع ([[12]](#footnote-12)) بناء "فَعْل" أول أبنية المصادر المذكورة في مصادر الثلاثي المجرد.

و يرى المبرد أن كثرة بناء فَعْل في المصادر ترجع إلى أنه: "أقل الأصول والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد، ولا حركة إلا بثبت وتصحيح"([[13]](#footnote-13)).

ونظرا لكون "فَعْل" هي الأصل في المصادر من جانب، و أخف الأبنية من جانب آخر كانت هي أكثر صيغة حظيت باختلاف الضبط، يقول الرضي: "واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فَعْل ببناء الوحدة... إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة الحروف وتغيير التركيب لخفته، دون الرباعي وذي الزيادة"([[14]](#footnote-14)).

ولما كان الغرض هنا عرض صور اختلاف الضبط في صيغ المصادر المختلفة، وإبرازها، فقد اعتمدنا على صيغة "فَعْل" كأصل في المصادر التي توافقها في عدد الأحرف وترتيبها، وذلك تأسيسا على قول النحاة إنها الأصل في المصادر، كما أنها تعد الصيغة القياسية في مصادر بابي ( فَعَلَ وفَعِلَ) المتعديين، وذلك للاستعانة بها في حصر صور تعدد المصادر باختلاف الضبط، ثم عرضها على أمثلة المعجم، ومقارنتها بها، حتى يظهر المستعمل منها من المهمل، والشائع من النادر.

و لو افترضنا حدوث اختلاف الضبط في صيغة "فَعْل"، فإن اختلاف الضبط سيكون في الحرفين الأول الثاني فقط؛ لأن الحرف الثالث هو حرف الإعراب.

ومن ثمَّ فإن الافتراضات العقلية تقتضي أن ينتج عن اختلاف ضبط الحرف الأول صيغتان فقط، إحداهما بكسر الأول "فِعْل"، والثانية بضمه "فُعْل"، ولا يفترض السكون؛ لأن الأول لا يكون ساكنا .

**ـ اختلاف ضبط الحرف الأول في "فَعْل" وينتج عنه الصور التالية :**

**1ـ2ـ1ـ أـ فِعْل**

ظهر من خلال دراسة أبنية المصادر في المعجم اشتراك هاتين الصيغتين في كثير من الأمثلة، وورودهما متتابعتين في سرد مصادر الفعل الواحد في المعجم، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"الصَّرْعُ، ويكسرُ الطَّرْحُ على الأرْضِ، كالمَصْرَعِ، كمَقعدٍ، وهو مَوْضِعهُ أيضًا، وقد صَرَعهُ، كمَنَعه"([[15]](#footnote-15)).

\*"ضاعَ يَضيعُ ضَيْعًا، ويُكْسَرُ، وضَيْعَةً وضَياعًا، بالفتح هَلَكَ وَتَلِفَ"([[16]](#footnote-16)).

\*"حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا، ويُكْسَرُ، وحَلِفًا، ككَتِفٍ"([[17]](#footnote-17)).

اشتركت صيغتا "فَعْل وفِعْل" في ورودهما في مصادر الأمثلة السابقة مع تقديم صيغة "فَعْل"، كما يلاحظ على المثالين الأخيرين أن فعلهما فعل لازم، ورغم ذلك قدمت صيغة فَعْل على غيرها، وكأنها هي الأصل.

وقد ردَّ العلماء اختلاف الضبط بين الصيغتين إلى عوامل عدة من أهمها، اختلاف اللهجات، من ذلك ما نقله ابن السكيت ، حيث قال: "ويقال الصِّرع لغة قيس، والصَّرع لغة تميم، وكلاهما مصدر صَرَعت وخدعته خَدْعا وخِدْعا"([[18]](#footnote-18)).

كما رُدت بعض أمثلته إلى وجود اختلاف في المعنى أدى إلى اختلاف الصيغتين، ومن

ذلك تفسير اختلاف الضبط في "الضَّيْقُ" إذ جاء في "ضيق": "ضيق ضاقَ يَضيقُ ضَيْقًا، ويُفْتَحُ... والضَّيْقُ الشَّكُّ في القَلْبِ، ويُكْسَر، وما ضاقَ عنه صَدْرُكَ، وة باليَمامةِ، وبالكسر يكونُ فيما يَتَّسِعُ ويَضيقُ، كالدارِ والثَّوبِ، أو هُما سَواءٌ"([[19]](#footnote-19)).

وفي بعض الأمثلة الواردة في القاموس تصنف إحدى الصيغتين على أنها مصدر، والأخرى على أنها اسم، ومن ذلك: "سمِع، كَعَلِمَ، سَمْعًا، ويكسرُ، أو بِالفتح: المَصْدَرُ، وبالكسر: الاسمُ" ([[20]](#footnote-20))، ولعل المقصود بالاسم اسم المصدر، ويدل هنا على الشيء المسموع.

**1ـ2ـ1ـ ب ـ فُعْل.**

تشترك هاتان الصيغتان كثيرا حيث تأتي صيغة فُعْل رديفة لصيغة فَعْل في سرد مصادر الفعل الواحد في المادة المعجمية.ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"صَنَعَ إليه مَعْروفًا، كمنَع، صُنعًا، بالضم، وصَنَعَ به صَنيعًا قبيحًا فَعَلَهُ، والشيءَ صَنْعًا بالفتح والضم عَمِلَهُ"([[21]](#footnote-21)).

\*" حَضَّهُ عليه حَضًّا وحُضًّا"([[22]](#footnote-22)).

\*"عَقِمَتْ، كفرِحَ ونَصَرَ وكَرُمَ وعُنِي، عَقَمًا وعَقْمًا، ويُضَمُّ"([[23]](#footnote-23)).

وقد فسر العلماء اختلاف الضبط هنا باعتبارات عدة، فمنهم من رد بعض أمثلة هذا الباب إلى وجود فروق لغوية بين الصيغتين، ومن ذلك ما نقله الفيروز آبادي في "كره": "الكَرْهُ، ويُضَمُّ الإِباءُ، والمَشَقَّةُ، أو بالضم ما أكْرَهْتَ نَفْسَكَ عليه، وبالفتح ما أكْرَهَكَ غيرُكَ عليه. كَرِهَهُ كَسَمِعَهُ، كَرْهًا ويُضَمُّ، وكَراهَةً وكراهِيَةً، بالتَّخْفيفِ، ومَكْرَهَةً، وتُضَمُّ راؤُهُ"([[24]](#footnote-24))، ومنهم من ردَّه إلى اختلاف اللغات فقد نقل ابن السكيت عن الفراء قوله: "كان الكسائي يقول في الكَرْه والكُره هما لغتان"([[25]](#footnote-25)).

وأحيانا تخصص صيغة الفتح بكونها مصدرا، وصيغة الضم بكونها اسما، ومن ذلك ما جاء في مادة (سوء): "والسُّوءُ، بالضم الاسْمُ منه، والبَرَصُ وكُلُّ آفةٍ. و"لا خَيْرَ في قَوْلِ السُّوْءِ"، بالفتح والضم، إذا فَتَحْتَ فَمَعْنَاه في قَوْلٍ قَبيحٍ، وإذا ضَمَمْتَ فمعناه في أَنْ تَقُولَ سُوءًا"([[26]](#footnote-26)).

**1ـ2ـ1ـ ج ـ التثليث.**

يتضح مما سبق أن كلتا الصيغتين وارد في اللغة، ومستعمل فيها، وهما من صور اختلاف الضبط في المصادر التي تنتمي إلى فعل واحد، وقد وردت أمثلة لصيغة "فَعْل" سمع في الحرف الأول منها ثلاث حركات، الفتح ، والضم، والكسر، ومن أمثلة ذلك الواردة في المعجم ما يلي:

\*"شَنَأَهُ، كمنعه وسَمِعَهُ، شَنْئًا، ويُثَلَّثُ"([[27]](#footnote-27)).

\*"شَرِبَ، كَسَمِعَ، شَرْبًا، ويُثَلَّثُ، ومَشْرَبًا وتَشْرابًا جَرَعَ، وأشْرَبْتُهُ أنا، أو الشَّرْبُ مَصْدَرٌ، وبالضم والكسر اسْمانِ"([[28]](#footnote-28)).

يظهر من المثالين السابقين أن الأول منهما فعله من باب "فَعَلَ" المتعدي، والثاني فعله من باب "فَعِلَ" المتعدي، وقد قدم المصنف المصدر القياسي في كل منهما، ثم ذكر عبارة "ويُثَلَّثُ" والتثليث في الأسماء يكون لأولها.

ولم تختص صيغة "فَعْل" بالمتعدي من الأفعال، إذ وردت لها أمثلة مع اللازم أيضا، ومن ذلك ما جاء في "شعر": "شَعَرَ به، كنَصَرَ وكَرُمَ، شِعْرًا وشَعْرًا وشَـعْرَةً، مُثَلَّثَةً،"([[29]](#footnote-29)) وقد عقد ابن السكيت بابا لما يشترك فيه فَعْل، و فُعْل، وفِعْل.([[30]](#footnote-30)).

**ـ اختلاف ضبط الحرف الثاني لصيغة (فَعْل) وفيه (فَعَل،فَعِل،فَعُل)**

يترتب على احتمال اختلاف ضبط الحرف الثاني في (فَعْل) ثلاث صيغ، وهي: (الفتح "فَعَل" ـ الضم "فَعُل" - الكسر "فَعِل").

**1ـ2ـ1ـ د ـ " فَعَل"**

ويُقصد بها هنا "فَعَل" حين يكون القياس في مصدر الفعل "فَعْل" لكونه متعديا، فتكون "فَعَل" صيغة فرعية، لا أصلية، وسماعية لا قياسية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"الحَلْبُ، ويُحَرَّكُ اسْتِخْراجُ ما في الضَّرْعِ منَ اللَّبَنِ، كالحِلابِ، بالكسر، والاحْتِلابِ، يَحْلُبُ ويَحْلِبُ"([[31]](#footnote-31)).

\*"الطَّرْدُ ويُحَرَّكُ الْإِبعادُ، وضَمُّ الْإِبِلِ من نَواحيها"([[32]](#footnote-32)).

\*"سَرَقَ منه الشيءَ يَسْرِقُ سَرَقاً، مُحرَّكةً، وككتِفٍ، وسَرَقَةً، مُحرَّكةً، وكفَرِحَةٍ، وسَرْقاً،

بالفتحِ"([[33]](#footnote-33))

إن أفعالَ أمثلة المصادر السابقة هي أفعال متعدية، وكان القياس أن تأتي مصادرها على "فَعْل"، وقد شاركتها صيغة أخرى هي "فَعَل"، و أشار المصنف إليها بقوله: "ويحرك" قاصدًا بذلك عين المصدر الأصلي، سابق الذكر؛ لأنها كانت ساكنة.

وقد حصر ابن خالويه مجيء صيغة "فَعَل" مع باب (فَعَلَ ) في أمثلة معدودة، فقال :" ليس في كلام العرب فَعَل إلا طَلَبَ طَلَبًا، ورَفَضَ رَفَضًا، وطَرَدَ طَرَدا، وحَلَبَ حَلَبا، وجَلَبَ جَلَبًا، ورَقَصَ رَقَصًا، وهذه ستة أحرف جاء المصدر والماضي مفتوحين في العين"([[34]](#footnote-34))، ولم يذكر ابن خالويه "سَرَقَ سَرَقاً" السابق، ولعل السبب في ذلك أن مضارعه جاء على "يفعِلُ". كما يتضمن كلام ابن خالويه السابق إشارة إلى أن العلاقة بين الفعل الماضي ومصدره الأصلي تقوم على وجود مخالفة بين حركة العين في كل منهما، يؤكد ذلك أن الماضي من بابي (فَعَلَ وفَعِلَ) المتعديين الغالب في مصدره أن يأتي على " فَعْل" ، واللازم من باب " فَعِلَ"الغالب في مصدره أن يأتي على "فَعَل".

1**ـ2ـ1ـ هـ "فَعِل"**

تعد صيغة "فَعِل" من أبنية المصادر السماعية، ومن علماء اللغة من ذهب إلى أن أمثلة "فَعِل" قليلة في المصادر([[35]](#footnote-35))؛ لذا فإن الفيروزآبادي يضبطها بلفظ مشهور وهو "كَتِف"، وذلك جريا على عادته في ضبط الألفاظ النادرة، ومن أمثلتها مع المتعدي من بابي"فعَلَ ـ فَعِلَ" ما يأتي:

\*"رَضِعَ أُمَّه، كسَمِع وضَرَب، رَضْعًا، ويُحَرَّكُ، ورَضاعًا ورَضاعةً، ويُكْسَرانِ، ورَضِعًا، ككتفٍ"([[36]](#footnote-36)).

\*"وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريمًا وحِرْمانًا، بالكسرِ، وحِرْمًا وحِرْمَةً، بكسرِهِما،

وحَرِمًا وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه"([[37]](#footnote-37)).

ومن أمثلتها مع اللازم من بابي (فعَلَ - و فَعِلَ)

\*"كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وكِذْبًا وكِذْبَةً وكَذْبَةً وكِذابًا وكِذَّابًا، ككِتابٍ وجِنَّانٍ"([[38]](#footnote-38)).

\*"لَعِبَ، كَسَمِعَ، لَعْبًا ولَعِبًا ولِعْبًا وتَلْعابًا"([[39]](#footnote-39)).

وقد علل الفارابي قلة شيوع "فَعِل" في المصادر باختصاص هذا البناء بالنعوت([[40]](#footnote-40)).

ولا يعني إيرادها هنا ضمن تنوعات صيغة "فَعْل" أنها لا ترد إلا معها، أو بعبارة أخرى: أنها لا ترد إلا مع الفعل المتعدي من بابي (فَعَلَ ـ وفَعِلَ)، إذ إنها ترد مع اللازم أيضا، كما ظهر من خلال المثالين السابقين (كذب، لعب)، أما في باب (فَعُلَ) فلم أعثر على مثال للمصدر جاء على وزن "فَعِل".

**1ـ2ـ1ـ وـ "فَعُل"**

و هذه الصيغة غير مستعملة في المصادر، فهي من الأبنية المهملة في المصادر، ورغم ذلك فلا أجزم بهذا؛ لاحتمال وجود مصدر على هذا الوزن لم أقف عليه، من قبيل النادر، فلغة العرب أوسع من أن يحاط بها.

وقد يترتب على اختلاف الضبط أمور أخرى، منها: قضية التصحيح والإعلال في المصدر، كما في مصدر الفعل معتل الآخر، ومن أمثلة ذلك ما جاء في "أسو": "و أسا الجُرْحَ أسْوًا وأسًا داواهُ"([[41]](#footnote-41)) حيث جاء المصدر الأول على وزن "فَعْل" فجاء صحيحا دون إعلال،

بينما جاء الثاني على "فَعَل"، فقلبت الواو ألفا ؛ لتحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبله، ومن ثم يتصاحب مع اختلاف الضبط اختلاف في الحرف، ومن أمثلته في مصادر الفعل الأجوف:

"خالَ الشيءَ يَخالُ خَيْلًا وخَيْلَةً، ويُكْسَرانِ، وخالًا وخَيَلانًا، محرَّكةً، ومَخيلَةً ومَخالَةً وخَيْلُولَةً ظَنَّه"([[42]](#footnote-42)). حيث جاء ت صيغة " خَيْلًا" على وزن "فَعْل" فجاءت صحيحة دون إعلال، بينما جاءت صيغة " خالًا " على "فَعَل"، فقلبت الياء ألفا ؛ لتحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبله .

**و ثمة صيغ أخرى يختلف فيها ضبط الحرفين الأول والثاني من صيغة "فَعْل"، ولعل لها ارتباطا بها، وهذه الصيغ هي :**

1**ـ2ـ 1ـ زـ" فُعُل"**

لوحظ ارتباطها في أمثلة المعجم بصيغة فُعْل، فهي في أكثر الأمر لا ترد إلا معها، كما لوحظ تتابعهما وتواليهما في سرد المصادر.

\*"سَخِرَ منه و به، كفَرِحَ، سَخْرًا وسَخَرًا وسُخْرَةً ومَسْخَرًا وسُخْرًا وسُخُرًا هَزِىءَ"([[43]](#footnote-43)).

\*"سَكِرَ، كفَرِحَ، سُكْرًا وسُكُرًا وسَكْرًا وسَكَرًا وسَكَرانًا نَقِيضُ صَحا"([[44]](#footnote-44)).

\*"البُخْلُ والبُخُولُ، بضمِهِما، وكجَبَلٍ ونَجْمٍ وعُنُقٍ ضِدُّ الكَرَمِ، بَخِلَ، كفَرِحَ وكَرُمَ، بُخْلًا، بالضم والتحريكِ"([[45]](#footnote-45)).

ومن أمثلة ارتباطهما أيضًا:

(عُسْر، و عُسُر([[46]](#footnote-46)))، (يُسْر، و يُسُر([[47]](#footnote-47)))، (السُّخْط، و السُّخُط([[48]](#footnote-48)))، (الشُّغْلُ، و الشُّغُلُ([[49]](#footnote-49))).

وهذا يدفع إلى القول بأنها ناشئة عنها، وذلك بإتباع الحرف الثاني للحرف الأول في حركته، وسيأتي الحديث عن الإتباع.

**1ـ2ـ 1ـ ح ـ"فِعِل"**

وهو من الأوزان النادرة، وقد ورد له مثال في مادة "ضحك":"ضَحِكَ، كعَلِمَ، وناسٌ يقولونَ ضِحِكْتُ، بكسرِ الضادِ، ضَحْكًا، بالفتحِ وبالكسرِ، وبكسرتينِ، وككَتِفٍ"([[50]](#footnote-50))

والشاهد في قوله: "بكسرتين" فهو يعني سماع صيغة "ضِحِك"في مصادر"ضَحِكَ" .

وقد أثبت الزبيدي هذا المصدر ولم ينكره: "ضَحِكَ كعَلِمَ وناسٌ من العَرَبِ يَقُولُونَ: ضِحِكْتُ بكَسرِ الضّادِ إِتْباعا للحاءِ فإِنّها حَلْقِيّة وهي لْغَة صَحِيحَةٌ ولها نَظائرُ سَبَقَت ضَحْكًا بالفتحِ والكَسرِ وضِحِكًا بكَسرَتَيْنِ كَإِبِلٍ. وضَحِكًا ككَتِف أَربع لُغات"([[51]](#footnote-51)).

أما " فُعِل " و" فِعُل" فهما بناءان مهملان لاستثقال اجتماع الضمة مع الكسرة، ولم يأت من الأول إلا لفظ واحد في الأسماء هو: دُئِل([[52]](#footnote-52)).

وفيما يلي رسم توضيحي يوضح احتمالات اختلاف الضبط في صيغة "فَعْل" المصدرية :

فَعْل

اختلاف ضبط الحرف الأول اختلاف ضبط الحرف الثاني

فُعْل فِعْل فَعَل فَعِل

بالإتباع

فُعُل فِعِل

( شكل:1)

1**ـ2ـ 2ـ فَعَل**

عدَّ النحاة([[53]](#footnote-53)) صيغة "فَعَلَ" مصدرا قياسيا في الفعل اللازم من باب (فَعِلَ)، وسنتناول هذه الصيغة على اعتبار أنها الأصل وذلك في المواضع التي تكون قياسا فيها، ولكن قبل عرض الصيغ التي تنشأ عن اختلاف ضبط صيغة "فَعَل" سنورد أمثلة للصيغ الأخرى التي ترد معها في سياق ذكر مصادر الفعل، فتشترك مع "فَعَل" في الأفعال التي تكون"فَعَل" قياسية في مصادرها، مولدة بذلك تعددا في المصادر،ومن أمثلة تلك الصيغ التالي :

\*فَعْل، جاء في "ظمأ": "ظَمِئ، كفرح، ظَمْئًا وظَمَأ وظَمَاءً وظَماءَةً"([[54]](#footnote-54)).

\*فُعْل، جاء في "قطع": "وقَطِعَتِ اليدُ، كفرحَ، قَطَعًا وقَطعَةً وقُطْعًا، بالضم: انْقَطَعَتْ بداءٍ عَرَضَ لها"([[55]](#footnote-55)).

\*فِعَال، وفُعَال، جاء في"لبث":"اللَّبْثُ، ويُضَمُّ، واللَّبَثُ مُحَرَّكَةً واللِّباثُ واللُّباثُ واللَّباثَةُ واللَّبيثَةُ المُكْثُ. لَبِثَ، كَسَمِعَ،وهو نادرٌ؛لأنّ المصدرَ من فَعِلَ بالكسر، قِياسُهُ بالتحريكِ إذا لم يَتَعَدَّ"([[56]](#footnote-56)).

**اختلاف ضبط الحرف الأول، وينتج عنه الصيغ التالية: (فِعَل، فُعَل)**

1**ـ2ـ 2ـ أـ فِعَل**

يعد من الأوزان النادرة، والصيغ قليلة الشيوع في المصادر؛ لذا فإن الفيروزآبادي يضبطها بمثال مشهور، وهو (عِنَبٍ)، وبملاحظة أمثلتها وربطها بأفعالها وجد أن الغالب ورودها مع نوعين من الأفعال، هما:

1ـ الفعل الصحيح، ومن أمثلة ذلك الآتي:

\*" السَّرَعُ، محركةً، وكعِنَبٍ، والسُّرعةُ، بالضم نَقيضُ البُطْءِ، سَرُعَ، كَكَرُمَ سُرْعَةً، بالضم، وسِرَعًا، كعِنَبٍ"([[57]](#footnote-57)).

\*"وصَبَغَه بها، كمنَعه وضَرَبَهُ ونَصَرَه، صَبغًا وصِبَغَا، كعِنَبٍ لَوَّنَه، و يَدَهُ بالماءِ غَمَسَهَا فيه، و ضَرْعُها صُبوغا "([[58]](#footnote-58)).

2ـ الفعل المعتل الناقص، وتكثر مع ما كان من باب "فَعِلَ" نحو:

\* "ورَجُلٌ طَيَّانٌ: لم يَأكُلْ شيئًا. طَوِيَ، كَرَضِيَ، طِوًى"([[59]](#footnote-59)).

\* "رَضِيَ عنه، و عليه يَرْضَى رِضًا ورِضْوانًا، ويُضَمَّانِ"([[60]](#footnote-60)).

وتقل مع باب" فَعَلَ"، وذلك نحو: "ي فَدَاهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً وفِدًى، ويُفْتَحُ، وافْتَدَى به"([[61]](#footnote-61)).

وقد ربط سيبويه بين صيغتي "فَعَل" و"فِعَل" المصدريتين لتقارب الوزنين، فقال: "وقالوا: طَوِىَ يطوَى طَوًى وهو طيان. وبعض العرب يقول: الطِّوى فيبينه على فِعَلٍ، لأن زنة فِعَلٍ وفَعَلٍ شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأول."([[62]](#footnote-62))، و يمكن حمل كلام سيبويه على أن المراد منه: أن صيغة "فِعَلٍ" ناشئة عن "فَعَل" إذ ليس بينهما سوى كسر الأول على حد قوله. ولا شك أن الذي دفع سيبويه للربط بين الصيغتين أمر لاحظه في غير هذا المثال.

ولعل سيبويه يريد أن يقول: كما أن "فَعِلَ" اللازم الصحيح يأتي مصدره على "فَعَل"، ومثله "فَعِلَ" اللازم من المعتل الناقص يأتي مصدره على "فَعَل"، مثل (هَوِيَ هَوًى)، وكذلك يأتي على "فِعَل"، ولا فرق بين البناءين إلا كسر الأول.

ولا يعني ارتباط الصيغتين لزوم مجيئهما في كل الأمثلة، إذ قد يجيء الوزن في مثال

حملا على نظيره أو ضده، ومن أمثلة ذلك:

\*"الشَّبْعُ، بالفتح، وكعِنَبٍ ضِدُّ الجُوعِ، شَبعَ، كَسَمِنَ خُبْزًا ولَحمًا"([[63]](#footnote-63))

\*"سَمِنَ، كسَمِعَ، سَمانةً، بالفتح، وسِمَنًا، كعِنَبٍ"([[64]](#footnote-64))

فسر سيبويه مجيء هذا الوزن في مصادر أفعال صحيحة كالشِّبَع والسِّمَن في المثالين السابقين بالحمل على الضد وهو "الطِّوى"؛ لأن الغالب مجيء هذا الوزن في مصادر الناقص، فقال في ذلك: "وضد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا، قالوا: شَبِع يشبَعُ شِبَعا وهو شبعان، كسروا الشبع كما قالوا: الطِّوى، وشبهوه بالكِبَر والسِمَن حيث كان بناء الفعل واحدًا."([[65]](#footnote-65)).

1**ـ2ـ 2ـ ب ـ "فُعَل"**

وهو بناء مصدري خاص بالفعل المعتل الناقص من باب (فَعَلَ ـ يَفْعِلُ)، حيث لم يرد في غيره، ولكن ورد غيره معه، فلم يستقل بمثال وينفرد به؛ لذا فهو من الأبنية المصدرية قليلة الشيوع، معدودة الأمثلة، يقول المبرد:"وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقصورا؛لأن فُعَل قلما يقع في المصادر"([[66]](#footnote-66)). ومن أمثلته الواردة في المعجم ما يأتي :

\*"ي الهُدى، بضمِ الهاءِ وفتحِ الدالِ الرَّشَادُ، والدَّلالةُ ويُذَكَّرُ، والنهارُ. هَداهُ هُدًى وهَدْيًا وهِدَايَةً وهِدْيَةً، بكسرهما أرْشَدَهُ، فَهَدَى واهْتَدَى، وهَداهُ اللّهُ الطَّريقَ، و له، و إليه."([[67]](#footnote-67))

ومن أمثلته في المعجم أيضًا (بُكًى([[68]](#footnote-68))، سُرًى([[69]](#footnote-69))، لُقى([[70]](#footnote-70)))

وقد ربط سيبويه بين (فُعَل) و(فِعَل) السابقين، وجعلهما أخَوين فقال: "وقالوا: قليته قِلىً، وقريته قِرًى، فأشركوا بينهما في هذا فصار عوضا من الفُعَل في المصدر، فدخل كل واحد منهما على صاحبه، كما قالوا: كِسْوةً وكُسىً، وجذوةٌ وجذىً، وصوةٌ وصوىً، لأن فِعَلٌ وفُعَلٌ أخَوان. ألا ترى أنك إذا كسَّرت على فُعَل فُعْلةً لم تزد على أن تحرك العين وتحذف الهاء.

وكذلك فِعْلةٌ في فِعَل، فكل واحدٍ منهما أخٌ لصاحبه. ألا ترى أنه إذا جمع كل واحد منهما بالتاء جاز فيه ما جاز في صاحبه، إلا أن أول هذا مكسور وأول هذا مضموم، فلما تقاربت هذه الأشياء دخل كل واحد منهما على صاحبه. ومن العرب من يقول: رِشوةٌ ورُشًا، ومنهم من يقول: رُشْوةٌ ورِشًا"([[71]](#footnote-71)).

يظهر من النص السابق أن سيبويه يرى أن وزن " فُعَل" في مصادره المعدودة عِوَض من "فِعَل"، وكأنه يشير إلى أن "فِعَل" هو الأكثر في مصادر الناقص، ولوجود علاقة قوية بين الصيغتين، تبادلتا، وعوضت إحداهما عن الأخرى، يقول في ذلك : "وقالوا: زَنَى يَزْنِي زِنًى، وسَرَى يسْرِي سُرىً، والتُّقَى، فصارتا ههنا عوضًا من فِعَلٍ أيضًا، فعلى هذا يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه لام."([[72]](#footnote-72)).

أما اختلاف ضبط الحرف الثاني (فَعْل، فَعُل، فَعِل) فينتج عنه الصيغ نفسها في "فَعْل" فلا حاجة لإعادة ذكرها هنا.

1**ـ2ـ 3ـ فُعُول**

عدَّ سيبويه والجمهور "فُعُول" مصدرا قياسيا لكل فعل لازم على وزن "فَعَلَ" ما لم يدل على صوت، أو سير، أو امتناع، أو داء، أو صناعة([[73]](#footnote-73))، إلا أن هناك أمثلة قليلة وردت في المعجم بضبط الفاء بالضم مرة، وبالفتح مرة أخرى، وقد أثارت هذه الأمثلة خلافا كبيرا بين النحاة حول أفعالها، وتصنيفها([[74]](#footnote-74)). وهذه الأمثلة هي:

\*"والوُضُوءُ الفعلُ، وبالفتحِ ماؤُه، ومصدرٌ أيضًا، أو لغتانِ قد يُعْنى بهما المَصْدَرُ، وقد يُعْنَى بهما الماءُ. وتَوَضَّأَ الغُلامُ والجارِيَةُ أدْرَكا"([[75]](#footnote-75)).

\*"الوَقَدُ، محرَّكةً النارُ، واتِّقادُها، كالوَقْدِ والوُقودِ والوَقودِ والقِدَةِ والوَقَدانِ والتَّوَقُّدِ والاسْتيقادِ، والفِعْلُ كوَعَدَ، وأوْقَدْتُها، واسْتَوْقَدْتُها، وتَوَقَّدْتُها. والوَقودُ، كصَبورٍ الحَطَبُ، كالوِقادِ والوَقِيدِ وقُرئ بهن"([[76]](#footnote-76)).

\*"وتَقَبَّلَهُ وقَبِلَهُ، كعَلِمَه، قَبولًا، وقد يُضَمُّ: أخَذَه... وقد قَبَلَتْ، كنَصر، قَبْلًا وقُبولًا، بالضم والفتح....والقَبولُ، وقد يُضَمُّ: الحُسْنُ والشارَةُ، ومنه قولُ نَديمِ المأمونِ في الحَسَنَيْنِ: "أُمُّهُما البَتولُ، وأبوهُما القَبولُ". والقَبولُ: أن تَقْبَلَ العَفْوَ وغيرَ ذلك، اسمٌ للمَصْدَرِ قد أُمِيتَ فِعْلُه. والقَبولُ أيضًا: مَصْدَرُ قَبِلَ القابِلُ الدَّلْوَ، كعَلمَ: وهو الذي يأخُذُها من الساقي" ([[77]](#footnote-77)).

ويلاحظ على الأمثلة السابقة أمور من أهمها ما يلي:

1ـ أن المصنف عدَّ الصيغتين من المصادر دون تعليق، مقدما صيغة الضم، ثم ذكر أن "الوَقودُ" يستعمل للدلالة على الحطب.

2ـ جعل المصنف القَبول مصدرا لـ "قَبِلَ" بمعنى الأخذ، وأشار إلى أن صيغة "قُبُول" واردة في مصادره، ولكنها قليلة بقوله: "وقد يُضَمُّ".

3ـ عرض المصنف الآراء المطروحة في التفريق بين الصيغتين، دون أن يرجح بينها، كما يلاحظ تردده في عرض الرأي، حيث ذكر أن الوُضُوءُ المصدر، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به، ثم قال: "ومصدرٌ أيضًا،" يعني بالفتح هو مصدر أيضا، أما الرأي الثاني فهو أنهما لغتان في المصدر، وقد يكونان لغتين في الماء.

أما سيبويه فقد عدَّ الأسماء الدالة على الذات على وزن "فَعول" من المصادر في: "باب ما جاء من المصادر على فَعُول، وذلك قولك: توضأت وضوءًا حسنًا، وأولعت به ولوعا.و سمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وقودًا عاليًا، وقبله قبولًا، والوقود أكثر. والوقود: الحطب".([[78]](#footnote-78))

في حين ذهب المتأخرون من النحاة إلى أن أمثلة فَعُول من أسماء المصادر([[79]](#footnote-79))، وسيأتي الحديث عن هذه الصيغة في موضع آخر([[80]](#footnote-80)).

وقد كشفت دراسة أبنية المصادر في القاموس عن أمثلة أخرى لم يرد ذكرها فيما وقف عليه من مصادر، فالرضي على سبيل المثال ذهب إلى أنه: "لم يأت الفَعُول - بفتح الفاء - مصدرا إلا خمسة أحرف توضأت وضوءا وتطهرت طهورا، ووَلِعت ولوعا، ووقدت النار وقودا، وقَبِل قبولا، كما حكى سيبويه "([[81]](#footnote-81))

وقد لوحظ وجود أمثلة أخرى، ومن ذلك ما يأتي:

\*"ورَقَبَهُ رِقْبَةً ورِقْبانًا، بكسرِهما، ورُقُوبًا، بالضمِّ، ورَقَابةً ورَقُوبًا ورَقْبَةً، بفتحِهِنَّ انْتَظَرَهُ، كتَرَقَّبَهُ وارْتَقَبَه، والشيءَ حَرَسَهُ"([[82]](#footnote-82)).

\*"لَغَبَ، لَغِبَ لَغْبًا ولَغوبًا ولُغوبًا، كمَنَعَ وسَمِعَ وكرُمَ، وهذه عنِ اللَّبْليِّ أعْيَا أشَدَّ الإِعْياءِ" ([[83]](#footnote-83))

أما ما ورد بصيغة بالفتح فقط، فمنه ما جاء في (ولع): "وَلِعَ به، كوَجِلَ، ولَعًا، محرَّكةً، ووَلُوعًا، بالفتحِ، وأولَعْتُه وأُولِعَ به"([[84]](#footnote-84)) ،كما جاء في"طهر": "والطَّهُورُ المَصْدَرٌ، واسمُ ما يُتَطَهَّرُ به"([[85]](#footnote-85)).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ابن القطاع ذكر في أبنية مصادر الثلاثي المجرد "فِعُول " ومثل له بـ "لَقِيَ لِقيا"،وذكره تاليا لبناء فُعُول مباشرة([[86]](#footnote-86)).

وقد عثر على مثال لمصدر على وزن "فِعُول" في القاموس في "زيح" إذ جاء فيها: "زاحَ يَزيحُ زَيْحًا وزُيوحًا وزِيُوحًا وزَيَحَانًا بَعُدَ، وذَهَبَ، كانْزاحَ. وأزَحْتُهُ"([[87]](#footnote-87)) وقد أقر الزبيدي هذا الوزن ولم ينكره، حيث جاء في"زاح": "زاح الشَّيْءُ " يزِيح زَيْحًا بفتح فسكون " وزُيوحًا " بالضَّمِّ " وزِيُوحًا " بالكسر"([[88]](#footnote-88)).

ولا مجال في صيغة "فُعُول" لاختلاف الضبط في الحرف الثاني؛ لأن ما بعده واو فهو لازم الضم.

**1ـ2ـ4ـ فِعَال**

ذهب علماء اللغة ([[89]](#footnote-89)) إلى أن "فِعَال" هو المصدر الغالب أو القياسي في مواضع من أهمها:

1. إذا دل الفعل على الهياج والامتناع فإن الغالب فيه مصدره أن يكون "فِعَال" بكسر الفاء كالفِرار, والجِماح.
2. إذا كان الفعل معتل العين فإن "فِعَال" يكثر في مصدره([[90]](#footnote-90)), مثل: صام صياما، وقام قيامًا([[91]](#footnote-91)).
3. إذا دل على انتهاء الزمان، يقول سيبويه: "وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام والجِزاز، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال وفَعال"([[92]](#footnote-92))، وقد ذهب الرضي تابعا لابن الحاجب إلى أن هذه الأسماء غير مصادر، فقال: "والفِعَال قياس من غير المصادر في وقت حَينُونة الحدث، كالقِطاف والصِّرام والجداد والحِصاد والرِّفاع، ويشاركه فَعال بالفتح" ([[93]](#footnote-93)).

وقد وردت في المعجم أمثلة للمصادر الدالة على انتهاء الزمان بكسر أولها وفتحه، ومن ذلك ما يلي:

\*"حَصَدَ الزَّرْعَ والنَّباتَ يحْصِدُه ويَحْصُدُه حَصْدًا وحَصادًا وحِصادًا قَطَعَه بالمِنْجَلِ"([[94]](#footnote-94))

\*"وصَرامُه، ويُكْسَرُ: أوَانُ إِدْراكِهِ"([[95]](#footnote-95)).

\*"خَرَفَ الثِمارَ خَرْفًا ومَخْرَفًا وخَرافًا، ويُكْسَرُ جَناهُ"([[96]](#footnote-96)).

ومما يلاحظ على أمثلة المعجم تقديم المصنف لأمثلة " فَعَال" بفتح الفاء على أمثلة "فِعال"، مع أن المفترض عكس ذلك؛ لأن "فِعَال" هي الأصل بناء على ما تقدم .

وقد ذكر ابن السكيت أمثلة لهذا النوع من المصادر ضمن باب: "فِعَال ـوفَعَال بمعنى واحد([[97]](#footnote-97)).

وعن الفَعال قال ابن سيده: "ويدخل الفَعَال عليه فهو لغة في كل واحدة من هذه"([[98]](#footnote-98)) يقصد المصادر التي على فِعَال دالة على إدراك ما عالجه الهواء.

ولا مجال هنا لاختلاف الحرف الثاني؛ لأن ما بعده ألف فيلزم فيه الفتح.

**1ـ2ـ 5ـ فُعَال**

ذهب النحاة([[99]](#footnote-99)) إلى أن فُعَال مصدر يكثر وروده في المعاني التالية:

1ـ الصوت:صراخ، و نعاب

2ـ الداء نحو: زُكام، وسُعال

3ـ ما دل على ما افترقت أجزاؤه، نحو حُطَام، و دُقاق .

أما المصادر الدالة على الصوت فالغالب في المعجم أنها تأتي على فُعَال، وقد وردت أمثلة منها اختلف ضبطها بكسر أولها، ومن ذلك ما يلي:

\*"الصَّيْحُ والصَّيْحَةُ والصِّياحُ، بالكسر والضم، والصَّيَحانُ، محرَّكةً الصَّوْتُ بأقصى الطاقَةِ"([[100]](#footnote-100)).

\*"والنُّداءُ، بالضم والكسر: الصَّوْتُ" ([[101]](#footnote-101)).

كما ورد في القاموس مثال بالفتح، علق عليه المصنف بالشذوذ: "غَوّثَ تَغْويثًا قال: واغَوْثاهُ، والاسْمُ الغَوْثُ، والغُواثُ، بالضمِّ، وفَتْحُهُ شاذٌّ"([[102]](#footnote-102)).

وقال الفراء في هذا الصدد: "ولم يأت في الأصوات إلا الضم، مثل: بُكاء، والدعاء، والرغاء، غير غَواث. وقد أتى مكسورا، نحو: النداء، والصِياح"([[103]](#footnote-103)).

وقال ابن سيده متحدثًا عن الغَواث: "والباب فيه الضم؛ لأنه من الأصوات، ويجوز أن يكون فتحهم لذلك استثقالا للضم الذي بعده الواو"([[104]](#footnote-104)).

وقد أشار ابن سيده إلى اختلاف الضبط في صيغة " فُعال" فقال : "وقد يجيء الفِعال في الأصوات، وليس بكثرة فُعال وفعيل كالغِنَاء... وقد يجيء فيه الفِعَال والفُعال معتقبين على الكلمة الواحدة، وذلك قولهم: الهُتاف والهِتاف، والصُّياح والصِّياح، والنِّداء والنُّداء، حكى ذلك كله ابن السكيت"([[105]](#footnote-105)).

أما "فُعال" فيما دل على داء فقد اختلف ضبط أوله، حيث جاءت بعض أمثلته بالكسر، ومن ذلك:

\*"والإِبِلُ هُيافًا، بالكسر والضم: اسْتَقْبَلَتْ هُبوبَ الهَيْفِ بِوُجوهِها، فاتِحَةً أفْواهَها من شِدَّةِ العَطَشِ"([[106]](#footnote-106)).

جاء في\*"أطم": "وكغُرابٍ وكتابٍ: حُصْرَةُ البَوْلِ والبَعَرِ من داءٍ" أُطام، وإطام([[107]](#footnote-107))

\*"الصَّدْمُ ضَرْبُ صُلْبٍ بِمِثْلِه، والفِعْلُ كضَرَبَ، وإصابَةُ الأمْرِ، والدَّفْعُ، وقد صادَمَهُ فاصْطَدَما. وتَصَادَمُوا تَزَاحَمُوا. وككِتابٍ داءٌ في رُؤُوسِ الدَّوابِّ، ولا يُضَمُّ، وإن كان هو القياسَ"([[108]](#footnote-108))

وقد ورد مثال واحد هو(سواف) بالفتح، جاء في "سوف": "وكسحابٍ: القِثَّاءُ... وبالضم: مَرَضُ الإِبِلِ، ويُفْتَحُ"([[109]](#footnote-109)).

وقد أورد ابن السكيت أمثلة لهذه المصادر في بابي:"الفُعال والفِعال بمعنى واحد، والفَعَال والفُعال بمعنى واحد"([[110]](#footnote-110)).

أما الاسم الدال على الفضالة أو ما تفرقت أجزاؤه، فالذي يظهر أن صاحب القاموس لا يعده من المصادر، ومن أمثلة ذلك :"كسَرَهُ يَكْسِرُهُ، واكْتَسَرَهُ فانْكَسَرَ، وكَسَّرَهُ فَتَكَّسَرَ، وهو كاسِرٌ، من كُسَّرٍ... والكُسارُ والكُسارَةُ، بضمِهما: ما تَكَسَّرَ من الشيءِ"([[111]](#footnote-111)) وهو يوافق ما ذهب إليه الفارسي فيما نقله عنه ابن سيده. ([[112]](#footnote-112))

1**ـ2ـ 6ـ فِعالة**

نصَّ النحاة على أن "فِعالة"مصدر غالب في معنيين:

1ـ الولاية ، يقول سيبويه : "وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية؛ لأن معناهن القيام بالشيء. وعليه الخلافة والإمارة والنكابة، والعرافة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية"([[113]](#footnote-113)).

2ـ الصناعة، يقول سيبويه: "وقالوا: التجارة والخياطة والقصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة، وكذلك السعاية، إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر

الذي يقوم به "([[114]](#footnote-114))

وقد ورد في المعجم أمثلة للمصادر الدالة على الولاية أو الصناعة على وزن "فَعَالة"، مع أن القياس فيها "فِعَالة"، أي: باختلاف في ضبط الحرف الأول من الكسر إلى الفتح، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

\*"ودَلَّهُ عليه دَلالَةً، ويُثَلَّثُ"([[115]](#footnote-115))

\*"والجَرِيُّ، كَغَنِيٍّ: الوكيلُ، للواحِدِ والجمعِ والمُؤَنَّثِ، والرسولُ، والأَجِيرُ، والضامِنُ. والجَرايَةُ، ويُكْسَرُ: الوَكَالَةُ"([[116]](#footnote-116))

\* "وعليه وِلايَةً وَوَلايَةً، أَو هي المَصْدَرُ، وبالكسر الخُطَّةُ، والإِمارَةُ، والسُّلطانُ"([[117]](#footnote-117)).

وقد لاحظ علماء اللغة هذا الاختلاف، وسجلوا أمثلة له، من ذلك ما قاله ابن سيده بعد ذكر أمثلة للمصادر الدالة على الصناعة:"وفتحوا الأول في بعض ذلك"([[118]](#footnote-118))، وقال الرضي: "وفتحوا الأول جوازًا في بعض ذلك، كالوكالة والدلالة والولاية"([[119]](#footnote-119)).

1**ـ2ـ7ـ المصدر الميمي**

وهو اسم يدل على مجرد الحدث مبدوء بميم زائدة، وقد أدرج المتقدمون من النحاة أمثلة له ضمن المصادر، ولكن دون وضع مصطلح يخصه، ويميزونه بذكر وزنه تارة، ومن ذلك قول سيبويه: "فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل"([[120]](#footnote-120)) أو بذكر الميم التي تميزه تارة أخرى، ومن ذلك قول المبرد: "أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة"([[121]](#footnote-121)).

وقد ظل الأمر كذلك إلى أن ظهر مصطلح المصدر الميمي عند ابن هشام، ولعله أضاف قيدا مهما للميم التي في أول المصدر، وهو:"أن هذه الميم لغير المفاعلة"([[122]](#footnote-122)).

ومن هنا جاءت تسميته بالمصدر الميمي نسبة إلى الميم التي تزاد في أوله، وتميزه عن غيره من أبنية المصادر.

وهذا يعني: أن هذا المصدر لا يكون على وزن "مُفاعلة"، ولا يدل على معناها، وهو المشاركة، وذلك نحو: مذهب، ومغفرة، ومن ثم فهو كالمصدر الأصلي في معناه، ودلالته على الحدث، ولكنه يختلف عنه بزيادة الميم في أوله.

ومما يميز المصدر الميمي أيضا أنه يمكن صوغه من الأفعال قياسا، يقول السيوطي: "ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها تدرك بالقياس"([[123]](#footnote-123)).

ومن خلال الأمثلة التي أوردها سيبويه([[124]](#footnote-124)) يتضح أن المصدر الميمي يصاغ من الثلاثي المجرد على وزنين:

**الأول:** مَفْعَل، وذلك إذا كان فعله صحيح الفاء واللام ، سواء كان الفعل من باب " فَعَلَ ـ يَفْعِل" ، نحو: ضرب مضربا، أو من باب "فَعَلَ ـ يَفْعُل"، نحو: قتل ـ مقتلا، أو من باب "فَعَلَ ـ يَفْعَل" نحو: ذهب ـ مذهبا، وقال عنه سيبويه: "فإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح."([[125]](#footnote-125))، أو كان الفعل من باب "فَعِلَ ـ يَفْعَل" نحو: شَرِبَ ـ مشربا.

**الثاني**: مَفْعِل، وذلك إذا كان الفعل مثالا واويا مكسور العين في المضارع، نحو: وعد ـ موعِدة.

وإذا كان الفعل معتل اللام بالياء، أو الواو جاء على مَفْعَل أيضا؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة مع الياء أو الواو، وقد جاءت أمثلة منه بالكسر، ولكن يشترط فيها أن تختم بالهاء، يقول سيبويه عن هذا النوع: "ولا يجي مكسورًا أبدًا بغير الهاء، لأن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة، وتثبت الواو مع الهاء وتبدل مع ذهابها"([[126]](#footnote-126)).

وهكذا يظهر أن للمصدر الميمي أوزانا قياسية يأتي عليها تحددها فاء الفعل، وقد تبين من خلال تتبع أمثلة المصدر الميمي في المعجم، ورصد التعدد الحاصل في صيغه، أن صور اختلاف الضبط تقع في عين المصدر ويمكن حصرها في الصور التالية:

**1ـ2ـ7ـأـ الكسر في المصادر التي قياسها الفتح "مَفْعَل".**

ويكثر في مصادر الفعل الأجوف فتأتي صيغتان للمصدر الميمي إحداهما بالفتح على القياس، والأخرى بالكسر، ومن أمثلته:

\*"شِئْتُهُ أشَاؤُهُ شَيْئًا ومَشِيئَةً ومَشَاءَةً ومَشَائِيَةً أرَدْتُهُ"([[127]](#footnote-127))

\*"حاصَ عنه يَحِيصُ حَيْصًا وحَيْصَةً وحُيُوصًا ومَحيصًا ومَحَاصًا وحَيَصانًا عَدَلَ"([[128]](#footnote-128))

\*"كالَ الطعامَ يَكيلُه كَيْلًا ومَكيلًا ومَكالًا واكْتالَه بمعنًى"([[129]](#footnote-129))

كما ورد الكسر في مصدر الصحيح، ومن أمثلته: " العَجْزُ، مُثَلَّثَةً وكنَدُسٍ وكتِفٍ مُؤَخَّرُ الشيءِ... والعَجْزُ والمَعْجِزُ والمَعْجِزَةُ، وتفتح جيمُهُما، والعَجَزانُ، محركةً، والعُجُوزُ، بالضم الضَّعْفُ، والفِعلُ كضَرَبَ وسَمِعَ"([[130]](#footnote-130))

وورد في مصدر المضعف أيضا، وذلك نحو: "والمَشَقَّةُ، ويُكْسَرُ، أو بالكسر اسمٌ، وبالفتح مَصْدَرٌ،"([[131]](#footnote-131))

ومما يدخل تحت هذا الباب المصادر الميمية التي لم يسمع فيها إلا الكسر رغم أن القياس الفتح، وجاء التعدد من كون صيغة الفتح جائزة، وإن لم تسمع؛ لأنها الأصل والقياس، و من ذلك ما جاء في "باع" "باعَه، يَبِيعهُ بَيعْا ومَبيعًا، والقِياسُ مَباعًا"([[132]](#footnote-132))

ومن ذلك أيضا لفظ "المسجد" حيث جاء في "سجد":" والمَسْجِدُ، المَسْجَدُ م، ويُفْتَحُ جيمُهُ، والمَفْعَلُ من بابِ نَصَرَ بفتح العين، اسْمًا كان أو مَصْدرًا إلاَّ أحْرُفًا، كمَسْجِدٍ، ومَطْلِعٍ، ومَشْرِقٍ، ومَسْقِطٍ، ومَفْرِقٍ، ومجْزِرٍ، ومَسْكِنٍ، ومَرْفِقٍ، ومَنْبِتٍ، ومَنْسِكٍ، ألْزَموها كسرَ العينِ، والفتحُ جائزٌ وإن لم نَسْمَعْه، وما كان من باب جَلَسَ فالمَوْضِعُ بالكسر، والمَصْدَرُ بالفتح، نَزَلَ مَنْزَلًا، أي نُزُولًا، وهذا مَنْزِلُهُ، بالكسر، لأِنَّه بمعنَى الدارِ"([[133]](#footnote-133)).

ومنه أيضا "المرجع" جاء في "رجع": "رَجَعَ يَرْجِعُ رُجوعًا ومَرْجِعًا، كمَنْزِلٍ، ومَرْجِعَةً، شاذَّانِ، لأنّ المَصادِرَ من فَعَلَ يَفْعِلُ إنما تكونُ بالفتح "([[134]](#footnote-134))

**1ـ2ـ7ـ ب ـ الضم في المصادر التي قياسها الفتح**

ومن أمثلة ذلك: "الكَرْهُ، ويُضَمُّ الإِباءُ، والمَشَقَّةُ، أو بالضم ما أكْرَهْتَ نَفْسَكَ عليه، وبالفتح ما أكْرَهَكَ غيرُكَ عليه. كَرِهَهُ كَسَمِعَهُ، كَرْهًا ويُضَمُّ، وكَراهَةً وكراهِيَةً، بالتَّخْفيفِ، ومَكْرَهَةً، وتُضَمُّ راؤُهُ"([[135]](#footnote-135))

**1ـ2ـ7ـ ج ـالتثليث في العين .**

ومن أمثلة ذلك "مَهْلَكَةً" حيث جاء في: "هَلَكَ، كضَرَبَ ومَنَعَ وعَلِمَ، هُلْكًا، بالضم، وهَلاكًا وتُهْلُوكًا وهُلوكًا، بضمهما، ومَهْلَكَةً وتَهْلَكَة، مُثَلَّثَتَيِ اللامِ ماتَ"([[136]](#footnote-136))

وجاء في "ملك": "مَلَكَهُ يَمْلِكُه مِلْكاً مُثَلَّثَةً، ومَلَكَةً، محرَّكةً، ومَمْلُكَةً، بضم اللامِ أو يُثَلَّثُ احْتَواهُ قادِراً على الاسْتِبْدَادِ به "([[137]](#footnote-137))

**1ـ2ـ7ـ دـ الفتح في المصادر التي قياسها الكسر.**

لما لم يسمع غير الفتح فلم يكن ثمة تعدد في هذا الموضع، إلا أن المجيء بالمصدر القياسي قد يكون سببا في تعددها، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

\*"الوَجَلُ، محرَّكةً الخَوْفُ. وجِلَ، كفَرِحَ، ياجَلُ ويَيْجَلُ ويَوْجَلُ ويِيْجلُ، بكسر أوَّلِهِ، وَجَلًا ومَوْجَلًا، كمَقْعَدٍ "([[138]](#footnote-138))

\*"الوَحْلُ، ويُحَرَّكُ الطينُ الرَّقيقُ تَرْتَطِمُ فيه الدوابُّ... وكمَقْعَدٍ المَصْدَرُ"([[139]](#footnote-139))

**1ـ3ـ اختلاف الضبط في المصادر السماعية.**

لوحظ أن ثمة مصادر ليست قياسية في مواضعها التي وردت فيها، وقد عرض لها تغيير في ضبطها، وطريقة نطقها، مما أدى إلى تعدد المصادر، وتنوعها، ومن أمثلة هذه المصادر ما يلي:

**1ـ3ـ1ـ فَعْلى**

ومن أمثلته: "ورَغْبى، ويُضَمُّ،"([[140]](#footnote-140))

**1ـ3ـ 2ـ فَعَالة**

ومن أمثلته: "صَحِبَه، كسَمِعَه، صَحابَةً، ويُكْسَرُ"([[141]](#footnote-141))

**1ـ3ـ3ـ فِعِّيلى**

ومن أمثلته :"حَضَّهُ عليه حَضًّا وحُضًّا وحِضِّيضَى وحُضِّيضَى حَثَّهُ"([[142]](#footnote-142))

**1ـ3ـ4ـ فِعْلان**

ومن أمثلته :"و رَضِيَ عنه، و عليه يَرْضَى رِضًا ورِضْوانًا، ويُضَمَّانِ"([[143]](#footnote-143))

**1ـ3ـ5ـ تَفْعَال**

ذهب سيبويه إلى أن هذا البناء يقع في المصادر لإفادة معنى التكثير، فقال بعد ما ذكر أمثلة له: "وليس شيء من هذا مصدر "فَعَّلتُ" ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت "فعَلْتُ" على "فَعَّلْتُ". وأما التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان، وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بَيَّنتُ، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت.ونظيرها التلقاء، وإنما يريدون اللقيان".([[144]](#footnote-144))

وقد ورد في القاموس مثال لهذا المصدر مفيدا معنى التكثير، ولكن اختلف ضبطه من الفتح في أوله إلى الكسر، وهو مصدر "التَّبْكاء": " "ي بَكَى يَبْكِي بُكاء وبُكًى، فهو باكٍ ج بُكاةٌ وبُكِيٌّ. والتَّبْكاء، ويُكْسَرُ البُكاء، أَو كَثْرَتُه"([[145]](#footnote-145)).

ولعل ورود الكسر في هذا المثال يقود إلى احتمال آخر، وهو أن المصدرين اللذين سمعا بالكسر، وزعم النحاة أنه لم يرد غيرهما قد يكون أصلهما الفتح، ثم حصل فيهما تغيير في ضبط الحرف الأول، وهو أمر وارد، وشائع الحدوث في أبنية المصادر كما مرّ، ويؤيد ذلك أمور، منها:

1ـ ورود رواية الفتح في مصدر التبيان، مما يشير إلى أنها قد تكون أصلا، حيث جاء في "بين": "وبانَ بيانًا اتَّضَحَ، فهو بَيِّنٌ ج أبْيِناءُ.وبنْتُه، بالكسر، وبَيَّنْتُه وتَبَيَّنْتُه وأبَنْتُه واسْتَبَنْتُه: أوضَحْتُه، وعَرَّفْتُه، فبانَ وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ وأبانَ واسْتَبانَ، كلُّها لازِمَةٌ مُتَعَدِّيَةٌ. والتِّبْيانُ، ويفتح: مَصْدَرٌ شاذٌ "([[146]](#footnote-146))

2ـ ندرة هذا البناء، وقلة أمثلته، والحكم عليه بالشذوذ، كل ذلك يرجح أنه فرع عن أصل، وصورة ناشئة عن غيرها، يؤيد هذا ما جاء في "لقي" :"ي لَقِيَهُ، كَرَضِيَهُ، لِقاءً ولِقاءَةً ولِقايَةً ولِقِيًّا ولِقْيانًا ولِقْيانَةً، بكسرِهِنَّ، ولُقْياًا ولُقِيًّا ولُقْيَةً ولُقًى، بضمهنَّ، ولَقاءَةً، مَفْتوحَةً رآهُ، كَتَلَقَّاهُ والْتَقَاهُ، والاسمُ التِّلْقاءُ، بالكسر، ولا نَظِيرَ له غيرُ التِّبْيانِ ".([[147]](#footnote-147))

وإن كان يقف في سبيل ذلك الاحتمالَ المعنى المراد بـ" التِّلقاء" وهو اللقاء لا كثرته، وقد نقل ابن قتيبة رأي البصريين في هذا النوع من المصادر، فقال :" وقال البصريون : كل اسم جاء على "التَّفْعال" فهو مفتوح التاء، نحو:"التَّهْياَم" و"التَّهْذار" و"التَّلعاب" و"التَّرداد" و"التَّجْوال" و"التَّسيار" و"التَّقتال" و"التَّصعاق" في الصعق إلا حرفين ، فإنهما جاءا بكسر التاء، قالوا :"التِّبْيان"، و"التِّلقاء" بمعنى اللقاء"([[148]](#footnote-148))ولم ترد الإشارة إلى "التِّبْكاء" رغم وروده في القاموس المحيط.

**1ـ3ـ6ـ فَعَال**

يكثر ورود صيغة فَعَال في المعجم في سرد مصادر الثلاثي، حتى إن من العلماء من عدها من المصادر القياسية ، يقول الزبيدي في "فخر" :"قال شَيْخُنا: قلتُ: وهذا القَيْدُ الذي قَيَّدَه بحَرْف الحَلْقِ عَيْنًا أَوْ لامًا لا نَعْرفُهُ لأَحَدِ في المَصَادِر بل وَرَدَت المَصَادِرِ على فَعَال بلا حَصْر في الثُّلاثيّ مُطْلَقًا حتى ادَّعَى فيه أَقْوَامٌ القِيَاسَ لِكَثْرَته كسَلاَم وكَلاَمٍ وضَلاَل وكَمَالِ وجَمَال ورَشَادِ وسَدادَ وما لا يُحْصَى"([[149]](#footnote-149))

وقد لوحظ كثرة ورودها في مواضع ، من أهمها :

1ـ الفعل المعتل الناقص من باب (فَعَلَ) اللازم (نماء، بهاء، بذاء، دهاء)، وجاء من هذا الباب على "فِعال"، نحو: "زِنَى زِناء، رَبَا رِباء"

2ـ مصادر فَعُلَ " وهي: فَعَال , فَعَالة , فُعْل , وأكثرها استعمالًا هو "فَعَالة"،وقد تبين بتتبع أمثلة المصادر في المعجم ارتباط فَعَالة بـ "فَعُلَ" ارتباطا يفوق غيره من الأوزان، ويرفعه إلى مستوى القياسي فيه.

ويفهم من عرض سيبويه لأمثلة "فَعَال" أنها لم تختص بمعنى محدد، أو باب من الأفعال، فقد مثل لها من الصحيح اللازم بـ"الذهاب"([[150]](#footnote-150))، ومن المتعدي بـ"سماع"([[151]](#footnote-151))، ومن المعتل

الأجوف بـ "دوام، وزوال "([[152]](#footnote-152))، ومن المعتل الناقص بـ " بداء، ونماء".([[153]](#footnote-153))

3ـ الفعل اللازم من باب فَعَلَ ـ يفعُل، نحو: "ثبت ـ ثباتا"، و "فعَل ـ يفعَل"، نحو: "ذهب ـ ذهابا"

وقد وردت صيغة "فَعال" في مواضع أخرى ، وعرض لها اختلاف في ضبط أولها بكسر الفاء المفتوحة، ومن هذه المواضع ما يلي :

أـ " فَعَل َ" المتعدي، ومن أمثلته ما يلي:

\*"رَضِعَ أُمَّه، كسَمِع وضَرَب، رَضْعًا، ويُحَرَّكُ، ورَضاعًا ورَضاعةً، ويُكْسَرانِ"([[154]](#footnote-154))

\*"حَذَقَ الصبِيُّ القُرْآنَ أو العَمَلَ، كضَرَبَ وَعَلِمَ، حَذْقًا وحَذاقًا وحَذاقَةً، ويُكْسَرُ الكلُّ"([[155]](#footnote-155))

\*"و الأسِيرَ فَكًّا وفَكاكًا، وقد يُكْسَرُ خَلَّصَهُ " ([[156]](#footnote-156))

ب ـ " فَعَلَ" اللازم، ومن أمثلته ما يلي:

ومثاله : "وغابَ الشيءُ في الشيءِ يَغيبُ غِيابَةً، بالكسر، وغُيوبَةً وغَيابًا وغِيابًا وغِيبَةً،

بكسرهما"([[157]](#footnote-157))

"ووَلَدَتْهُ لتِمٍّ وتِمامٍ، ويُفْتَحُ الثاني، أي: تَمامِ الخَلْقِ"([[158]](#footnote-158))

وهاتان الصيغتان "فَعال، وفِعال" يكثر التبادل بينهما كما مر في الأمثلة السابقة، ويرجح أن الفتح هنا هو الأصل، والكسر طارئ؛ لأسباب من أهمها:

1ـ أن الفتح أخف من الكسر.

2ـ تقديم صيغة الفتح في أكثر الأمثلة، والتعقيب بعبارة: "ويكسر".

3ـ أن "فَعال" بالفتح أشهر، وأكثر، ولها مواضع تكون قياسية فيها.

وأخيرا فإن مما تجدر الإشارة إليه أن اختلاف الضبط كمظهر من مظاهر تعدد المصادر لم يختص بمصادر الفعل الثلاثي المجرد ، بل شمل غيره ، ومن ذلك مصدر "فِعْلال" وهو   
مصدر يكثر وروده مع الفعل الرباعي المجرد لاسيما المضعف منه، ولكن علماء اللغة اختلفوا في كونه قياسيا أو سماعيا، في حين اتفقوا على أن" فعللةٍ" مصدر قياسي فيه ، يقول سيبويه في باب مصادر بنات الأربعة:" فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللةٍ"([[159]](#footnote-159)).

وقد ذكر النحاة([[160]](#footnote-160)) أن مصدر "فَعْلَلَ" يجيء على "فَعْلَلةٍ" و "فِعْلال"، مع تقديم "فَعْلَلةٍ " عليه، ومن ذلك قول المبرد يتحدث عن مصدر (فَعْلَلَ): "ومصدره على فَعْلَلة و"فِعْلال"([[161]](#footnote-161))

ولعل الخلاف حول "فِعْلال" راجع إلى كثرة ورود "فَعْلَلةٍ" مع الرباعي المجرد، وكونه لازما لجميع أبنيته المضعف منها،وغير المضعف، وهو ما أشار إليه ابن يعيش حين ذكر أن فَعلل المجرد له مصدران فَعْلَلة، و(فِعْلال) فقال: "جعلوا التاء عوضًا من الألف التي تزاد قبل الآخر في مثل الإعطاء والإكرام... والغالب الأول؛ لأنه لازم لجميعها، وربما لم يأت فِعْلال، تقول: دحرجته دحرجة، ولم يسمع دحراج، وقالوا: زلزلته زلزلة وقلقلته قلقلة، وقالوا: الزلزال والقِلقال كالسِّرهاف"([[162]](#footnote-162)).

وقد تبين من خلال دراسة أبنية المصادر في معجم القاموس أن صيغة " فِعْلال" ترد كثيرا في مصادر الرباعي المضعف، وقد جاءت صورة أخرى لها مختلفة في الضبط عنها، مفتوحة الأول، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"وقَلْقَلَ: صَوَّتَ، و الشيءَ قَلْقَلَةً وقِلْقالًا، بالكسر ويُفْتَحُ: حَرَّكَهُ، أو بالفتحِ: الاسمُ"([[163]](#footnote-163)).

\*"الوَسُّ العِوَضُ. والوَسْواسُ الشيطانُ، وهَمْسُ الصائِد والكِلابِ، وصوتُ الحَلْيِ، وجَبَلٌ. والوَسْوَسَةُ: حديثُ النَّفْسِ والشَّيطانِ بما لا نَفْعَ فيه ولا خَيْرَ، كالوسْواسِ، بالكسر، والاسمُ: بالفتح"([[164]](#footnote-164)).

\*"وزَلْزَلَهُ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا، مُثَلَّثَةً حَرَّكَهُ"([[165]](#footnote-165)).

وقد أثار انتباه علماء اللغة وجود هذا الاختلاف في ضبط الصيغة من خلال الأمثلة المسموعة عن العرب ، فقد نقل الرضي جواز فتح فاء فَعْلال في الرباعي المضعف المجرد؛ تخفيفا للثقل الناشئ عن الكسر مع التضعيف، فقال: " قال سيبويه: الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر، والفَعْلَلَة هو المطرد دون الفِعْلال، لا يقال: برقش برقاشا، وكذا الفِعْلال مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد، نحو: حِيقَال، وكذا في المضاعف، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلال، وإنما جاز ذلك في المضاعف - كالقلقال والزلزال والخلخال - قصدا للتخفيف، لثقل التضعيف"([[166]](#footnote-166))

كما أشار ابن يعيش إلى أن الفتح أقل ورودا من الكسر إذ يقول: "وربما فتحوا الأول في المضاعف فقالوا: الزَلزال والقَلقال، ولا يقولونه في غيره، فلا يقولون: السَرهاف بفتح السين، كأنهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول، وإنما حذفوا التاء، وأتوا بالألف قبل الآخر عوضا عنها، وفتحوا الأول كما فتحوا أول التفعيل من نحو: كلمته تَكْلِيما، ومن كسر جعله كالكِلام، والكِذاب"([[167]](#footnote-167)).

وكأن الفتح ارتبط بمصادر الأفعال المضعفة لوجود الثقل بسبب التضعيف والكسر، لهذا لم يرد الفتح في الأسماء غير المضعفة إلا قليلا، وقد أشار الفيروزآبادي إلى هذا في (خزعل): "خَزْعَلَ الضَّبُعُ عَرِجَ وخَمَعَ، و الماشي نَفَضَ رِجْلَيْهِ. وناقةٌ بها خَزْعالٌ ظَلْعٌ، وليس فَعْلالٌ من غيرِ المُضاعَفِ سِواهُ وقَسْطالٍ وخَرْطالٍ"([[168]](#footnote-168)) و هي أسماء وليست مصادر.

وكذلك الوَعواع، و الصَلصال بالفتح أسماء وليست مصادر، يقول سيويه: "ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر نحو: الزِّلزال، والقِلقال"([[169]](#footnote-169)).

**الفصل الثاني**

**التجريد والزيادة**

**2ـ1 مقدمة**

التجريد مصدر للفعل "جَرَّدَ" وهو مشتق من أصل لغوي يدل على معنى واحد وهو: "بدو ظاهر الشيء حيث لا يستره ساتر، ثم يحمل عليه غيره مما يشاركه في معناه"([[170]](#footnote-170)).

أما في الاصطلاح فهو مأخوذ من تقسيم علماء اللغة الاسم باعتبار حروفه إلى: مجرد، ومزيد، فالمجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية، وخلا من الزوائد، و يوضح ابن جني المراد بكلمة "أصول" بقوله: "ومعنى قولنا: أصل أن يكون الحرف فاء الفعل، أو عينه، أو لامه، ومعنى قولنا: زائد أن يكون الحرف لا فاء الفعل ،ولا عينه ،ولا لامه، والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورة، وإما استحسانا وصنعة"([[171]](#footnote-171)).

والأسماء المجردة في اللغة: "ثلاثة ضروب: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، نحو: رجل، وعقرب، وسفرجل.وما دخل الأسماء من شيء سوى هذا فهو من الزيادات"([[172]](#footnote-172)).

ومن الثابت عند علماء اللغة أن أقل أبنية الأسماء المعربة المجردة ثلاثة "فلم يُقْصَرْ باسم عن الثلاثـي؛ لأنه لابد من حـرف يُبْتَدأ به، وحـرف يُوقف عليه، وحـرف يُفَرَّق به بيـن الابتداء والوقـف"([[173]](#footnote-173)) ونظرا لاعتداله بهذه الكيفية كان أكـثر أبنية الأسـماء استعمالا، ودورانا في اللغة([[174]](#footnote-174)).

أما الزيادة فهي مصدر أيضا، ومعناه الإضافة، وهو "خلاف النقصان"([[175]](#footnote-175))، ومنه سمي ما كان فيه زيادة من الألفاظ مزيدا، و"الزيادة أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها مما يسقط تحقيقا أو تقديرا لغير علة صرفية"([[176]](#footnote-176)) وتكون الزيادة لأغراض لفظية، أو معنوية([[177]](#footnote-177)).

ويكاد يجمع اللغويون([[178]](#footnote-178)) على أن حروف الزيادة عشرة، يقول ابن جني: "وحروف الزيادة عشرة وهي الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والسين والتاء واللام والهاء ويجمعها في اللفظ قولك: اليوم تنساه، وإن شئت قلت: هويت السمان وإن شئت قلت: سألتمونيها، وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث"([[179]](#footnote-179)).

ومعلوم أن هذه الحروف تقع أصولا كما تقع زائدة، وإنما سميت حروف الزيادة وهي تقع أصولا ؛لأن الزيادة لا تكون إلا من هذه الحروف([[180]](#footnote-180))، وهناك من فرق بين زيادات الأسماء وزيادات الأفعال كالفارابي، فجعل الهاء واللام تختص بزيادات الأسماء، والسين تختص بالأفعال([[181]](#footnote-181)).

وقد ظهر من خلال دراسة ظاهرة تعدد المصادر في القاموس، وتأمل أبنيتها، وملاحظة أوجه الاختلاف والاتفاق بينها أن بعض أبنيتها جاء مجردا وبعضها جاء مزيدا بأحرف الزيادة مما شكَّل صورة من صور التعدد؛ لذا فإن المقصود بالتجريد في المصادر أن تحتوي على حروف المادة التي اشتق منها الفعل دون زيادة عليها، أما الزيادة في المصادر فتكون باشتمال المصدر على حروف الفعل وزيادة عليها.

وقد تنبه علماء اللغة إلى هذا المظهر من مظاهر تعدد المصادر، وأشاروا إليه، من ذلك قول المبرد: "اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن المصادر مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس"([[182]](#footnote-182))، ومعلوم أن في قوله "زوائد" و"غير زوائد" إشارة إلى أن من المصادر ما يأتي مجردا، ومنها ما يأتي مزيدا.

ومن ذلك أيضا قول الفارسي فيما نقله عنه ابن سيده، حيث قال: "قال أبو علي: اعلم أن أصلَ المصدر في الثُّلاثيِّ فَعْل بفتح الفاءِ وتسكين العين وإن نُطق بغيره وزِيدَ فيه زياداتٌ واستدل سيبويه أنه قد يقال في المرَّة الواحدةِ: فَعْلَة وإن كان في المصدر زيادةٌ...ولكنهم تصرَّفوا في مصادر الثلاثي فزادوا وغيَّروا كالجُلوس والذَّهاب والقِيام"([[183]](#footnote-183)).

إن في قول الفارسي: "وزيد فيه زيادات" وهو يقصد بناء "فَعْل" المجرد إشارة واضحة إلى التجريد والزيادة كمظهر من مظاهر التعدد، كما صرح بذلك عندما قال: "تصرَّفوا في مصادر الثلاثي فزادوا وغيَّروا" كما أن الأمثلة التي مثل بها هي أمثلة للمصادر المزيدة.

ومما يدخل تحت هذا الباب ما ذكره سيبويه عندما تحدث عن المصادر التي تفيد معنى التكثير، حيث جعل عنوان الباب: "باب ما تكثِّر فيه المصدر من فَعَلْت فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر"([[184]](#footnote-184)).

و لما كانت هذه الزيادة خروجا عن الأصل كان لها أسبابها التي سيأتي الحديث عنها في مواضعها، إلا أن من النحاة من ربط بين الزيادة في بعض المصادر والفعل اللازم، وكأن الزيادة في مصدر الفعل اللازم تعويض له عن التعدي، يقول ابن يعيش ـ معللا ارتباط صيغة "فَعَال" المصدرية بالفعل اللازم في نحو: ثبت ثباتاـ : "وكأنهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعوض من التعدي"([[185]](#footnote-185)).

ومما تجدر الإشارة إليه أن من مزايا دراسة تعدد المصادر في معجم القاموس سهولة التمييز بين المجرد والمزيد دون احتمال وجود اللبس؛ لأن المصادر موجودة ضمن أصل لغوي واحد، ويجمعها مدخل معجمي واحد، ومن ثم يمكن مقارنة المصادر بالأصل اللغوي، وتبين الحروف الأصلية من المزيدة، ومعرفة أي المصادر جاء مجردا، وأيها جاء مزيدا، لأن الحكم على الحرف بأنه أصلي أو زائد أمر ميسور في المعجم، لا مشقة فيه، ولا إبهام، ولا يستدعي الرجوع إلى شروط زيادة الحروف للحكم بأنها مزيدة.

**2ـ2ـ المجرد من المصادر**

إن تتبع أبنية المصادر في المعجم، وتأمل أحوالها من حيث التجريد والزيادة أفضى إلى ملاحظة مهمة تحدد مجال هذا المظهر،وتجمع أطرافه وهي: أنه لا يوجد مصدر مجرد من الزيادة إلا في مصادر الفعل الثلاثي المجرد ؛لأن الثلاثي المزيد لا يخلو مصدره من الزيادة التي في فعله، وزيادة أخرى عليها، نحو: أكرم إكراما، وقَتَّلَ ـ تقتيلا، وقاتل مُقاتلة، ولا يمكن أن يأتي مصدره مجردا؛ لأن شرط المصدر أن يتضمن حروف فعله دون نقص؛ لذا عُدَّ "نباتا" اسم مصدر للفعل "أنبت" ([[186]](#footnote-186)).

أما الرباعي المجرد فمصدره القياسي تزاد التاء في آخره، نحو: زلزل زلزلة، أو يقال فيه: زلزالا بزيادة الألف([[187]](#footnote-187))، أما المزيد منه فمصدره بلا شك يحمل زيادة الفعل، نحو: تدحرج تدحرجا، ولا يوجد فعل خماسي؛ لأن: "الأفعال ضربان: ثلاثي، ورباعي فقط، نحو: ضرب، وقَرْمَطَ. نقصت من الأسماء بدرجةٍ لثقلها، وخفة الأسماء"([[188]](#footnote-188)) لذا فإن الفعل "محطوط عن الأسماء درجة، ونهايته في التأسيس الرُّباعي" ([[189]](#footnote-189)).

ومن ثمَّ فإن كان في أبنية الأسماء المجردة ثلاثة أنواع: المجرد الثلاثي، والمجرد الرباعي، والمجرد الخماسي (ولا يكون إلا اسما)، فإن في أبنية المصادر بناء واحدًا من المجرد هو المجرد الثلاثي، أما البناءان الأخيران فلا يكادان يقعان إلا في الأسماء من غير المصادر.

وهذه النتيجة تقود إلى نتيجة أخرى مهمة، وهي: أن التجريد والزيادة بوصفه مظهرًا من مظاهر تعدد المصادر ينحصر في مصادر الفعل الثلاثي المجرد، حيث يأتي في مصادره المصدر مجردا ويأتي مزيدا، وهذا ما لا يحصل في غيره؛ لأن الرباعي المجرد لم يرد مصدره إلا مزيدا، ومن ثم لا يظهر التعدد من خلال التجريد والزيادة في مصادره، ولعل في كلام الفارسي السابق ما يؤكد ذلك حيث قال: "ولكنهم تصرَّفوا في مصادر الثلاثي فزادوا وغيَّروا كالجُلوس والذَّهاب والقِيام"([[190]](#footnote-190))، وقد أشار الرضي إلى هذا المعنى حين قال: "واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فَعْل ببناء الوحدة...إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة الحروف وتغيير التركيب لخفته، دون الرباعي وذي الزيادة"([[191]](#footnote-191)).

كما أن دراسة المصادر في المعجم أكدت هذا الأمر، فلم يعثر على فعل من غير الثلاثي المجرد جاء في مصادره المجرد من حروف الزيادة، والمزيد على حدٍّ سواء.

و سنحاول فيما يلي عرض صور من التعدد في مصادر الفعل الثلاثي المجرد من خلال الوقوف على حروف الزيادة، وتحديد مواضعها من المصادر، وقد روعي في الأمثلة المختارة وجود كل من المصدرين المجرد والمزيد في سياق واحد تذكر فيه مصادر الفعل، حتى يبرز التعدد من خلال هذا المظهر.

**2ـ3ـ زيادة التاء**.

تكثر زيادة التاء في أبنية المصادر على تنوعها زيادة ملحوظة، وقد زيدت في المصادر في مواضع من أهمها :

**2ـ3ـ**1ـ **أولا**، و ذلك في ثلاثة أوزان، هي:

\_تَفْعال، نحو: "هَذَرَ في مَنْطقِه يَهْذِرُ ويَهْذُرُ هَذْرًا وتَهْذارًا"([[192]](#footnote-192)) ومثله: تنقام([[193]](#footnote-193)).

\_تِفْعال، نحو: "بَكَى يَبْكِي بُكاء وبُكًى، فهو باكٍ ج بُكاةٌ وبُكِيٌّ. والتَّبْكاء، ويُكْسَرُ البُكاء، أَو كَثْرَتُه"([[194]](#footnote-194)).

\_تَفْعلة، نحو: تتوبة: "تابَ إلى اللَّه تَوْبًا وتَوْبَةً ومَتابًا وتابَةً وتَتْوِبَةً رَجَعَ عن المَعْصيَة"([[195]](#footnote-195)) وتاء التأنيث لازمة لهذا الوزن.

**2ـ3ـ2ـ ثالثة**: وتكون زائدة للتعويض عن فاء المصدر نحو: " زنة، جاء في "وزن": "الوَزْنُ، كالوَعْدِ: رَوْزُ الثِّقَل والخِفَّةِ، كالزِّنَةِ، وزَنَهُ يَزِنُهُ وَزْنًا وزِنَةً"([[196]](#footnote-196)).

**2ـ3ـ3ـ رابعة**، وذلك في الأوزان التالية:

\_اسم المرة: وهو مصدر على وزن " فَعْلة" للدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة، ومن أمثلته ما جاء في"أَمر": "الْأَمْرُ ضِدُّ النَّهْيِ، كالْإِمارِ والْإِيمارِ، بكسرهما، والآمِرَةِ، على فاعِلةٍ.أمَرَه، وبه، وآمَرَه فَأْتَمَرَ، الحادِثَةُ،ج أُمورٌ، ومَصْدَرُ أمَرَ علينا، مُثَلَّثَة إذا وَلِيَ، والاسْمُ الْإِمْرَةُ، بالكسر.وقولُ الجوهريِّ مَصْدَرٌ، وهَمٌ.وله عَليَّ أَمْرَةٌ مُطاعةٌ، بالفتح، للمَرَّةِ منه"([[197]](#footnote-197)).

\_اسم الهيئة: وهو مصدر على وزن (فِعْلَة) لبيان الحالة أو الهيئة، ومن أمثلته ما جاء

في"جلس": "جَلَسَ يَجْلِسُ جُلوسًا ومَجْلَسًا، كمَقْعَدٍ...والجِلْسَةُ، بالكسر: الحالةُ التي يكونُ عليها الجالِسُ"([[198]](#footnote-198)). ومثله: "اللِّبْسَةُ" في "لبس": "لَبِسَ الثَّوْبَ، كسَمِعَ، لُبْسًا، بالضم...واللِّبْسَةُ حَالَةٌ من حالاتِ اللُّبْسِ"([[199]](#footnote-199)).

ومن ذلك أيضًا عندما تكون التاء للتأتيث وتلحق أوزان أخرى ،منها: "فُعْل" ، وذلك نحو: "السُّخْنُ، بالضم الحَارُّ.سَخَنَ، مُثَلَّثَةً، سُخُونَةً وسُخْنَةً، وسُخْنًا، بضَمِّهِنَّ، وسَخانَةً وسَخَنًا، محرَّكةً"([[200]](#footnote-200)). أو تلحق "فَعَل" وذلك نحو: "وهَدِمَتِ الناقَةُ، كفرِحَ، هَدَمًا وهَدَمَةً، محرَّكتين"([[201]](#footnote-201)).

**2ـ3ـ4ـ خامسة: وذلك في المصدر الذي على وزن "فَعَلُوت"نحو: "رغبوت"([[202]](#footnote-202)).**

**2ـ3ـ5ـ سادسة**: في المصدر الذي على وزن "فَعَالية": "عَلَنَ الْأَمْرُ، كَنَصَرَ وضَرَبَ وكرُمَ وفَرِحَ، عَلَنًا، وعَلانيَةً"([[203]](#footnote-203)).

**2ـ3ـ6ـ سابعة**: وذلك في:"فَيْعَلُولة"، نحو: "وبانُوا بَيْنًَا وبَيْنونةً فارَقوا"([[204]](#footnote-204)).

**2ـ4ـ زيادة الميم** .

وتزاد في مكان واحد وهو أول المصدر الميمي، وتكون ميما مفتوحة من الفعل الثلاثي المجرد، نحو: "صارَ الأمرُ إلى كذا صَيْرًا ومَصِيرًا وصَيْرُورَةً "([[205]](#footnote-205)).

وقد تلحق التاء آخر المصدر الميمي فتكون شريكة الميم في الزيادة، نحو: "قالَ قَوْلًا وقيلًا وقَوْلَةً ومَقَالَةً ومَقالًا فيهما"([[206]](#footnote-206)).

وتكون ميما مضمومة في مصدر كل من الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد، وذلك نحو: "جَرَى الماءُ ونحوُه جَرْيًا وجَرَيانًا وجِرْيَةً، بالكسر، و الفَرَسُ ونحوهُ جَرْيًا وجِراءً، بالكسر...و ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ ([[207]](#footnote-207)) بالضم والفتح: مَصْدَرَا جَرَى وأجْرَى"([[208]](#footnote-208)).

**2ـ5ـ زيادة النون .**

زيدت النون في المصادر في موضعين:

**2ـ5ـ1ـ رابعة،** ومن أمثلة ذلك "الرُّفَهْنِيَةُ": "الرَّفاهَةُ والرَّفاهِيَةُ، مُخَفَّفَةً، والرُّفَهْنِيَةُ، كبُلَهْنِيةٍ رَغَدُ الخِصْبِ، ولينُ العَيْشِ.رَفُهَ عَيْشُه، ككَرُمَ"([[209]](#footnote-209))، والتاء لازمة لها في هذا البناء.

**2ـ5ـ2ـ خامسة،** وذلك حين تزاد متطرفة مع الألف في "فَعَلان" الدال على الاضطراب، ومن ذلك ما جاء في "جش": "جاشَ البَحْرُ والقِدْرُ وغيرهُما يَجيشُ جَيْشًا وجُيوشًا وجَيَشانًا غَلَى"([[210]](#footnote-210))، ومثله: "جَهَشَانا" ([[211]](#footnote-211))، و "رَوَغانا" ([[212]](#footnote-212)) .

وكذلك "فُعلان" ومن أمثلته ما جاء في "رجع" : "رَجَعَ يَرْجِعُ رُجوعًا ومَرْجِعًا، كمَنْزِلٍ، ومَرْجِعَةً، شاذَّانِ، لأنّ المَصادِرَ من "فَعَلَ يَفْعِلُ" إنما تكونُ بالفتح، ورُجْعَى ورُجْعانًا، بضمهما انْصَرَفَ"([[213]](#footnote-213)) ومثله: "سرعانا"([[214]](#footnote-214))، و"صغرانا"([[215]](#footnote-215))، و"كفرانا" ([[216]](#footnote-216)).

و في "فِعلان"، وذلك نحو: "تَرَكَهُ تَرْكًا وتِرْكانًا، بالكسر"([[217]](#footnote-217)) ومثله: "هِجرانا" ([[218]](#footnote-218))، و "عِرفانا"([[219]](#footnote-219)).

**2ـ6ـ زيادة الألف.**

"الألف لا تكون أبدا أصلا.بل تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء، أو واو"([[220]](#footnote-220)) وهي أحد حروف المد واللين([[221]](#footnote-221))، يقول: سيبويه: "وحروف اللين هي حروف المدّ التي يمدّ بها الصوت، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء"([[222]](#footnote-222))، "ولا تزاد أولا البتة لأنها لا تكون إلا ساكنة"([[223]](#footnote-223)).

ولعل الغرض من الزيادة هنا مدّ الصوت؛ لأن الألف من حروف المد: "لأن هذه الأحرف الثلاثة هي التي تمدّ الصوت دون ما عداها. والعرب كثيرا ما يحتاجون للمدّ في كلامهم ليكون المدّ عوضا عن شيء حذفوه، أو للين الصوت فيه، ولحاجتهم إلى الاتساع في كلامهم، ولاسيما في ترديف القوافي، فإن الشعراء في أمس الحاجة إلى هذه الزيادات لكي يستطعوا النظم"([[224]](#footnote-224)).

وقد ظهر من خلال دراسة أبنية المصادر المزيدة أن الألف زيدت فيها في غير موضع، وهذه المواضع هي:

**2ـ6ـ1ـ ثالثة،** وذلك في ثلاثة أوزان: "فَعَال" وذلك نحو: رَشَاد، "رَشَدَ، كنَصَرَ وفَرِحَ، رُشْدًا ورَشَدًا ورَشادًا اهْتَدى"([[225]](#footnote-225)).

و"فِعَال" ومن ذلك ما جاء في "أبق" :"أبِقَ العَبْدُ، كسَمِعَ وضَرَبَ ومَنَعَ، أبْقًا، ويُحَرَّكُ، وإِباقًا، ككتابٍ ذَهَبَ بِلا خَوْفٍ، ولا كَدِّ عَمَلٍ"([[226]](#footnote-226)).

و"فُعَال" ومن ذلك ما جاء في" نعب": "نَعَبَ، الغُرابُ وغَيْرُه، كَمَنَعَ وضَرَبَ، نَعْبًا ونَعيبًا ونُعابًا وتَنْعابًا ونَعَبَانًا صَوَّتَ، أو مَدَّ عُنُقَهُ وحَرَّكَ رأسَهُ في صِياحِهِ"([[227]](#footnote-227)).

و ذكر الفارابي هذه الأبنية في: "أبواب ما لحقته الزيادة من حروف المدِّ واللين بين العين منه واللام"([[228]](#footnote-228)).

**2ـ6ـ2ـ رابعة** وتكون للتأنيث: فتدخل على أوزان عدة، منها "فَعْل"، "فُعْل"، أو تكون للمد، نحو: فعلاء، وقد اجتمعت في مصادر الفعل "رَغِبَ" حيث جاء في "رغب": "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ، و رَغَبُوتًا، و رَغَبُوتَى، ورَغَبانًا، ورُغْبَةً، بالضم ويُحَرَّكُ. ابْتَهَلَ مُحَرَّكاتٍ"([[229]](#footnote-229)) وسيأتي الحديث عنها مفصلا -إن شاء الله- في القصر والمد.

**2ـ6ـ3**ـ **رابعة** مع غيرها من حروف الزيادة، كالتاء في: تَفعال، والياء والتاء في: فعالية: والتاء لازمة لها في هذا الوزن.ومع النون في (فَعَلان)

**2ـ6ـ4ـ سادسة**: وذلك في أوزان منها: "مفعولاء"، ومن ذلك ما جاء في "شعر": "شَعَرَ به، كنَصَرَ وكَرُمَ، شِعْرًا وشَعْرًا وشَعْرَةً، مُثَلَّثَةً، وشِعْرَى وشُعْرَى وشُعُورًا وشُعُورَةً ومَشْعورًا ومَشْعورَةً ومَشْعوراءَ عَلِمَ به، وفَطِنَ له، وعَقَلَه"([[230]](#footnote-230)). ومن ذلك أيضا :"فَعَلُوتى"، نحو: "رَغَبُوتَى"([[231]](#footnote-231)).

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن الألف تزاد ثانية في المصدر إذا جاء على وزن اسم الفاعل، ومن أمثلة ذلك: "الْأَمْنُ والآمِنُ، كصاحِبٍ ضِدُّ الخَوْفِ، أمِنَ، كفَرِحَ، أمْنًا وأمانًا، بفَتْحِهِما، وأمَنًا وأمَنَةً، محرَّكتينِ، وإمْنًا، بالكسر، فهو أمِنٌ"([[232]](#footnote-232)) على أن الأكثر في المصدر إذا جاء على زنة اسم الفاعل أن يختم بتاء التأنيث، مما يدعو إلى القول بأن وزن اسم الفاعل إذا استعمل بمعنى المصدر فإن التاء كثيرا ما تقترن به.

**2ـ7ـ زيادة الواو.**

تعد الواو مع الياء والألف أمهات الزَّوائد في العربية، وهي من حروف المد الثلاثة، التي يقصد بها مد الصوت بالحرف، وقد زيدت في المصادر في مواضع، من أهمها:

**2ـ7ـ1ـ ثالثة**: زيدت الواو في أبنية المصادر، في بناء "فُعُول" وهو قياسي في مصدر (فَعَلَ) اللازم، و"فُعُولة" وهو أيضا من المصادر القياسية في (فَعُلَ) اللازم، وفي "فَعُول" من المصادر السماعية، ومن أمثلة الأول ما جاء في (خمط): "وخَمَطَ، كنصَرَ وفَرِحَ، خَمطًا وخُموطًا وخَمَطًا طابَ ريحُهُ"([[233]](#footnote-233)).

ومن أمثلة الثاني ما جاء في (سبط): "وقد سَبُطَ، ككَرُمَ وفَرحَ، سَبْطًا وسُبوطًا وسُبوطَةً وسَباطَةً"([[234]](#footnote-234)).

**2ـ7ـ2ـ** **رابعة**: وتزاد الواو مع التاء في "تُفْعُول" و"فَعَلُوت" ومن أمثلة الأول في القاموس ما جاء في "هلك": هَلَكَ، كضَرَبَ ومَنَعَ وعَلِمَ، هُلْكًا، بالضم، وهَلاكًا وتُهْلُوكًا وهُلوكًا، بضمهما"([[235]](#footnote-235)) ومن أمثلة الثاني ما جاء في"رغب": "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ، ورَغَبُوتًا ورَغَبُوتَى ورَغَبانًا، مُحَرَّكاتٍ"([[236]](#footnote-236))، وقد تزاد عليهما الألف في آخر المصدر كما في "رَغَبُوتَى".

**2ـ7ـ3ـ المصدر الصناعي** ، وهو المصدر المصوغ للدلالة على حقيقة الاسم، وما يتصل به من هيئات، وخصائص، وذلك بزيادة ياء النسب المشددة في آخره، تليها التاء([[237]](#footnote-237))، وذلك نحو:"الطَّفْلُ الرَّخْصُ الناعِمُ من كلِّ شيءٍ ج طِفالٌ وطُفولٌ، وهي بهاءٍ. طَفُلَ، كَكَرُمَ، طَفَالَّةً وطُفُولَةً. والطِّفْلُ، بالكسر الصَّغيرُ من كلِّ شيءٍ، أو المَوْلودُ، ووَلَدُ كلِّ وحْشِيَّةٍ أيضاً، بَيِّنُ الطَّفَلِ والطَّفالَةِ والطُّفولَةِ والطُّفولِيَّةِ"([[238]](#footnote-238)).

**2ـ8ـ زيادة الياء**

**2ـ8ـ1ـ** الياء من حروف المد، ولا تزاد أولا في المصادر، ولكن تزاد ثانية في البناءين التاليين:

**فَيْعَلُولة:** وهو بناء خاص بمصادر الأفعال الثلاثية معتلة العين، ومن أمثلته ما جاء في "ذيع": "ذاعَ الخَبَرُ يَذيعُ، ذَيْعًا وذُيُوعًا وذَيْعوعَةً وذَيَعانًا، محركةً انْتَشَرَ"([[239]](#footnote-239)).

**فِيعال**: وقد ظهر من خلال دراسة المصادر في معجم القاموس أن هناك مصدرا زيدت فيه الياء ثانية من مصادر الفعل الثلاثي المجرد كما هو ظاهر كلام المصنف، وذلك في مادة "أمر" حيث جاء فيها: "الْأَمْرُ ضِدُّ النَّهْيِ، كالْإِمارِ والْإِيمارِ، بكسرهما، والآمِرَةِ، على فاعِلةٍ"([[240]](#footnote-240))

يفهم مما سبق أن الفعل الثلاثي المجرد "أمر" له أربعة مصادر، هي: أَمْر، وهو مجرد، وإمَار، إيمار، آمرة، واستعمال المصنف للكاف كعادته في عطف المصادر يدل على أنها تشترك في كونها مصادر لفعل واحد.

وقد نقله الزبيدي في كتابه حيث جاء في "أمر": "الأمرُ معْرُوفٌ وهو ضِدُّ النَّهْيِ كالإمَارِ والإيمارِ بكسرِهما الأوَّلُ في اللِّسَان والثاني حَكَاه أهلُ الغَرِيبِ وقد أنكرَهما شيخُنا، واستغربَ

الأخِيرَ، وقد وَجَدتُه عن أبي الحَسَنِ الأخْفَشِ، قال: وأمِرَ ـ بالكسرـ مالُ بني فلانٍ إيمارًا: كَثُرَتْ أموالُهم؛ ففي كلامِ المصنِّف نَظَرٌ وتأَمُّلٌ"([[241]](#footnote-241)) ولاشك أن وصف العلماء له بأنه من الغريب، وإنكار بعضهم له يجعله من الشاذ والنادر، ولعله لغة قليلة غير فاشية.

والصحيح أن الفِعَال مصدر مسموع في " فَاعَلَ" الثلاثي المزيد بالألف([[242]](#footnote-242))؛ لأن قياس مصدر "فاعل" هو "مُفاعَلة"، نحو: ناقش مناقشة، ونِقاش و "فِعال" أصلها فِيعال؛ لأن قياس

المصدر يكون بكسر أوله، وزيادة ألف قبل الآخر، ـ لأن المصدر لابدَّ أن يشتمل على جميع حروف الفعل، فالياء بدل من ألف فاعلَ ، يقول ابن جني: "وكذلك الياء في قيتال، وضيراب، إنما هي بدل من ألف قاتلت وضاربت"([[243]](#footnote-243))،

والأكثر أن تحذف الياء من فِيعال تخفيفا، يؤكد ذلك ورود الصيغتين في مصادر الفعل صيغة بثبوت الياء، و أخرى بحذفها، أي: أن العرب نطقت بالأصل في بعض الألفاظ، من ذلك ما جاء في القاموس في مادة "نضل": "وناضَلَهُ مُناضَلَةً ونِضالًا ونيضالًا باراهُ في الرَّمْيِ. ونَضَلْتُه سَبَقْتُه فيه"([[244]](#footnote-244)).

**2ـ8ـ2ـ ثالثة**: في" فعيل" و هي صيغة قياسية فيما دلَّ على صوت، ولا تخفى المناسبة بين الصيغة والمعنى، إذ إن وجود حرف المد الياء يعطي مدًّا في الصوت يتناسب مع المدلول عليه من الأصوات، ومن أمثلة ذلك: "نَعَبَ، الغُرابُ وغَيْرُه، كَمَنَعَ وضَرَبَ، نَعْبًا ونَعيبًا ونُعابًا وتَنْعابًا ونَعَبَانًا صَوَّتَ"([[245]](#footnote-245)).

**2ـ8ـ3ـ** **رابعة**: تزاد الياء رابعة مع الألف والتاء، في: فَعَالِيَة، نحو: كراهية، وعلانية، فطانية، فهامية، طماعية، والأصل بتخفيف الياء نحو: "كَرِهَهُ كَسَمِعَهُ، كَرْهًا ويُضَمُّ، وكَراهَةً وكراهِيَةً، بالتَّخْفيفِ"([[246]](#footnote-246))، والتاء لازمة لها في هذا الوزن، ومن أمثلة ذلك:

\*"الضَّعْفُ، ويُضَمُّ، ويُحَرَّكُ ضِدُّ القُوَّةِ.ضَعُفَ، ككَرُمَ وَنَصَرَ، ضَعْفًا ضُعْفًا وضَعَافَةً وضَعَافِيَةً"([[247]](#footnote-247))

\*"عَبِقَ به الطيبُ، كفرِحَ، عَبَقًا وعَباقَةً وعَبَاقِيَةً لَزِقَ به"([[248]](#footnote-248))

وقد لوحظ ارتباط هذا الوزن بوزن آخر، وهو "فَعَالة"حيث يجيء تاليا له في أكثر الأمثلة.

**2ـ8ـ4ـ** **خامسة**: فُعَلْنِيَة، نحو: "رفهنية":" الرَّفاهَةُ والرَّفاهِيَةُ، مُخَفَّفَةً، والرُّفَهْنِيَةُ، كبُلَهْنِيةٍ رَغَدُ الخِصْبِ، ولينُ العَيْشِ "([[249]](#footnote-249))

**2ـ9ـ ملاحظات عامة على التجريد والزيادة في المصادر**

1ـ لم ترد السين، واللام، والهاء في الحروف المزيدة على المصادر، ولعلها تختص بزيادات الأسماء من غير المصادر، أما السين فقد سبق القول بأنها من زيادات الأفعال، وتدخل على المصادر من قبل أفعالها، نحو: (استغفر ـ استغفارا).

2ـ وجد أن هناك مجموعة من الزوائد اللازمة لبعض الأوزان، كزيادة التاء في: فعالية، فيعلولة.

3ـ إن من أبنية المصادر ما زيد فيه زيادة واحدة، نحو: فَعَال، وفُعول، وفَعيل، ومنها ما زيد فيها زيادتان، نحو: فعالة، تفعال، ومنه ما زيد فيه ثلاث زيادات، نحو: فعالية، فَعَلُوتى.

4ـ أكثرالحروف التي وقعت الزيادة بها في المصادر، وتكررت في غير وزن من أوزانها

هي حروف المد: "والأصل في الزيادة حروف المد واللين، وهي الألف، والواو، والياء، لأنها أخف الحروف، ولذلك لا تكاد تخلو منها كلمة، فإن خلت منها فإنها لا تخلو من بعضها وهي الحركات؛ لأنها أبعاض للياء والواو والألف"([[250]](#footnote-250)).

**الفصل الثالث**

**التذكير والتأنيث**

**3ـ1ـ مقدمة**

يعد التذكير والتأنيث([[251]](#footnote-251)) مظهرا من مظاهر تعدد المصادر، وصورة من صور تنوعها، وذلك حين يأتي المصدر على وزن واحد مجردا من تاء التأنيث مرة، ومختوما بها مرة أخرى.

وقد تنبه النحاة إلى قضية دخول التاء على المصادر، ومن ذلك قول سيبويه: "ووَسُمَ يوسُم وسامةً، وقال بعضهم: وسامًا فلم يؤنث"([[252]](#footnote-252)) وقال أيضا: "وقالوا: عَمَرت الدار عِمَارةً، فأنثوا كما قالوا: النكاية، وكما قالوا: قَصَرت الثوب قِصارة حسنة"([[253]](#footnote-253)).

كما شبه سيبويه دخول ألف التأنيث على المصادر بدخول تاء التأنيث عليها، يقول: "فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر"([[254]](#footnote-254)) ،كما وصف ابن يعيش دخول التاء على المصادر بالكثير، فقال عن المصادر المؤنثة بالألف: "أنثوا هذه المصادر بالألف كما أنثوا كثيرا منها بالهاء"([[255]](#footnote-255))، والمقصود بالهاء تاء التأنيث، وسميت هاء ؛لأنها تنطق في الوقف هاء.

و تجدر الإشارة إلى أن المذكر والمؤنث من الأبواب التي حظيت بدراسة العلماء، وعنايتهم، واهتمامهم، حتى وضعوا في ذلك كتبا.([[256]](#footnote-256)).

و نمهد لهذا المبحث بالوقوف على تعريف المذكر والمؤنث، وأقسامهما، وعلامات التأنيث -بإيجازـ؛ لأنه يعين على فهم التذكير والتأنيث في المصادر.

**3ـ 1ـ1ـ تعريف المذكر والمؤنث، وأصناف كل منهما**

ينقسم الاسم بحسب مدلوله إلى قسمين: مذكر، و مؤنث.والمذكر هو: "ما خلا من علامة التأنيث، لفظا، أو تقديرا، وهو على ضربين: أحدهما حقيقي، والآخر غير حقيقي. فأما الحقيقي، فما كان له فرج الذكر؛ نحو: الرجل والجمل. وأما غير الحقيقي، فما لم يكن له ذلك؛ نحو: الجدار والعمل "([[257]](#footnote-257)).

يظهر من النص السابق أن مصدر "العمل" ذكر في أمثلة المذكر غير الحقيقي، وعلى ذلك فإن المصدر إذا لم تلحقه الهاء؛ فهو مذكر غير حقيقي.

أما المؤنث فهو: "ما كانت فيه علامة التأنيث، لفظًا أو تقديرًا"([[258]](#footnote-258)).

وينقسم المؤنث باعتبار مدلوله أيضا إلى قسمين:

1ـ حقيقي: وهو ما كان له فرج الأنثى؛ نحو المرأة والناقة.

2ـ غير الحقيقي: ما لم يكن له ذلك؛ نحو: القدر والنار([[259]](#footnote-259))، وهو السماعي؛ لأن القول بتأنيثه مبني على السماع عن العرب، حيث عوملت اللفظة في سياقاتها على أنها مؤنث. في حين لم تلحقها العلامة. وقد يسمى هذا النوع أيضا "المؤنث اللفظي" ؛ لأن تأنيثه مرجعه إلى اللفظ، لا إلى طبيعة الشيء المدلول عليه، وقد أشار إليه ابن الحاجب في حديثه عن المؤنث، فقال: "وهو حقيقي، ولفظي، فالحقيقي: ما بإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقة، واللفظي بخلافه كظُلمة، وعين"([[260]](#footnote-260)).

وينقسم كل من القسمين السابقين باعتبار ظهور علامة التأنيث أو خفائها إلى ضربين: أحدهما مقيس، وهو ما كانت علامة التأنيث ظاهرة في اللفظ، والآخر غير مقيس، وهو ما كانت علامة التأنيث فيه مقدرة([[261]](#footnote-261)).

وإذا أردنا أن نصنف المصادر، ونحدد نوعها وفقا للأقسام السابقة فإنه يمكن القول: إن المصدر الذي لحقته تاء التأنيث هو مؤنث لفظي كما وصفه ابن الحاجب؛ لأن مدلوله إنما هو معنى من المعاني، ومن ثم فمن البدهي ألا يكون بإزائه ذكر في الحيوان، وهو غير حقيقي مقيس؛ لأن علامة التأنيث فيه ظاهرة، وليست مقدرة.

وهناك تقسيم آخر للمؤنث باعتبار العلامة والمدلول:

1. لفظي: وهو ما كان علما لمذكر، وفيه علامة التأنيث، نحو: حمزة، وطلحة.
2. معنوي: وهو ما كان علما لمؤنث، وخلا من علامة التأنيث، نحو: سعاد، وكأس.
3. لفظي ومعنوي: وهو ما كان علما لمؤنث، وفيه العلامة، نحو صفية وخنساء"([[262]](#footnote-262)).

**3ـ 1ـ 2ـ علامات التأنيث.**

التأنيث فرع التذكير؛ فالتذكير أصل، لذا احتاج المؤنث إلى علامة تميزه عن المذكر، يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير"([[263]](#footnote-263)).

وللتأنيث علامتان:

1ـ التاء: وهي متحركة في الأسماء، و ساكنة في الأفعال، وأكثر ما يقع التأنيث في المصادر بالتاء؛ لأنها الأصل في التأنيث "والتاء أكثر استعمالا من الألف، وأنص في الدلالة على التأنيث؛ لعدم التباسها بغيرها، أما الألف فإنها تلتبس بألفي الإلحاق والتكثير"([[264]](#footnote-264))

2ـ ألف التأنيث المقصورة: وهي ألف مفردة زائدة للتأنيث، نحو: سكرى، وإذا زيدت قبلها ألف للمد، قلبت الثانية همزة، نحو: حمراء، وهذا مذهب البصريين([[265]](#footnote-265)).

وقد أشار ابن مالك إلى علامتي التأنيث بقوله:

عَلَامةُ التأنيثِ تَاءٌ أوألفْ وفي أَسَامٍ قدَّرُوا التَّا كـ"الكتف"

ويُعْرَفُ التقدير: بالضمير ونحوه، كالرَّدِّ في التَّصْغِير([[266]](#footnote-266)).

وتختص العلامتان بالأسماء الظاهرة والمعربة، كما لا تجْتمَعان في اسم واحد أبدا، والمصادر من الأسماء المعربة؛ لذا فهي تؤنث بالتاء أو بالألف ولا ثالث لهما.

كما تشترك العلامتان في الدخول على المصادر عامة، كما تشتركان في تأنيث بعض الأوزان، وسنقتصر هنا على دراسة المصادر المختومة بتاء التأنيث في مقابل المصادر المجردة منها كمظهر من مظاهر التعدد؛ لأن المصادر المختومة بألف التأنيث سيأتي الحديث عنها في القصر والمد .

**3ـ2ـ التذكير والتأنيث في المصادر القياسية.**

لما كان القصد متجها إلى دراسة هذا المظهر وإبراز تعدد المصادر من خلاله، اقتصرنا على الأمثلة التي تنتمي إلى المادة نفسها وقد اتحدت في الوزن، واختلفت في جانب واحد، أو

مظهر واحد، وهو إلحاق الهاء وعدمه؛ وذلك لتتضح الأوزان التي جاءت بالصيغتين، والأوزان التي لم ترد إلا بصيغة واحدة إما التذكير، وإما التأنيث. كما روعي في الأمثلة المجموعة أن ترد الصيغتان في سياق واحد؛ لأنها بذلك تمثل نمطا من أنماط التعدد.وفيما يلي عرض لأبرز المصادر التي وردت في المعجم بصيغتي التذكير والتأنيث .

**3ـ2ـ1ـ فَعْل وفَعْلة**

يأتي "فَعْل" في أكثر الأمر مصدرًا للفعل المتعدي من (فَعَلَ) أو (فَعِل) وقد وردت لهذا الوزن أمثلة ألحقت بها الهاء، وأخرى جردت منها، مع إفادة كلا المصدرين معنى الحدث المطلق، فمن أمثلة الأول ما يلي:

\*"جَرَفَه جَرْفًا وجَرْفَةً، بفتحهما ذَهَبَ به كلِّه، أو أخَذَه أخْذًا كثيرًا"([[267]](#footnote-267)).

ومن أمثلة الثاني \* "ونَهِكَهُ السلطانُ، كسَمِعَهُ، نَهْكًا ونَهْكَةً: بالَغَ في عُقوبتِه"([[268]](#footnote-268)).

ولعل المثالين السابقين خير دليل على أن (فَعْلَة) هنا تدل على الحدث مطلقا، دون التقيد بحدوثه مرَّة واحدة، فلو كانت دلالة" جَرْفَةً "على المرة لما كان تفسير المعنى بذهاب الشيء كله، وكذلك لو كان "نَهْكَةً" دالا على المرة لما كان المعنى بالغ في عقوبته.

وقد وردت له أمثلة مع اللازم من (فَعَلَ) أو (فَعِل)، فمن أمثلة الأول ما يلي:

\*"شاهَ وجْهُهُ شَوْهًا وشَوْهَةً قَبُحَ، كَشَوِهَ، كَفَرِحَ"([[269]](#footnote-269)).

\*"وقد نَسَكَ، كَنَصَرَ وكرُمَ وتَنَسَّكَ نِسْكًا، مُثَلَّثَةً، وبضمتينِ، ونَسْكَةً "([[270]](#footnote-270)).

\*" ونَبَا بَصَرُهُ نُبُوًّا ونُبِيًّا ونَبْوَةً، و السَّيْفُ عن الضَّريبَةِ نَبْوًا ونَبْوَةً كَلَّ "([[271]](#footnote-271)).

ومن أمثلة الثاني: "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ "([[272]](#footnote-272)).

ولقائل أن يقول: لمَ عُدَّ ( فَعْلَة ) هنا من قبيل إلحاق تاء التأنيث بالمصدر ولم يعد اسم مرة، وهو موافق لاسم المرَّة في الوزن؟

إن الرد على ذلك يكون من عدة أوجه، هي :

1ـ أن الفيروزآبادي أشار في مقدمته إلى أنه لن يذكر ما كان مطردا لاطراده([[273]](#footnote-273))، واسم المرة من المصادر القياسية، فلم يكن المصنف يذكره في سرد مصادر الفعل إلا قليلا، وإذا ذكرها فإنه في أغلب الأمر ينص على أنه للمرَّة، أو للوحدة كما في (سمع([[274]](#footnote-274))، قام([[275]](#footnote-275))، خطا([[276]](#footnote-276))).

2ـ أن تاء التأنيث تدخل على أكثر أوزان المصادر لأغراض أخرى غير إفادة المرة، كما سيأتي.

3ـ طريقة إيراد المصدرين متتاليين، ثم الإتيان بتفسير واحد لهما على السواء دون التفريق بينهما يؤكد أن المصدرين بمعنى واحد.

صحيح أنه قد يقع اللبس بين صيغة تأنيث "فَعْل" الدالة على مجرد الحدث و اسم المرة إذا وقعتا في نص آخر غير المعجم، و لكن يفرق بينهما السياق، وما يتضمنه من قرائن.

**3ـ2ـ2ـ فَعَل وفَعَلة**

يعد "فَعَل" مصدرا قياسيا لـ (فَعِل) اللازم، وقد وردت أمثلة له بالتذكير والتأنيث مع الفعل الذي هو قياس فيه، وهو (فَعِل) اللازم، ومن ذلك:

\*"وقَطِعَتِ اليدُ، كفرحَ، قَطَعًا وقَطعَةً وقُطْعًا، بالضم"([[277]](#footnote-277)).

\*"وهَدِمَتِ الناقَةُ، كفرِحَ، هَدَمًا وهَدَمَةً، محرَّكتين، فهي هَدِمَةٌ"([[278]](#footnote-278)).

\*"الْأَمْنُ والآمِنُ، كصاحِبٍ ضِدُّ الخَوْفِ، أمِنَ، كفَرِحَ، أمْنًا وأمانًا، بفَتْحِهِما، وأمَنًا وأمَنَةً، محرَّكتينِ"([[279]](#footnote-279)).

ولم يقتصر ورود صيغة (فَعَل) بالتذكير والتأنيث مع (فَعِل) اللازم، حيث وردت له أمثلة مع (فَعُلَ) اللازم، ومن أمثلة ذلك:

\*"الكَرَمُ، محرَّكةً ضِدُّ اللُّؤْم، كَرُمَ، بضم الراءِ، كرامةً وكرَمًا وكَرَمَة محرَّكَتَيْنِ"([[280]](#footnote-280)).

كما وردت له أمثلة مع (فَعَلَ) المتعدي، ومن ذلك:

\*"سَرَقَ منه الشيءَ يَسْرِقُ سَرَقًا، مُحرَّكةً، وككتِفٍ، وسَرَقَةً، مُحرَّكةً"([[281]](#footnote-281)).

ومما يؤكد أن صيغة التأنيث ناشئة عن صيغة التذكير بإضافة الهاء إليها، إيراد صاحب المعجم لهما متتاليتين، مع تقديم صيغة التذكير على أنها الأصل.

**3ـ 3ـ3 ـ فُعُول و فُعُولة**

ذهب النحويون إلى أن "فُعُول" هو المصدر الغالب في "فَعَل" اللازم، كما عدَّه سيبويه ضمن المصادر الغالبة في "فَعُلَ" وقد لحقت تاء التأنيث آخر المصدر "فُعُول"، مما أدى إلى تعدد المصادر، وتكثير أبنيتها. و من أمثلة فُعُول و فُعُولة مع "فَعَل" اللازم:

\*"شَحَبَ لَوْنُهُ، كَجَمَعَ وَنَصَرَ وَكَرُمَ وعُنِيَ، شُحُوبًا وشُحُوبَةً تَغَيَّرَ مِنْ هُزالٍ أو جُوعٍ أو سَفَرٍ"([[282]](#footnote-282)).

\*"شَعَرَ به، كنَصَرَ وكَرُمَ، شِعْرًا وشَعْرًا وشِعْرَةً، مُثَلَّثَةً، وشِعْرَى وشُعْرَى وشُعُورًا وشُعُورَةً"([[283]](#footnote-283)).

\*"وخامَ عنه يَخِيمُ خَيْمًا وخَيَمانًا وخُيومًا وخُيومَةً وخَيْمُومَةُ وخِيامًا نَكَصَ"([[284]](#footnote-284)).

ومن أمثلة "فُعُول" و"فُعُولة" مع "فَعُل" اللازم الذي يرتبط بمعاني الطبائع والغرائز، والصفات الخَلْقية الآتي:

\*"كَدَرَ، مُثَلَّثَةَ الدالِ، كَدَارَةً وكَدَرًا، محرَّكةً، وكُدُورًا وكُدورَةً"([[285]](#footnote-285)).

\*"وقد وعُرَ المكانُ، ككَرُمَ ووعَدَ وولِعَ، وعْرًا ووعَرًا، محرَّكةً، ووُعُورَةً ووَعارَةً ووُعُورًا"([[286]](#footnote-286)).

وقد يكون اختلاف الفعل سببا في تعدد المصادر واختلافها بالتذكير والتأنيث، ومن ذلك ما جاء في"غمض": "وقد غَمَضَ المكانُ غُموضًا، وككَرُمَ غُموضَةً وغَماضَةً، والرجُلُ الفاتِرُ عن الحَمْلَةِ، وخِلافُ الواضِح من الكلامِ، وقد غَمُضَ، ككَرُمَ ونَصَرَ، غُموضةً وغُموضًا"([[287]](#footnote-287)) حيث ترتبط "فُعُول" بالفعل المجرد (فَعَلَ)، وترتبط صيغة "فُعُولة" بالفعل (فَعُلَ).

**3ـ2ـ4ـ فَعَال وفَعَالة**

ذهب النحويون إلى أن الصيغتين تشتركان في كونهما من المصادر الغالبة في (فَعُلَ) الدال على الخصال، إلا أن الفعالة أكثر ورودا، يقول سيبويه: "أما ما كان حسنًا أو قبحًا فإنه مما  
 يبنى فعله على فَعُلَ يفعُل , ويكون المصدر فَعَالًا , وفَعَالة , وفُعْلا , وذلك قولك: "قَبُحَ يَقْبُحُ قَبَاحة , وبعضهم يقول: قُبُوحا فبناه على فُعُولا كما بناه على فَعَالة، وأما الفُعْل من هذه المصادر فنحو: الحُسْن والقُبْح , والفعالة أكثر" ([[288]](#footnote-288)).

ومن أمثلة مجيء "فَعَال" على الوجهين الآتي:

\*"وهو وَرِعٌ، ككتِفٍ، والجَبانُ، والصغيرُ الضعيفُ لا غناءَ عنده، الفِعْلُ منهما كوَضَعَ وكرُمَ، وراعَةً ووَراعًا ووَرْعَةً، بالفتح ويُضَمُّ، ووُروعًا ووُرْعًا، بالضم وبضمتين، أي: جَبُنَ وصَغُرَ"([[289]](#footnote-289)).

\*"والوَسامَةُ: أثَرُ الحُسْنِ، وقد وَسُمَ، ككَرُمَ، وَسامةً ووَسامًا، بفتحهما"([[290]](#footnote-290)).

يقول سيبويه عن هذا المصدر: "ووَسُمَ يَوْسم وَسَامةً، وقال بعضهم: وَسَامًا فلم يؤنث"([[291]](#footnote-291)) وكأنها إشارة إلى أن مرد هذا التنوع هو اختلاف اللغات.

ولم يقتصر ورود الصيغتين مع باب (فَعُلَ) كما هو القياس، حيث جاءت أمثلة لهما مع **باب (فَعَلَ) ومن أمثلة ذلك الآتي :**

\*"الدُّمُورُ والدَّمارُ والدَّمارَةُ الإِهلاكُ، كالتَّدْمِيرِ. ودَمَرَ دُمُورًا دَخَلَ بغيرِ إذنٍ "([[292]](#footnote-292)).

\*"وقد مَهَرَ الشيءَ، فيه، وبه، كمنَعَ، مَهْرًا ومُهورًا ومَهارًا ومَهارَةً. والمُهْرُ "([[293]](#footnote-293)).

\*"غَضَّ طَرْفَهُ غِضاضًا، بالكسرِ، وغَضًّا وغَضاضًا وغَضاضةً، بِفَتْحِهِنَّ خَفَضَهُ "([[294]](#footnote-294)).

**كما جاءت أمثلة له مع (فَعِلَ) ومن أمثلة ذلك الآتي :**

\*"سمِع، كَعَلِمَ، سَمْعًا، ويكسرُ، أو بِالفتح: المَصْدَرُ، وبالكسر: الاسمُ، وسَماعًا وسَماعَةً وسَماعِيَةً، وتَسَمَّعَ واسَّمَّعَ. والسَّمْعَةُ: فَعْلَةٌ من الإِسْماع، وبالكسر: هَيْئَتُه"([[295]](#footnote-295)).

\*"السَّفَهُ، مُحرَّكةً، وكسَحابٍ وسَحابَةٍ خِفَّةُ الحِلْمِ، أو نَقِيضُهُ، أو الجَهْلُ. وسَفِهَ نَفْسَهُ ورأيَهُ، مُثَلَّثَةً حَمَلَهُ على السَّفَهِ، أو نَسَبَهُ"([[296]](#footnote-296)).

\*"خَسِرَ، كفَرِحَ وضَرَبَ، خَسْرًا وخَسَرًا وخُسْرًا وخُسُرًا وخُسْرانًا وخَسارَةً وخَسارًا ضَلَّ"([[297]](#footnote-297))

ولعل ارتباط الصيغتين، و ورودهما مع أبواب الثلاثي المختلفة يدفع إلى القول بأن إحداهما ناشئة عن الأخرى، يقول سيبويه: "وقالوا: سَعِدَ يَسْعَد سعادةً، وشَقِي يشقَى شقاوةً، وسعيدٌ وشقيٌّ فأحدهما مرفوعٌ والآخر موضوعٌ، وقالوا: الشقاء، كما قالوا: الجمال واللذاذ، حذفوا الهاء استخفافًا"([[298]](#footnote-298)).

**3ـ2ـ5ـ فِعَال و فِعَالة**

مرَّ فيما سبق أن الغالب في (فَعَلَ) اللازم هو "فُعُول" إلا إذا دلَّ الفعل على الهياج والامتناع فإن الغالب فيه مصدره أن يكون "فِعَال" بكسر الفاء كالفِرار، و الجِماح([[299]](#footnote-299))، وقد وردت أمثلة "فِعَال" دالَّة على الامتناع، بصيغة التذكير مرة، وبصيغة التأنيث مرة أخرى. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"عافَ الطَّعامَ أو الشَّرابَ، وقد يُقالُ في غَيْرِهِما، يَعافُهُ ويَعيفُهُ عَيْفًا وعَيَفانًا، محرَّكةً، وعِيافَةً وعِيافًا، بكسرهما كَرِهَهُ فَلَمْ يَشْرَبْهُ. أو ككتابٍ مَصْدَرٌ، وككتابةٍ اسْمٌ"([[300]](#footnote-300)).

\*"ي أبَى الشيءَ يَأْباهُ ويَأْبِيهِ إباءً وإباءَةً، بكسرهما كرِهَهُ"([[301]](#footnote-301)).

الذي يظهر من المثالين السابقين أن صيغة " فِعَال" هي الأصل ، وألحقت الهاء بها.

**3ـ2ـ6ـ المصدر الميمي**

يعد إلحاق الهاء والتجرد منها من وسائل التنوع في نطق المصدر الميمي،ومن أمثلة ذلك:

\*"شارَ العَسَلَ شَوْرًا وشِيَارًا وشِيارَةً ومَشارًا ومَشارَةً اسْتَخْرَجَه من الوَقْبَةِ"([[302]](#footnote-302)).

\*"قالَ قَوْلًا وقيلًا وقَوْلَةً ومَقَالَةً ومَقالًا فيهما"([[303]](#footnote-303)).

**3ـ3ـ الأوزان السماعية .**

وهي الأوزان التي لم ينص النحويون على أن لها مواضع تنقاس فيها ومن ذلك ما يلي :

**3ـ3ـ1ـ فَعِل**

ومثاله :"وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريمًا وحِرْمانًا، بالكسرِ، وحِرْمًا وحِرْمَةً، بكسرِهِما، وحَرِمًا وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه"([[304]](#footnote-304)).

**3ـ3ـ2ـ فِعَل**

ومثالـه :"وخارَ يَخِيرُ صـار ذا خَـيْرٍ، الرجـلَ على غـيرِهِ خِيرَةً وخِيَرًا وخِيَرَةً فَضَّلَهُ، كخَيَّرَهُ، الشيءَ انْتَقاهُ، كتَخَيَّرَهُ. واخْتَرْتُهُ الرجالِ، واخْتَرْتُهُ منهم وعليهم، والاسمُ الخِيرَةُ، بالكسرِ"([[305]](#footnote-305)).

**3ـ3ـ3ـ فِعْل**

ومثاله:\*"طابَ يَطِيبُ طابًا وطِيبًا وطِيبَةً وتَطْيابًا لَذَّ وَزَكَا"([[306]](#footnote-306)).

ومنه أيضا:\*"وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريمًا وحِرْمانًا، بالكسرِ، وحِرْمًا وحِرْمَةً، بكسرِهِما، وحَرِمًا وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه"([[307]](#footnote-307)).

**3ـ3ـ4ـ فُعْل**

ومثاله:\* "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ، ورَغَبُوتًا ورَغَبُوتَى ورَغَبانًا، مُحَرَّكاتٍ، ورُغْبَةً، بالضم ويُحَرَّكُ. ابْتَهَلَ" ([[308]](#footnote-308))

ومنه أيضا:\*"السُّخْنُ، بالضم الحَارُّ. سَخَنَ، مُثَلَّثَةً، سُخُونَةً وسُخْنَةً وسُخْنًا، بضَمِّهِنَّ"([[309]](#footnote-309)).

**3ـ3ـ5ـ فِعَال**

وقد جاء هذا الوزن مع أفعال من أبواب مختلفة ، ومن ذلك :

"فَعَلَ" المتعدي: "دَبَغَ الإِهابَ، كنَصَرَ ومنَع وضَرَبَ، دَبْغًا ودِباغًا ودِباغَةً، بكسرهما، فانْدَبَغَ... وكَكتابَةٍ: حِرْفَةُ الدَّبَّاغِ"([[310]](#footnote-310)).

ومثله ما جاء في"حضن": "و(حَضَنَ) الطائِرُ بَيْضَهُ حَضْنًا وحِضانًا وحِضانَةً، بكسرهما، وحضُونًا: رَخَّمَ عليه للتَّفْريخِ"([[311]](#footnote-311))

"فَعِلَ" المتعدي: "لَزِمَه، كَسَمِعَ، لَزْمًا ولُزومًا ولِزامًا ولِزامَةً ولُزْمَةً ولُزْمانًا، بضمهما، ولازَمَه مُلازَمَةً ولِزامًا والتَزَمَه وألْزَمَه إياهُ فالْتَزَمه. وهو لُزَمَةٌ، كهُمَزَةٍ، أي إذا لَزِمَ شيئًا لا يُفارِقه"([[312]](#footnote-312)).

**3ـ3ـ6ـ فَعِيل**

إن لم يكن دالا على الصوت أو السير؛ لأنه إن دلَّ على أحدهما فهو ملازم للتذكير، ومن أمثلة ذلك ما جاء في (عزم): "عَزَمَ على الأَمْرِ يَعْزِمُ عَزْمًا، ويُضَمُّ، ومَعْزَمًا، كَمَقْعَدٍ ومَجْلِسٍ، وعُزْمانًا، بالضم، وعَزِيمًا، وعَزِيمَةً"([[313]](#footnote-313)).

**3ـ4ـ إيراد الفيروزآبادي للمصادر المؤنثة لفظيًا.**

إن التأمل الدقيق لظاهرة تعدد المصادر في معجم القاموس يفضي إلى ملاحظة مهمة، وهي حرص المصنف على إيراد المصادر المؤنثة، فإذا كان لصيغة التذكير في المصدر صيغة مؤنثة، أوردها ونص عليها، ولم يستعمل الاختصار أو الإشارة، رغم أنه عمد إلى استعمال الرموز، والاصطلاحات؛ ليحقق هدفا من أهم أهدافه في المعجم وهو الاختصار، وقد خص المصنف المؤنث بالاختصار، يقول: "ومن بديع اختصاره، وحسن ترصيع تقصاره: أني إذا ذكرت صيغة المذكر، أتبعتها المؤنث بقولي: وهي بهاء (ولا أعيد الصيغة)"([[314]](#footnote-314))، فهو لا يذكر المؤنث مرة ثانية بعد ذكر المذكر، بل يقول: وهي بهاء، أي أن صيغة المؤنث تكون بإلحاق تاء في آخر المذكر، ولكنه في أكثر الأمر لم يكن ملتزما بما تعهد به في المقدمة، ومن ذلك ما جاء في (كرم): "الكَرَمُ، محرَّكةً ضِدُّ اللُّؤْم، كَرُمَ، بضم الراءِ، كرامةً وكرَمًا وكَرَمَةً، محرَّكَتَيْنِ، فهو كريمٌ، وكريمَةٌ، وكِرْمَةٌ، بالكسر"([[315]](#footnote-315)).

ومهما يكن من أمر فإن المصادر المختومة بالهاء، والمجردة منهاـ في أكثر الأمرـ كانت ترد بالنص عليها، وإن كانت على الوزن نفسه دون اختصار.

كما أن ثمة أمرا آخر أسهم في إيرادها، وهو كونها سماعية، ولا تخضع في تأنيثها إلى قياس مطرد، بل يعول فيها على السماع، ، وقد أشار المصنف في غير موضع إلى أنه لا يذكر المطرد لاطراده، مثل: جمع فاعل المعتل العين على "فَعَلَة"، ولو أن المصادر المذكرة يجوز دخول التاء عليها في كل حال ما أوردها.

**3ـ5ـ ملازمة المصادر لإحدى الحالتين .**

رغم أن هذا المظهر شمل أكثر أوزان المصادر إلا أنه قد أثار انتباهنا في غضون دراسة هذا المظهر وجود أوزان مصدرية ملازمة لحالة واحدة، إما إلحاق الهاء، وإما التجرد منها، وسنعرض فيما يلي أبرز هذه الأوزان:

**3ـ5ـ1ـ مصادر ملازمة للتاء .**

لوحظ أن هناك أبنية مصدرية كانت التاء زيادة لازمة لها، لم تنفك عنها، أي: أنها سمعت عن العرب بصيغة التأنيث، ولم تسمع بصيغة التذكير، ومن هذه الأبنية:

1ـ **فِعالة**: وهو وزن قياسي فيما دل على ولاية أو صناعة، حيث يأتي مصدر كل من (فَعُلَ, وفَعِلَ, وفَعَلَ) على " فِعَالة " إن دلت على الحرفة والصناعة, يقول الرضي: "والغالب في الحِرَف وشبهها من أي باب كانت الفِعَالة بالكسر, كالصياغة, والحياكة "([[316]](#footnote-316)).

وقد نقل ابن سيده عن أبي علي الفارسي رأيا يصلح تفسيرا للزوم هذا البناء لصيغة التأنيث، وهو قوله: "وتجيء الفِعالة فيما كان وِلاية أو صناعة، وكأن الولاية جنس لذلك، وكذلك الصناعة، وكلما كان الجنس على وزن كان النوع على ذلك الوزن"([[317]](#footnote-317)).

لما كان المصدر اسما دالا على الجنس، فإنه يحمل خصائص ذلك الجنس، وصفاته، والولاية والصناعة كلاهما مؤنث في لفظه فجاءت المصادر الدالة على الجنس نفسه مؤنثة، ومن هنا كانت التاء زيادة لازمة لما دل على ولاية, وصناعة.

2ـ **فُعْلة**: وهو قياسي فيما دلَّ على لون، ومن أمثلة ذلك في المعجم "الكُدْرَةُ": "كَدَرَ مُثَلَّثَةً الدالِ، كَدَارَةً وكَدَرًا، محرَّكةً، وكُدُورًا، وكُدورَةً وكُدْرَةً، بضمِّهِنَّ، واكدَرَّ اكْدِرارًا، وتَكَدَّرَ نَقيضُ صَفا. وهو أكْدَرُ وكَدِرٌ وكَدْرٌ، كفَخِذٍ وفَخْذٍ، وكدِيرٌ. وكدَّرَهُ تكدِيرًا جَعَلَهُ كَدِرًا. والكُدْرَةُ في اللَّونِ، والكُدُورَةُ في الماءِ والعينِ"([[318]](#footnote-318)).

3ـ المصدر الصناعي: وهو يصاغ بزيادة ياء مشددة وتاء في آخره، ومن أمثلته الواردة في المعجم: "ورَجُلٌ بَيِّنُ الرُّجولِيَّةِ والرُّجْلَةِ والرُّجْلِيَّةِ، بضمهنَّ، والرَّجولِيَّةِ، بالفتح"([[319]](#footnote-319)).

4- "فيعلولة" وهو المصدر المختص بالفعل الأجوف، ومن أمثلته: "وباتَ يَفعَلُ كذا، يَبيتُ ويَباتُ بَيْتًا وبَياتًا ومَبيتًا وبَيْتُوتَةً"([[320]](#footnote-320)).

**3ـ5ـ2ـ مصادر ملازمة للتجرد من التاء .**

لوحظ أن ثمة أبنية مصدرية كانت ملازمة للتجرد من التاء ، ولم تقترن بها أبدا، ومن هذه الأوزان المصدرية ما يلي :

1ـ فَعَلان: ويكثر فيما دل على اضطراب واهتزاز، ومن النحويين من عدَّه من المصادر القياسية الدالة على الاضطراب، يقول الفراء: "إذا كان الفعل في معنى الذهاب والمجيء مضطربا فلا تهابن الفَعَلان في مصدره مثل: غلت القدر غليانا وخفق القلب خفقانا"([[321]](#footnote-321)).

2ـ فِعْلان ولم يربطها النحاة بمعنى محدد، وذلك نحو: عِرفان، تِركان، هِجران.

3ـ فُعْلان، وذلك نحو: رُجْعان، و سرعان، و صُغران.

و هو من المصادر الملازمة للتذكير، ولعل ذلك يرجع إلى أسباب من أهمها:

1ـ أنه مختوم بألف ونون, وكما أن الوصف المختوم بالألف والنون, نحو: "عطشان" لا تدخله التاء كذلك هذا المصدر لا تدخله التاء.

2ـ يمكن تأويل الجنس الدال عليه بالاضطراب والاهتزاز كما أشار إليه الفارسي([[322]](#footnote-322))، ومن ثم فإن من التناسب أن تأتي المصادر الدالة عليه بصيغة التذكير.

3ـ أن الألف والنون علامة أو زيادة تقع في آخر الاسم، فهي علامة على انتهائه، فلا تدخلها التاء؛ لأن التاء تقع في آخر الاسم أيضا.

ترتبط صيغة "فَعَلان" بالفعل اللازم، ويعدُّ من قبيل الشاذ والنادر ما جاء على هذا الوزن من المتعدي، يقول سيبويه: "وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيءٌ، نحو: شنئته شنآنًا"([[323]](#footnote-323)).

4ـ فُعَال : ويكثر في الأصوات، يقول ابن سيده: " فأما فُعال فقد كثُر في الأصوات وصار الباب لها وَيَتْلوه في ذلك الفَعيل فأما الفُعال فنحو الصُّراخ والضُّباح"([[324]](#footnote-324)).

ولم يأت شيء من الفُعال دالا على الصوت، مختوما بتاء التأنيث، ولعل كلام الفارسي السابق في "فِعالة" الدال على الولاية يصلح تفسيرا لملازمة مصدر " فٌعَال" الدال على الصوت لصيغة التذكير، وكأن الصوت جنس، فصار كل ما دلَّ على جنس الصوت مذكرا، ولا يصلح فيه التأنيث؛ لأن الصوت مذكر.

كما "يكثر فُعال في الأدْواء كقولنا: السُّكات والبُوال والدُّوار"([[325]](#footnote-325)) ، وكذلك الداء مذكر، فصار كل مصدر دال على جنس الداء ملازما لصيغة التذكير، ولا تلحقه تاء التأنيث أبدا؛ وذلك باعتبار جنس المعنى الدال عليه.

5ـ فَعِيل: ويكثر في الأصوات، فهو يأتي بعد فُعَال، يقول ابن سيده: "وأما الفَعيل فنحو الصَّهيل والزَّئير"([[326]](#footnote-326)). كما يكثر في المصادر الدالة على السير والمشي، نحو: دَبِيْب.

6ـ تَفْعَال :الدال على المبالغة والكثرة ، وذلك نحو: تَذْرَاف .

**3ـ6ـ أحكام تترتب على اتصال التاء بالمصادر .**

1ـ إن اتصال تاء التأنيث بالاسم يترتب عليه فتح ما قبلها، وهذا ما لوحظ على المصادر المختومة بتاء التأنيث إذ جاء آخرها مفتوحا، بعد أن كان حرف إعراب، والمقصود بآخرها ما قبل التاء، وذلك نحو: "فَعْل ـ وفَعْلَة، وفعال ـوفَعَالَة "يقول الدكتور رمضان عبد التواب في هذا الصدد: "وهذه التاء يفتح ما قبلها دائما، مثل: كبيرة، وصغيرة، ولحية، ورقبة، إلا في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكنا، في مثل: "بنت" مؤنث "ابن""([[327]](#footnote-327)).

ولعل التحريك بالفتح راجع إلى أن الفتح أخف الحركات، وأيسرها في النطق، ولم يكن بالإمكان الإتيان به ساكنا؛ لأن بعده التاء، وهي محل وقف؛ لأنها آخر الكلمة.

2ـ ليس لدخول التاء على المصادر قياس مطرد ، وإنما المعول في ذلك على السماع، فإن كان الأصل في التاء أن يؤتى بها للتفريق بين المذكر والمؤنث ، وهو قياسي في الصفات كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، أما في المصادر فهي من الأسماء الجامدة، ودخول التاء فيها موقوف على السماع ، ولا ينقاس إلا في مواضع معينة كاسم المرة ،و اسم الهيئة .

3ـ المصدر الميمي إذا اتصلت به تاء التأنيث فهي تسوغ مجيئه بالكسر، وإن كان القياس الفتح، وقد جاءت أمثلة منه بالكسر، ولكن يشترط أن تختم بالهاء، يقول سيبويه في حديثه عن المصدر الميمي من معتل اللام: "ولا يجي مكسورًا أبدًا بغير الهاء؛ لأن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة، وتثبت الواو مع الهاء وتبدل مع ذهابها"([[328]](#footnote-328)).

4ـ يرى النحاة أن التاء إذا كانت للوحدة كما في اسم المرة، أو للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات فهي تعد عارضة غير لازمة، أما إذا كانت التاء للتأنيث اللفظي كما في أكثر المصادر؛ لأن تأنيثها مقصور على اللفظ، فإن التاء تكون هنا لازمة، ويترتب على ذلك حكم يختص بمصدر الفعل الناقص، إذ إن الاسم معتل اللام تقلب لامه همزة نحو: غزاءة، واستقاءة، باعتبار أن التاء عارضة لا لازمة، فكأن حرف العلة وقع متطرفا، أما إن كانت آخره تاء لازمة فيفترض ألا تقلب اللام همزة لأنها لم تتطرف، ولكن قد وردت أمثلة بالقلب فحملت على أن التاء غير لازمة، يقول الرضي: "بخلاف نحو: شقاوة، وخزاية، وسقاية...فإن التاء في هذه الأسماء للتأنيث اللفظي، وهي باعتباره لازمة، نحو: غرفة، وظلمة، وطلحة كما يجيء، وإن جاءت في بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إلا أن وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم"([[329]](#footnote-329)).

أما أغراض إلحاق التاء بالمصادر فسيكون الكشف عنها من خلال الحديث عن أسباب تعدد المصادر إن شاء الله تعالى.

**الفصل الرابع**

**القصر والمد**

**4ـ1ـ مقدمة.**

يعد كل من قصر الأسماء ومدها من أساليب العرب في كلامهم، ومظهر من مظاهر التنوع في نطق الأسماء، والتفنن في الأداء، وقد اعتنى علماء اللغة بتسجيل هذه الظاهرة وتدوين أمثلتها؛ للحاجة إليها في ضبط اللفظ والخط، وعصمة الكُتَّاب والمتحدثين من الخطأ.([[330]](#footnote-330))

و تجدر الإشارة إلى أن باب المقصور والممدود قد حظي بدراسة العلماء واهتمامهم([[331]](#footnote-331)) فاجتهدوا في وضع المقاييس له، ورصد أمثلته وأوزانه، وما يعرض لها من تغيير في الحركات، والهيئات، وقضايا أخرى متصلة به ليس من أهداف هذا البحث الوقوف عليها.

و قد تبين من خلال تتبع أمثلة المصادر في معجم القاموس أن القصر والمد يمثلان سويا صورة من صور تعدد مصادر الفعل الواحد، حيث يأتي المصدر مقصورًا تارة، وممدودًا تارة أخرى.

ولما كان هذا البحث يُعْنى بالمصادر، فقد اقتصرت الدراسة على المقصور والممدود من المصادر، ورصد مظاهر تعددها، ونمهد لهذا المبحث بالوقوف على : تعريف المقصور والممدود، وأنواع كل منهما.

**4 ـ1ـ1 تعريف مصطلح المقصور.**

لكلمة القصر في اللغة معان متعددة، منها ما جاء في القاموس: "والقَصْرُ: خلافُ المَدِّ، واخْتلاطُ الظَّلامِ، والحَبْسُ ".([[332]](#footnote-332))

أما المقصور عند أهل النحو باتفاق كما يقول ابن ولاد :"المقصور على ما اتفق أهل النحو كلُّ اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة أو غير زائدة، كقولك: ملهى ومرمى وبشرى...".([[333]](#footnote-333))

فالمقصور هو "الاسم المعرب المتمكن الذي آخره ألف لازمة"..([[334]](#footnote-334)) كالفتى، والعصا، ومن المصادر، نحو: "بُكًى"، و"ذَكاً".

**المقصور الذي يسمى منقوصا** وصف بعض العلماء طائفة من الأسماء المقصورة بأنها منقوصة، ومن هؤلاء سيبويه، إذ يقول: " فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر".([[335]](#footnote-335))

وتبعه في ذلك ابن ولاد، فقال: " فأما المقصور الذي يسمى منقوصًا فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو وانفتح ما قبلها وكانت في موضع حركة فأبدل منها ألف نحو: ملهى ألفه مبدلة من واو؛ لأنه من اللهو ".([[336]](#footnote-336))

وبناء على هذا المفهوم فالمنقوص فرع من المقصور، ونوع منه، يختص بالمواد معتلة اللام لذا يقول ابن ولاد:"فكل منقوص مقصور؛لأن آخره ألف، وليس كل مقصور منقوصا"([[337]](#footnote-337))

وسمي المقصور مقصورًا؛ لأنه لا مدَّ فيه فهو خلاف الممدود، أو لأنه حُبِسَ عن المدِّ، جاء في المخصص: "ويقال للمقصور أيضًا منقوص فأما قَصْره فهو حَبْسُه من الهمزة بعدَه، وأما نقصانه فنُقصان الهمزة منه".([[338]](#footnote-338))

ويرى ابن ولاد أن المقصور سُمِي مقصورًا؛ لأنه قُصر عن المد والإعراب، وحُبِس عن ذلك.([[339]](#footnote-339))

**4ـ1ـ2ـ ضربا المقصور باعتبار أصالة الألف.**

يقسم علماء اللغة المقصور إلى نوعين، وذلك بالنظر إلى ألفه من حيث كونها أصلية أو زائدة، وهذا التقسيم له أهمية كبيرة في دراسة المقصور؛ إذ على أساسه يفهم ما يقع فيه من إعلال وقلب، يقول ابن سيده: "واعلم أن المقصور والممدود كلُّ واحدٍ منهما على ضَرْبين، فأما ضربا المقصورِ، فأحدهما أن تقع واوٌ أو ياءٌ طَرَفَ الاسم وقبلَها فتحة، فتُقلَب ألفًا ولا يدخلها إعراب؛ لأنها لا تتحرَّك... وأما الضَّرْب الآخر من المقصور فأن تكون ألفه للتأنيث كشَرْوَى، وذِكْرى، وحُبْلَى، أو للإلحاق كأَرْطىً، ومِعْزىً، وذِفْرىً، في لغة من نَوَّن".([[340]](#footnote-340))

وبناء على ما سبق فالمقصور ضربان :

1ـ اسم آخره ألف منقلبة عن أصل وهو الواو أو الياء، قلبت؛ لأنها وقعت طرفًا وقبلها فتحة، وهو المسمى بالمنقوص عند ابن ولاد، وسيبويه فيما مر من النصوص.

2ـ اسم آخره ألف جيء بها لأحد الغرضين، التأنيث، أو الإلحاق، وتختلف هذه الألف عن السابقة في كونها زائدة جيء بها لغرض، وليست من أصل الكلمة. و يترتب على التصنيف السابق للاسم المقصور أن الضرب الأول يكون محصورًا في باب الواو والياء في معجم القاموس المحيط، إذ جمعهما المجد في باب واحد وبعبارة أخرى في مصادر الأفعال أو المواد معتلة اللام، وذلك نحو: "أَسًا"، و "رِضًى"، و"زِنًى".

أما الضرب الآخر فيكون متفرقًا في أبواب المعجم؛ لأن الألف في آخره زائدة، وليست من بنية الكلمة.

**4ـ1ـ3ـ تعريف الممدود**

المَدُّ في اللغة: " البَسْط... والمَطْلُ ".([[341]](#footnote-341))

وينقل ابن ولاد أيضًا اتفاق أهل النحو على تعريف الممدود، فيقول: "فالممدود على ما اتفق عليه أهل النحو كلُّ اسم كانت في آخره همزة بعد ألف زائدة كقولك: قُرَاء وقِناء...".([[342]](#footnote-342))

وعلى ذلك فهو "الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة"([[343]](#footnote-343)) نحو: بُكاء، و ذَكاءً.

**4ـ1 ـ4 ضربا الممدود باعتبار أصالة الألف:**

ويُقسم الممدود أيضًا إلى ضربين باعتبار أصالة الألف التي قلبت إلى همزة في آخر الاسم، يقول ابن سيده: "وأما ضَرْبا الممدود فأحدهما أن تقع واوٌ أو ياءٌ طَرَفًا وقبلها ألفٌ فتنقلب همزةً، والهمزة إذا كانت طرفًا وقبلها ألفٌ في اسمٍ سُمِّيَ ممدودًا، وذلك قولك: عَطاءٌ وكِساءٌ ورِداءٌ وظِباءٌ والأصل عَطاوٌ، وكِساوٌ؛ لأنه من عَطَوْت وكَسَوت، وأصل رداءٍ، وظِباءٍ، رِدايٌ، وظِبايٌ؛ لأنه من قولك: حَسَن الرِّدْية، ومن قولك: ظَبْيٌ، وأما الضَّرب الآخر من الممدود فأن تقع ألفٌ للتأنيث وقبلها ألفٌ زائدةٌ".([[344]](#footnote-344))

وبناء على ما سبق فالممدود ضربان، هما:

1. اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة، وهذه الهمزة منقلبة عن أصل وهو الواو أو الياء ، وهو ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وأما الممدود فكلُّ شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف".([[345]](#footnote-345))
2. اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة، والهمزة منقلبة عن ألف التأنيث الزائدة، مثل: حمراء.

كما يترتب على التصنيف السابق للاسم الممدود أن الضرب الأول منه يكون محصورًا في باب الواو والياء من معجم القاموس المحيط، وبعبارة أخرى: في مصادر الأفعال أو المواد معتلة اللام، وذلك نحو: أَناء، وبَداء، و زِناء، أما الضرب الآخر فيكون متفرقًا في أبواب المعجم؛ لأن الألف الأولى زائدة للمد، والثانية زائدة للتأنيث وليست من بنية الكلمة، وذلك نحو: رَغْبَاء، و خِصِّيصَاء.

وقد ظهر جليًا من خلال تأمل المقصور والممدود من المصادر الواردة في المعجم أن النوع الأول من كل من المقصور والممدود، وهو ما كانت ألفه منقلبة عن أصل يشترك في كثير من السمات، كما أنه يمثل صورة من صور تعدد مصادر الفعل الواحد، حيث يأتي المصدر مقصورًا مرة، وممدودًا مرة أخرى، وكذلك يقال عما كانت ألفه زائدة للتأنيث ؛ لذا آثرنا دراسة المقصور والممدود وفق التصنيف السابق الذي يقوم على أصالة الألف وزيادتها، ومن ثمَّ فإن المصادر تصنف إلى مجموعتين رئيستين:

1. المقصور والممدود من المصادر معتلة اللام.
2. المقصور والممدود من المصادر المؤنثة.

ومما يجدر التنبيه عليه أن المصادر المعنية هنا هي مصادر الفعل الواحد، حيث يأتي المصدر مقصورًا مرة، وممدودًا أخرى، ومعناهما واحد في الحالتين، وإنما هي تنوعات في الشكل، واختلاف في المظهر.

**4ـ2 ـ مظاهر تعدد المقصور والممدود من المصادر معتلة اللام .**

تنبه علماء اللغة الذين درسوا المقصور والممدود إلى أن هذه الأسماء لها أحوال متعددة، وتعرض لها تغييرات تخرج الكلمة من حيز إلى حيز آخر، يقول ابن سيده: "وللمقصور والممدود أعراضٌ من الحركات والتخفيف والتشديد تُحَوِّله من أحد الحَيِّزَين إلى الآخر، وليس ذلك بلازم، لو كان لازمًا لمُدَّ الفِحَا إذا فُتِح، ولكنه حِفظِيٌّ، فمن المقصور ما يكون مكسورًا فإذا فُتح مُدَّ، ومنه ما هو بعكس ذلك، ومنه ما يكون مضموم الأوّل فإذا فُتح مُدَّ، ومنه ما يكون مُشَدَّدًا فإذا خُفِّف مُدَّ، ولا عكس لهذين".([[346]](#footnote-346))

وكلام ابن سيده يعم الأسماء المقصورة والممدودة بما في ذلك المصادر؛ فالناظر إلى المقصور والممدود من المصادر معتلة اللام يلاحظ للوهلة الأولى تنوع أحوالها، واختلاف حركات أوائلها بين حالتي القصر والمد، مما يجعل حصر مظاهر تعددها، ووصفها أمرًا في غاية الصعوبة، ولكن أمكن من خلال تتبع أمثلة هذا النوع من المصادر في معجم القاموس، و الاستعانة بما ذكره علماء اللغة عن أحوال المقصور والممدود، وتصنيفهم لأبوابه أمكن إيجاز أبرز مظاهر التعدد فيما يلي:

**4ـ2ـ1ـ"ما يقصر ويمد وأوله على حال واحدة ومعنى المقصور منه كمعنى الممدود**".([[347]](#footnote-347))

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"ي البَنْيُ نقيضُ الهَدْمِ، بَناهُ يَبْنِيهِ بَنْيًا وبِناءً وبُنْيانًا وبِنْيَةً وبِنايَةً".([[348]](#footnote-348))

ونضيف هنا مصدرًا مقصورًا أغفله المصنف، و ورد في كتب أخرى، وهو (بِنىً) بالكسر، والقصر، حيث جاء في تاج العروس: "يقال (بناه يبنيه وبنيا) بالفتح (وبناء) بالكسر والمد و بنى بالكسر والقصر، وقد أغفله المصنف، وهو في المحكم([[349]](#footnote-349)) "([[350]](#footnote-350))

إن الفعل (بَنَى) كان القياس والأكثر في مصدره أن يأتي على (فَعْل)؛ لأنه من باب (فَعَلَ) المتعدي، وقد قدمه المصنف على المصادر الأخرى وهو (بَنْيا)، أما (بِناءً) فيمكن القول بأنه جيء بوزن "فِعَال" من الفعل، أما "بِنَى" فقد تكون صيغة ناشئة عن قصر (بِنَاء) الممدودةِ.

\*"وقَصا عنه قَصْوًا وقُصُوًّاً وقَصًى وقَصاءً، وقَصِيَ بَعُدَ".([[351]](#footnote-351))

الفعل (قَصا) من باب (فَعَلَ) اللازم، والغالب في مصادر هذا الباب (فُعُول)، وهو المصدر الثاني الذي ذكره المصنف، وبعده ورد مصدر مقصور، وهو (قَصًى)، وبعد مصدر ممدود و(قَصاءً)، وقد اختلف المصدران في القصر والمد، وأولهما على حال واحدة .

\*ي القَضاءُ، ويُقْصَرُ الحُكْمُ. قَضَى عليه يَقْضِي قَضْيًا وقَضاءً وقَضِيَّةً، وهي الاسمُ أيضاً".([[352]](#footnote-352))

\*"ي الوَنَى، كَفَتًى التَّعَبُ، والفَتْرَةُ، ضِدٌّ، ويُمَدُّ وَنَى يَنِي وَنْيًا ووُنِيًّا ووِناءً ووِنْيَةً ووَنًى".([[353]](#footnote-353))وقال الفراء عن هذا المصدر: "الوَنا يمد ويقصر وهو مصدر ".([[354]](#footnote-354))

**4ـ2ـ 2ـ "ما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قصر**".([[355]](#footnote-355))

عبّر ابن سيده عن هذا المظهر، بقوله: "ومما يكسر فيقصر ويفتح فيمد"([[356]](#footnote-356))، وفي هذا المظهر يأتي الاسم المقصور مكسور الأول، والاسم الممدود مفتوح الأول، ومن أمثلته في المعجم الآتي:

\*"ي بَلِيَ الثَّوْبُ، كَرضِيَ، يَبْلَى بِلىً وبَلاءً".([[357]](#footnote-357))

عقب الزبيدي على المثال السابق بقوله: "بلي الثوب كرضي يبلى" قال شيخنا: جرى على خلاف قواعده، فإنه وزن الفعل برضي، فدل على أنه مكسور الماضي مفتوح المضارع ثم أتبعه بالمضارع، فدل على أنه كضرب، والثاني لا قائل به، فهي زيادة مفسدة (بِلى) بالكسر والقصر (وبَلاء) بالفتح والمد، وقضية إطلاقه يقتضى الفتح فيهما، وليس كذلك، قال الجوهري: إن كسرتها قصرت وان فتحتها مددت، قلت: ومثله القرى، والقراء، والصلى، والصلاء".([[358]](#footnote-358))

\* "والصَّبْوَةُ جَهْلَةُ الفُتُوَّةِ، صَبَا صَبْوًا وصُبُوّاً وصِبَاً وصَباءً".([[359]](#footnote-359))

\* "ي الغِنَى، كإلَى التَّزْوِيجُ، وضِدُّ الفَقْرِ، وإذا فُتِحَ مُدَّ، غَنِيَ غِنًى، واسْتَغْنَى واغْتَنَى وتَغَانَى وتَغَنَّى" (غِنًى، غَنَاء).([[360]](#footnote-360))

وقد أورد (القِلَى) صاحب القاموس على أنها مما يمد ويقصر وأوله على حال واحدة : "ي قَلاه، كرَماهُ ورَضِيَهُ، قِلًى وقِلاءً ومَقْلِيَةً أبْغَضَه، وكَرِهَهُ غايَةَ الكَرَاهَةِ فَتَركَهُ، أَو قَلاهُ في الهَجْرِ، وقَلِيَهُ: في البُغْضِ"([[361]](#footnote-361)) في حين عدها الفراء مما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قصر.([[362]](#footnote-362))

**4ـ2ـ3ـ"ما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمدُّ"([[363]](#footnote-363))**

وعبّر ابن سيده عن هذا المظهر بقوله: "ومما يكسر فيمد ويفتح فيقصر"([[364]](#footnote-364))، و يختلف المصدران هنا في حركة أولهما، فأحدهما مفتوح الأول مقصور، وثانيهما مكسور الأول ممدود، وقد نسب الفراء هذه الطريقة في الأداء إلى بني عامر، ومثل له بالصِّلاء، والعزاء.([[365]](#footnote-365)) ومن أمثلة هذا المظهر في المعجم الآتي:

\*"ي صَلى اللَّحْمَ يَصْلِيهِ صَلْيًا شَواهُ، أو ألقاهُ في النارِ للإِحْراقِ، كأصْلاهُ وصَلاَّهُ، ويَدَهُ بالنارِ سَخَّنَها، وفُلانًا داراهُ، أو خاتَلَهُ وخَدَعَهُ. وصَلِيَ النارَ، كَرَضِيَ، وبها صُلِيًّا، وصِلِيًّا وصَلاءً، ويُكْسَرُ قاسَى حَرَّها، كتَصَلاَّها.".([[366]](#footnote-366))

\*"وكَلْبٌ ضارٍ بالصَّيْدِ، وقد ضَرِيَ، كَرَضِيَ، ضَرًى وضِراءً، بالكسر والفتحِ".([[367]](#footnote-367))

\*"وغَرَا السِّمَنُ قَلْبَه لَزِقَ به، وغَطَّاهُ، والجِلْدَ ألْصَقَه بالغِراءِ. وقَوْسٌ مَغْرُوَّةٌ ومَغْرِيَّةٌ. وغَرِيَ به، كرَضِيَ، غَراً وغِراءً: أُولِعَ، كأُغْرِيَ به وغُرِيَ، مضمومتينِ".([[368]](#footnote-368))

**4ـ2ـ4ـ ما يكسر أوله فيمد ويضم فيقصر.([[369]](#footnote-369))**

ومن أمثلته ما جاء في "لقي": "ي لَقِيَهُ، كَرَضِيَهُ، لِقاءً ولِقاءَةً ولِقايَةً ولِقِيًّا ولِقْيانًا ولِقْيانَةً، بكسرِهِنَّ، ولُقْيااً ولُقِيًّا ولُقْيَةً ولُقًى، بضمهنَّ، ولَقاءَةً، مَفْتوحَةً رآهُ، كَتَلَقَّاهُ والْتَقَاهُ، والاسمُ التِّلْقاءُ، بالكسر، ولا نَظِيرَ له غيرُ التِّبْيانِ".([[370]](#footnote-370))

اختلف المصدران "لِقاء، لُقى" في القصر والمد، كسر الأول فمد، وضم الثاني فجاء مقصورا.

**4ـ2ـ5ـ** "**و مما يكسر فيمد ويقصر فإذا فتح قصر لا غير**".([[371]](#footnote-371))

من أمثلة هذا المظهر الواردة في المعجم ما جاء في "فدي": "ي فَدَاهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً وفِدًى، ويُفْتَحُ، وافْتَدَى به، وفادَاهُ أَعْطَى شَيئًا فأنْقَذَهُ.".([[372]](#footnote-372))

وقال ابن سيده عن هذا المثال: "الفداء بالكسر يمد ويقصر لغتان مشهورتان، فإن فتحت الفاء قصرت".([[373]](#footnote-373))

أمّا أوزان المقصور من المصادر الثلاثية معتلة اللام القياسي والسماعي منها، فهي :

1. فَعَل مثل هَوًى، وهو قياسي
2. فِعَل مثل رِضًى، سماعي
3. فُعَل مثل هُدًى، سماعي.([[374]](#footnote-374))

**4ـ 3ـ المقصور والممدود من المصادر معتلة اللام بين السماع والقياس .**

ذهب علماء اللغة الذين كتبوا في المقصور والممدود إلى أنه نوعان، قياسي، وسماعي، يقول ابن سيده: "هذا الباب على ضربين: قياسي وسماعي، والقياسي على ضربين: مقصور

فقط، وممدود فقط، وليس فيه ما يُمَدُّ ويُقْصَر معًا ".([[375]](#footnote-375))

ولما كان البحث يهدف إلى دراسة ظاهرة التعدد فإن من الحريّ الوقوف على القياسي والسماعي من المصادر حتى تتجلى المواضع والأنماط التي يقع فيها التعدد، وتنحصر مجالاته.

إن القياسي منهما هو ما علم قصره، أو مده بقاعدة مقررة استنبطها النحاة من خلال استقراء كلام العرب، ومقارنة المقصور بنظائره من الأسماء الصحيحة، ومن ثم فهو عمل النحاة وموضع نظرهم واهتمامهم، وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع بعبارة: " وأشياء يعلم أنها منقوصة، لأن نظائرها من غير المعتل إنّما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح"".([[376]](#footnote-376))

وهو إما مصادر مقصورة فقط، أو ممدودة فقط، وليس فيه ما يُمَدُّ ويُقْصَر معًا، وينبني على ذلك أن هذا الضرب من المصادر لا يقع فيه التعدد بالقصر والمد؛ إذ القياس يقتضي قصرها أو مدها، فتأتي موافقة للقياس الواجب فيها؛ لذا فإن من المفترض أن يكون خارجًا عن نطاق التعدد.

**4ـ 3ـ1ـ المقصور القياسي من المصادر .**

1ـ مصدر ( فَعِلَ ـ يَفْعَل) اللازم معتل اللام ،إذا كان اسم الفاعل منه على " فَعِلٍ" أو "فَعْلان" أو "أفعل"؛ لأن له نظير من الصحيح، نحو:الكَسَل مصدر كَسِل ؛ لأن "فَعِلَ" اللازم الغالب في مصدره "فَعَل"، سواء كان معتلاً أم صحيحًا([[377]](#footnote-377))، وقد جاءت أمثلة مصادر هذه الأفعال في المعجم في أكثر الأمر على القياس([[378]](#footnote-378))، وشذ من ذلك: غِراء([[379]](#footnote-379))، وغِناء([[380]](#footnote-380)).

2ـ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المزيد، نحو: مُعْطَى، ونظيرها من الصحيح مُكْرَم.([[381]](#footnote-381))

3ـ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي معتل اللام،نحو: مَلهَى، و نظيرها: مَذْهَب.([[382]](#footnote-382))

ويترتب على تحديد المواضع القياسية للمقصور من مصادر الأفعال معتلة اللام أن ما عدا ذلك يكون سماعيًا، وفيما يلي أمثلة لذلك :

ـ مثاله مع (فَعَلَ) اللازم: "وذَكَتِ النارُ ذُكُوًّا وذَكًا وذَكاءً، بالمَدِّ عن الزمخشريِّ، واسْتَذْكَتْ اشْتَدَّ لَهَبُها"([[383]](#footnote-383))

ـ ومثاله مع (فَعَلَ)المتعدي: "ي بَغَيْتُهُ أبْغيهِ بُغاء وبُغًى وبُغْيَةً، بضَمِّهِنَّ، وبِغْيَةً، بالكسر طَلَبْتُهُ"([[384]](#footnote-384))

ـ ومثاله مع (فَعِل) المتعدي :"ي لَقِيَهُ، كَرَضِيَهُ، لِقاءً ولِقاءَةً ولِقايَةً ولِقِيًّا ولِقْيانًا ولِقْيانَةً،

بكسرِهِنَّ، ولُقْيااً ولُقِيًّا ولُقْيَةً ولُقًى، بضمهنَّ، ولَقاءَةً، مَفْتوحَةً رآهُ "([[385]](#footnote-385))

**4ـ 3ـ2ـ الممدود القياسي من المصادر معتلة اللام.**

1ـ مصدر الفعل المعتل اللام المبدوء بهمزة وصل، نحو: اشترى ـ اشتراء، نظير احتقرت ـ احتقارًا، لأن الواو أو الياء وقعت طرفًا بعد ألف زائدة.([[386]](#footnote-386))

2ـ مصدر الفعل معتل اللام على وزن "أفعل"، نحو: أعطى إعطاء نظير أكرم إكرامًا.

3ـ المصدر الدال على الصوت من "فَعَلَ" معتل اللام، نحو: الدُّعاء والرُّغاء ونظيره من الصحيح: الصُّراخ والنُّباح، وكذلك مصدر فَعَلَ الدال على العلاج، نحو: النُّزاء([[387]](#footnote-387)) ونظيره من غير المعتلّ القُماص.([[388]](#footnote-388))

4ـ "المصدر المعتل الذي على وزن "التَفْعَال" ،نحو:التعداء"([[389]](#footnote-389))

5ـ "مصدر "فَاعَل" المعتل ،نحو:عِدَاء"([[390]](#footnote-390))، و" نحو: شارَيْتُه شِراءً، ومارَيْتُه مِراء؛ لأن مارَيْتُه مِراءً مثل: جادَلْته جِدالاً"([[391]](#footnote-391))

أوزان الممدود من الثلاثي معتل اللام :

1. فِعال، نحو: بناء.
2. فَعَال نحو: ذكاء.
3. فُعَال، نحو: دُعَاء.

أما السماعي فهو ما يرجع في قصره ومده إلى السماع عن العرب، وهو موضع نظر اللغوي، ومحط اهتمامه، يقول ابن سيده : " فهذه وجوهٌ من المقصور والممدود دلَّ القياس على القصر فيها، والمد من نظائرها، ومنها ما لا يقال له: مُدَّ لكذا ولا يطَّرِد له قياس، وإنما تعرفه بالسَّمع، فإذا سمعته علمت في المقصور أنه ياء، أو واو وَقَعَتْ طَرَفًا فانقلَبَتْ ألفًا كقولك: قَلَى يَقْلي على فَعَلَ ورَمَى يَرْمي وعَدُّ ذلك مما لا يعرف إلاّ بالسَّماع ".([[392]](#footnote-392))

4**ـ 4 ـ مظاهر تعدّد المقصور والممدود من المصادر المؤنثة.**

وهذا هو الضرب الثاني من المقصور، وهو مختوم بألف مقصورة للتأنيث، أو الإلحاق، وقد ظهر من خلال تأمل المصادر المتعددة للفعل الواحد، وملاحظة أواخرها، أن في المعجم طائفة كبيرة من المصادر المختومة بألف التأنيث المقصورة ويكثر ذلك في مصادر الأفعال صحيحة الآخر، والأمر فيها موقوف على السماع، في حين لم يعثر على أمثلة لمصادر مختومة بألف الإلحاق. وقد ذكر سيبويه أن دخول الألف على المصادر كدخول تاء التأنيث، يقول: " فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر".([[393]](#footnote-393))

**4ـ 4 ـ1ـ أوزان المصادر المختومة بألف التأنيث المقصورة .**

ـ فُعُلَّى، نحو: "الغَلْبُ، ويُحَرَّكُ، والغَلَبَةُ والمَغْلَبَةُ والمَغْلَبُ والغُلُبَّى، كالكُفُرَّى".([[394]](#footnote-394))

ـ فِعِلَّى، نحو: "والغِلِبَّى، كالزِّمِكَّى".([[395]](#footnote-395))

ـ فُعَّيلى،نحو: "حَضَّهُ عليه حَضّاً وحُضّاً وحِضِّيضَى وحُضِّيضَى حَثَّهُ".([[396]](#footnote-396))

وقد مثل ابن القطاع لهذا الوزن بقوله: "وعلى (فُعَّيلى) نحو: وَقَفَ وُقِّيفَى إذا خدم البيعة"([[397]](#footnote-397))، في حين ورد المصدر نفسه في القاموس بكسر أوله: "والنَّصْرانِيُّ وِقِّيفَى، كخِلِّيفَى: خَدَمَ البِيعَةَ".([[398]](#footnote-398))

ـ فَعِيلى، نحو: "وبَئِيسَى".([[399]](#footnote-399))

ـ فَعْلَى، نحو: "رَغْبى"، وقد يأتي في معتل اللام نحو: شَكْوَى "يو شَكا أمْرَهُ إلى اللّهِ شَكْوَى، ويُنَوَّنُ".([[400]](#footnote-400))

ـ فُعْلى، نحو:"رُجعى" و" بُؤْسَى "وبَئِسَ، كسَمِعَ، بُؤْسًا وبُؤُوسًا وبَأسًا، وبُؤْسَى وبَئِيسَى اشْتَدَّت حاجَتُهُ".([[401]](#footnote-401))

ـ فِعْلى، نحو: "شَعَرَ به، كنَصَرَ وكَرُمَ، شِعْرًا وشَعْرًا وشَعْرَةً، مُثَلَّثَةً، وشِعْرَى وشُعْرَى وشُعُورًا وشُعُورَةً ومَشْعورًا ومَشْعورَةً ومَشْعوراءَ عَلِمَ به، وفَطِنَ له".([[402]](#footnote-402))

ـ فِعِّيلَى، وهو من أكثر المصادر المقصورة دورانًا وورودًا في اللغة، ومن أمثلته : "حَجَزَهُ يَحْجُزُهُ ويَحْجِزُهُ حَجْزَاً وحِجِّيزَى وحِجَازَةً مَنَعَهُ، وكفَّهُ، فانْحَجَزَ" حِضِّيضَى، وِقِّيفَى، خِلِّيفَى".([[403]](#footnote-403))

ـ فَعَلُوتَى: "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ، ورَغَبُوتًا ورَغَبُوتَى ورَغَبانًا، مُحَرَّكاتٍ، ورُغْبَةً، بالضم ويُحَرَّكُ. ابْتَهَلَ".([[404]](#footnote-404))

ـ فِعْلِىّ: نحو: سِخْريّ " سَخِرَ منه وبه، كفَرِحَ، سَخْرًا وسَخَرًا وسُخْرَةً ومَسْخَرًا وسُخْرًا وسُخُرًا هَزِىءَ، كاسْتَسْخَرَ. والاسْمُ السُّخْرِيَةُ والسُّخْرِيُّ، ويكسرُ. وسَخَرَهُ، كمنعه، سِخْريّاً، بالكسرِ ويضمُّ كَلَّفَهُ ما لا يُرِيدُ، وقَهَرَهُ.".([[405]](#footnote-405))

ـ فَعَلَى، نحو: جَمَزَى: "جَمَزَ الإِنسانُ والبعيرُ وغيرُهُ يَجْمِزُ جَمْزًا وَجَمَزَى وهو عَدْوٌ دُونَ

الحُضْرِ وَفَوْقَ العَنَقِ"([[406]](#footnote-406))، ولم يذكر ابن القطاع هذا الوزن في أبنية مصادر الثلاثي المجرد،([[407]](#footnote-407)) وقال ابن جني في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني " ووجدت أيضًا (الفعلى) في المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو البشكى، والجمزى، والولقى".([[408]](#footnote-408))

ومن أمثلته في المعجم أيضاً: "أبَزَ الظَّبْيُ يَأبِزُ أبْزًا وأُبوزًا وأبَزَى، كجَمَزَى وثب، أو تَطَلَّقَ في عَدْوِهِ. أو الأَبَزَى اسمٌ".([[409]](#footnote-409))

أمّا ما ورد بصيغتي القصر والمد معًا فقد تبين أن أمثلة المصادر المختومة بألف التأنيث في المعجم كانت في أكثر الأمر لا ترد إلا بصيغة القصر، يستثنى من ذلك وزنان وردا بالقصر والمد، هما:

الوزن الأول: فِعِّيلَى، ولم يجئ إلا مصدرًا، كما أنه سمع بالقصر والمد في أمثلة قليلة، منها:

\*"المُكْثُ، مُثَلَّثَاً، ويُحَرَّكُ، والمِكِّيثَى، ويُمَدُّ، والمُكوثُ والمُكْثانُ، بضمِّهما اللُّبْثُ، والفعلُ كَنَصَرَ، وكَرُمَ".([[410]](#footnote-410))

\*"خَصَّهُ بالشيءِ خَصّاً وخُصوصًا وخُصوصِيَّةً، ويُفْتَحُ، وخِصِّيصَى، وَيُمَدُّ، وخَصِّيَّةً وتَخِصَّةً فَضَّلَهُ. وخَصَّه بالوُدِّ كذلك.".([[411]](#footnote-411))

\*"الفَخْرُ، ويُحَرَّكُ، والفَخارُ والفَخارَةُ، بفتحهما، والفِخّيرَى، كخِلِّيفَى ويُمَدُّ التَّمَدُّحُ بالخِصالِ، كالافْتِخارِ".([[412]](#footnote-412))

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الوزن ورد في مواد كثيرة لاسيما المضعفة ولكنه سمع

بصيغة القصر فقط ، نحو:الحِثِّيثى([[413]](#footnote-413))، والقِتِّتَى([[414]](#footnote-414))، الرديدي.([[415]](#footnote-415))

الوزن الثاني: فَعْلَى

ومثاله: "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ، ورَغَبُوتًا ورَغَبُوتَى ورَغَبانًا، مُحَرَّكاتٍ، ورُغْبَةً، بالضم ويُحَرَّكُ. ابْتَهَلَ".([[416]](#footnote-416))

**4ـ 4 ـ 3ـ أوزان المصادر المختومة بألف التأنيث الممدودة .**

وهو الضرب الثاني من الممدود الذي تكون فيه الألف زائدة للتأنيث، وقد وجد أن المصادر المختومة بألف التأنيث الممدودة لا تخرج عن هذه الأوزان الأربعة:

**1ـ فَعْلاء**

وذلك نحو: "رَغِبَ فيه، كَسَمِعَ، رَغْبًا، ويُضَمُّ، ورَغْبَةً أرادَهُ كارْتَغَبَ، وعنه لم يُرِدْهُ، وإليه رَغَبًا، مُحَرَّكَةً ورَغْبى، ويُضَمُّ، ورَغْبَاءَ، كَصَحْراءَ".([[417]](#footnote-417))

2ـ **فِعِّيلاء**

وذلك نحو: "خَصَّهُ بالشيءِ خَصّاً وخُصوصًا وخُصوصِيَّةً، ويُفْتَحُ، وخِصِّيصَى، وَيُمَدُّ، وخَصِّيَّةً وتَخِصَّةً فَضَّلَهُ. وخَصَّه بالوُدِّ كذلك.".([[418]](#footnote-418))

**3ـ فِعْلِياء.**

وذلك نحو: كبرياء([[419]](#footnote-419)): "والرِّفْعَةُ في الشَّرَفِ، والعَظَمَةُ، والتَّجَبُّرُ، كالكِبْرياءِ ".([[420]](#footnote-420))

**4ـ مفعولاء**.

وذلك نحو: "شَعَرَ به... مَشْعوراءَ عَلِمَ به، وفَطِنَ له".([[421]](#footnote-421)) وقد ورد هذا الوزن جمعًا لكلمة "شَيْخ" في القاموس:" ج شُيُوخٌ وشِيوخٌ وأشْياخٌ، وشِيَخَةٌ، وشِيْخَةٌ، وشِيخانٌ، ومَشْيَخَةٌ، ومَشِيخَةٌ، ومَشْيوخاء، ومَشْيُخاء".([[422]](#footnote-422)) مما يرجح كونه غير مصدر، أو أنه من باب "تقارض الصيغ" .

4**ـ5 ـ المقصور والممدود من المصادر المؤنثة بين السماع والقياس**

ذهب بعض النحاة إلى أن المقصور والممدود من المصادر المؤنثة ليس قياسيًا والمرجع فيه إلى السماع، يقول الرضي: "وأما الفِعِّيلَى فليس أيضًا قياسيًا، فالحِثِّيثي والرَّمِّيا والحِجزيي مبالغة التحاث، والترامي، والتحاجز: أي: لا يكون من واحد، وقد يجئ منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدِّلِيلَي، والنِّمِيمَي، والهِجِّيرَي، والخِلِّيفَي: أي: كثرة الدلالة، والنميمة، والهجر: أي الهذر، والخلافة، وأجاز بعضهم المد في جميع ذلك، والأولى المنع، وقد حكى الكسائي: خِصِّيصَاء بالمد، وأنكره الفراء ".([[423]](#footnote-423))

**الفصل الخامس**

**الإدغام والفك**

**5ـ1ـ مقدمة**

الإدغام في اللغة: إدخال شيء في شيء، ومنه إدخال اللجام في فم الدَّابة "و-الفَرَسُ اللِّجامَ: أدْخَلَهُ في فيهِ، و- الحَرْفَ في الحَرْفِ: أدْخَلَهُ، كادَّغَمَهُ"([[424]](#footnote-424)).

أما في الاصطلاح فيعرفه ابن يعيش بقوله: "ومعناه في الكلام: أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد"([[425]](#footnote-425)).

ويحصل الإدغام في الحرفين المتماثلين والمتقاربين، يقول ابن الحاجب في تعريف الإدغام: "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"([[426]](#footnote-426)).

ويفسر الرضي كيفية إدخال الحرفين بقوله: "وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما"([[427]](#footnote-427)).

ويعدُّ الإدغام وسيلة لتيسير النطق وتخفيف الجهد؛ إذ يكون الاعتماد على مخرج الحرفين المتماثلين مرة واحدة عند نطق الحرف الأول، دون الرجوع إليه مرة أخرى لنطق الحرف الثاني، يقول الصيميري في تعريفه: "جعل حرفين بمنزلة حرف واحد، ليرتفع اللسان بهما رفعة واحدة؛ طلبا للتخفيف"([[428]](#footnote-428)).

لذا فإن في الإدغام ضربا من الخفة: "والسبب في ذلك أن النطق بالمثلين ثقيل؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد... فلما كان فيه من الثقل ما ذكرت لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة، ليقل العمل، ويخف النطق بهما على اللسان"([[429]](#footnote-429)).

أما الفك فهو: فك الحرف من الآخر، أي: أنه نقيض الإدغام، فإن لم يحصل الإدغام بين المثلين أو المتقاربين حصل الفك.

وقد ظهر من خلال دراسة ظاهرة تعدد المصادر في القاموس أن الإدغام والفك كانا يمثلان مظهرا من مظاهر اختلاف صيغ مصادر الفعل الواحد، حيث نجد المصدر مدغما مرة، ومفكوكا مرة أخرى، ويبرز هذا المظهر في مصادر الفعل المضعف، لذا يحسن بنا قبل عرض أمثلة المصادر أن نمهد لذلك بالوقوف على تعريف الفعل المضعف، وأبرز أحكام الإدغام المتعلقة بالألفاظ محل الدراسة، مثل: الفعل المضعف، والمصدر؛ حيث قسم النحويون الإدغام إلى واجب وجائز وممتنع.

**5ـ1ـ1ـ الفعل المضعف أو المضاعف**، وينقسم إلى قسمين:

أ ـ مضعف الثلاثي و مزيده، وهو "ما كانت العين منه واللام من جنس واحد"([[430]](#footnote-430))، نحو: مَدَّ، وكَرَّ، وقتَّل.

ب ـ مضعف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه من جنس، وعينه ولامه من جنس، نحو: زلزل، يقول سيبويه: "يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد"([[431]](#footnote-431)).

والفعل المضعف لا يأتي إلا من بابي (فَعَلَ) لخفته، و(فَعِلَ)؛ يقول الرضي: "اعلم أن باب "فَعَلَ" لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خَفَّ كَثُر استعماله واتسع التصرف فيه"([[432]](#footnote-432)). ويقول سيبويه معللا عدم مجيء التضعيف في "فَعُلَ": "فإنه لا يكاد يكون فيه فَعُلتَ وفَعُلَ؛لأنهم يستثقلون فَعُلَ والتضعيف" ([[433]](#footnote-433)).

ويقول الرضي في المعنى نفسه : "ولم يجئ المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف، وحكى يونس: لبُبْتَ تلُبُّ، ولبَّت تلب أكثر"([[434]](#footnote-434)) .

**5ـ1ـ2ـ حكم الإدغام في الفعل الثلاثي المضعف.**

نص النحويون ([[435]](#footnote-435))على أن من مواضع الإدغام الواجب أن يتحرك المثلان معا وهما في كلمة واحدة: "ولم يكن الحرف ملحقا قد جاوز الثلاثة ولا البناء مخالفا لبناء الفعل فإنه يجب أن يدغم بأن يسكن المتحرك الأول لتزول الحركة الحاجزة فيرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة فيخف اللفظ وليس فيه نقض معنى ولا لبس، وذلك نحو: رَدَّ يردُّ، وشَدَّ يشدُّ، فكل العرب يدغم ذلك"([[436]](#footnote-436)) وفي الفعل المضعف يجتمع مثلان متحركان، فيدغم الحرفان بعد تسكين المتحرك الأول، ليسهل النطق بهما.

**5 ـ1ـ3ـ حكم الإدغام في مصدر المضعف " فَعْل ".**

نص النحويون على أن من مواضع الإدغام الواجب إذا سكن أول المثلين وتحرك ثانيهما وهو الحاصل في مصادر المضعف التي على زنة "فَعْل"، يقول الرضي: "أي: يجب الإدغام إذا سكن أول المثلين: كانا في كلمة كالشَّدِّ والمَدِّ، أو في كلمتين متصلتين نحو: اسمع علما"([[437]](#footnote-437)).

**5ـ1ـ 4ـ حكم الإدغام في مصدر المضعف "فَعَل".**  يعزى ترك الإدغام في مصدر المضعف الذي على وزن "فَعَل " إلى خفة الفتحة، وقد كان

حقه الإدغام؛ لأن فيه التقاء متماثلين متحركين في كلمة واحدة، يقول ابن جني: "إنما أظهروا ما كانت عينه مفتوحة، وقد كان سبيله أن يدغم من حيث جاء على مثال نحو: ضَرَبَ، وقَتَلَ" لخفة الفتحة، وإذا كانوا قد قالوا في المعتل: "القَوَد... فأخرجوا بعضه على الأصل، لخفة الفتحة عليهم، فالمضاعف الذي لا حرف علَّة فيه يطَّرد فيه الإظهار"([[438]](#footnote-438)).

ولعل ترك الإدغام في مصدر الفعل المضعف الذي على زنة "فَعَل" يرجع إلى سبب آخر؛ وهو منع اللبس، إذ يلتبس بناء "فَعَل" ببناء "فَعْل" وكلاهما من أبنية المصادر، ولو أدغم "فَعَل" لخفي وزنه، وجُهل بناؤه، يقول ابن يعيش: "فإنه لا يدغم المثلان هنا (يقصد "طَلَل وسُرُر وجُدُد") وإن كانا أصلين مثلهما في شدد ومدد من قبل أن الإدغام فيهما يحدث لبسا، واشتباه بناء ببناء؛ إذ لو أدغمت لم يعلم المقصود منها، ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت: طلّ... لم يعلم أن طللا فَعَل، وقد ادّغم لأن في الأسماء ما هو على زنة فَعْل ساكن العين نحو: صدّ وجدّ... ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو: شَدَّ ومَدَّ؛ لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة فعل ساكن العين فيلتبس به"([[439]](#footnote-439)).

ومعلوم أن المقصود في النص السابق أسماء من غير المصادر، ولكن يمكن حمل المصادر عليها لعموم السبب، إذ إن الإدغام في "فَعَل" يجعله يلتبس بناء "فَعْل"، ولعل ظهور هذا الوزن مقصود لذاته.

**5ـ 2ـ الإدغام والفك في مصادر المضعف من الثلاثي المجرد.**

تبين من خلال دراسة المصادر المتعددة للفعل الواحد في المادة اللغوية في المعجم، وتأملها، ومحاولة رصد الاختلافات بين أبنيتها، والفروق الظاهرة بين صيغها أن هناك مظهرا من مظاهر التعدد يختص بمصادر الفعل المضعف، حيث يجيء المصدر تارة بالإدغام، وتارة أخرى بالفك، ولا ريب في أن هذا الاختلاف يعدُّ مظهرا من مظاهر التعدد، وشكلا من أشكال التنوع، إذ يأتي الحرف نفسه مدغما في مصدر ومفكوكا في آخر.

ومن ثمَّ فإن الاختلاف في الوزن تصاحب معه في هذا المظهر اختلاف في شكل المصدر نطقا و كتابة.

**5ـ 2ـ1ـ الإدغام والفك في مصادر(فَعِلَ) اللازم**

ومن أمثلته ما جاء في "شلل" :"الشَّلَلُ، محرَّكةً أن يُصيبَ الثوبَ سَوادٌ ولا يَذْهَبَ بغَسْلِهِ، والطَّرْدُ، كالشَّلِّ، شَلَّهُ فانْشَلَّ، واليُبْسُ في اليَدِ، أو ذَهابُها، شَلَّتْ تَشَلُّ، بالفتح، شَلًا وشَلَلًا، وأُشلَّتْ وشُلَّتْ، مَجْهولَيْنِ، ورجُلٌ أشَلُّ، وقد أشَلَّ يَدَهُ. ولا شَلَلًا ولا شَلالِ، كقَطامِ، أي لا تَشْلَلْ يَدُكَ... وشَلْشَلَ السَّيفُ الدَّمَ، وتَشَلْشَلَ به: صَبَّهُ. وشَلْشَلَ بَوْلَهُ، و به شَلْشَلَةً وشِلْشالًا: فَرَّقَهُ وأرْسَلَهُ مُنْتَشِرًا، والاسمُ: الشَّلْشالُ([[440]](#footnote-440)) "

ورد في النص السابق مصدران للفعل (شَلَّ) هما "شَلًا" على وزن"فَعْل" وشَلَلًا"على "فَعَل" ، ومعناهما واحد ، ولكن لا يعرف أيهما القياسي في بابه؛ لأن صيغة المضعف تحتمل كون الفعل من باب "فَعَلَ" أو من باب "فَعِلَ"، ونص القاموس غير قاطع في ذلك، وقد نقل الزبيدي أن الفعل من باب "فَعِلَ" حيث جاء في (شلل): "وقد شَلَّتْ يَدُهُ تَشَلُّ بالْفَتْحِ كَمَلَّ يَمَلُّ وأَصْلُهُ شَلِلَ كفَرِحَ"([[441]](#footnote-441)) وبناء على ذلك فإن القياس في شلَّ أن يأتي مصدره على " فَعَل"، شَلَل، وكان القياس أن يدغم؛ لأن الفتحة مستخفة، فأخرجوه على الأصل، ولعل هذا السر في تقديم الفيروزآبادي للصيغة المدغمة، إذ القياس في هذه الحالة الإدغام حيث تحرك المتماثلان في كلمة واحدة.

وقد ذكر ابن السكيت هذا المصدر ضمن أمثلة باب (فَعْل و فَعَل من السالم)([[442]](#footnote-442)).

**5ـ 2ـ2ـ مصادر ( فَعَلَ ) اللازم .**

جاء في "عسس": "عَسَّ عَسًّا وعَسَسًا واعْتَسَّ طافَ بالليل"([[443]](#footnote-443)).

الأظهر أن "عسَّ" أصله "عَسَسَ" حيث جاء في اللسان: "وعسَّ يَعُسُّ إذا طلب"([[444]](#footnote-444))، كما جاء في تاج العروس: "وقد عَسَّت تَعُسُّ مأْخُوذٌ من عَسَسْتُ القَوْمَ. أَعُسُّهم إِذا أطْعَمْتَهم شَيْئًا قَليلًا كما تَقدَّم قَرِيبًا نَقلًا عن أَبِي زَيْدٍ"([[445]](#footnote-445)).

أورد الزبيدي ضبط الماضي في (عَسَسْتُ)، كما ورد ضبط المضارع بالضم (يَعُسُّ) وهذا دليل على أن الماضي من باب (فَعَلَ)؛ لأن باب (فَعِلَ) لم يأت المضارع منه مضموما، و(فَعَلَ) اللازم في أكثر الأمر مصدره (فُعُول)، ولكن لم يرد في (عَسَّ) هنا مصدر على زنة (فُعُول) على القياس، وكذلك لم يرد في اللسان([[446]](#footnote-446))، بينما سمع فيه (عَسًّا وعَسَسًا) بالإدغام والفك.

**5ـ 2ـ3ـ الإدغام والفك في مصادر الماضي الذي فيه لغتان "فَعَلَ، و فَعِلَ".**

ومن أمثلته ما جاء في "زلل" :"زَلَلْتَ تَزِلُّ، وزَلِلْتَ، كمَلِلْتَ، زَلًا وزَليلًا ومَزِلَّةً، بكسرِ الزاي، وزُلولًا وزَلَلًا، محرَّكةً، وزِلِّيلَى، كخِلِّيفَى، ويُمَدُّ... وزَلْزَلَهُ زَلْزَلَةً وزِلْزَالًا، مُثَلَّثَةً حَرَّكَهُ"([[447]](#footnote-447)).

ورد للفعل المضعف مصدران أحدهما بصيغة الإدغام "زَلًا" والآخر بالفك " زَلَلًا "، وعبر المجد عن المصدر الذي فك فيه الإدغام بـ" محرَّكةً " والمقصود عين المصدر، ولعل ورود لغتين للفعل كان سببا في تعدد المصادر هنا .

ويمكن أن يفسر تعدد المصادر في النص السابق كالتالي:

"زُلولا" كون الفعل من باب "فَعَلَ" اللازم فالغالب في أمثاله "فُعُول".

"زَلَلا" كون الفعل من باب "فَعِلَ" وهو لازم فإن الغالب فيه "فَعَل".

"زَلاّ" قد تكون ادغاما لصيغة "زلل"، أو لغة أخرى بالتسكين كما سيأتي عند ابن جني.

"زليلا" راجع إلى معنى الفعل؛ لأن فيه معنى الحركة والسير.

أما "مَزِلَّة" فهو مصدر ميمي، جاء على "مَفعِل" وكان القياس أن يأتي على "مَفْعَل" ولكن سوغ ذلك كونه مختومًا بالتاء.

**5ـ 2ـ4ـ مصادر " فَعَلَ " المتعدي.**

ومن أمثلته ما جاء في "قصص" :"قَصَّ أثَرَه قَصًّا وقَصيصًا تَتَبَّعَه، الخَبَرَ أعْلَمَهُ. ﭧ ﭨ ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽﭼ ([[448]](#footnote-448))، أي: رَجَعا من الطَّرِيقِ الذي سَلَكاهُ يَقُصَّانِ الأَثَرَ"([[449]](#footnote-449)).

وجاء في تاج العروس:" قَصَّ أَثَرَهُ "يَقُصُّه قَصًّا وقَصِيصًا" هكذا في النُّسخ وصَوابُه قَصَصًا كما في العُبَاب واللّسان والصّحاح: "تَتَبَّعَهُ". وفي التَّهْذيب: القَصُّ: اتِّباعُ الأَثَر. ويُقَالُ: خَرَجَ فُلانٌ قَصَصًا في أَثَرِ فُلانٍ وقَصًّا وذلكَ إِذا اقْتَصَّ أَثَرَهُ"([[450]](#footnote-450)).

من الثابت عند النحاة أن الفعل المتعدي لا يترتب على ضبط عين الماضي اختلاف في وزن المصدر، إذ يستوي المتعدي من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) في أن الغالب في مصادرهما (فَعْل)، ومن ثم فإن (قَصًّا) هو القياس والأصل، أما (قصصَا) بالفك فقد تكون لغة أخرى في

المصدر، وليس أحدهما أصلا للآخر، " قال أبو عثمان: وأما قولهم: "قصص، وقصٌّ" وهم يعنون المصدر، فإنما هما اسمان أحدهما محرك العين، والآخر مسكن العين، فجاءوا بهما على أصولهما"([[451]](#footnote-451)).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ليس كل فعل مضعف على وزن "فَعَلَ" يأتي له مصدران بالإدغام والفك، بل هي لغات مسموعة والمعول فيها على السماع، وقد ورد في المعجم أفعال مضعفة متعدية، ولم يأت لها مصادر إلا بصيغة الإدغام، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

"غَضَّ طَرْفَهُ غِضاضًا، بالكسرِ، وغَضًّا وغَضاضًا وغَضاضةً، بِفَتْحِهِنَّ خَفَضَهُ، واحْتَمَلَ المَكْرُوهَ"([[452]](#footnote-452)).

"مَسِسْتُهُ، بالكسر، أمَسُّهُ مَسًّا ومَسيسًا ومِسِّيسَى، كخِلِّيفَى"([[453]](#footnote-453)).

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن صيغة الإدغام قد تختص بمعنى، وتختص صيغة الفك بمعنى آخر، وكلا المعنيين في إطار المعنى العام للفعل، لا يخرج عنه، ومن أمثلة ذلك: "فَكَّهُ فَصَلَهُ، والرَّهْنَ فَكًّا وفُكُوكًا خَلَّصَهُ، كافْتَكَّهُ، والرجُلُ هَرِمَ، و الأسِيرَ فَكًّا وفَكاكًا، وقد يُكْسَرُ خَلَّصَـهُ، والرَّقَبَةَ أعْتَقَها، ويَـدَهُ فَتَحَها عَمَّا فيـها. وفَكاكُ الرَّهْنِ، ويُكْسَرُ ما يُفْتَكُّ به. وانْفَكَّتْ قَدَمُه زالَتْ، و إصْبَعُهُ انْفَرَجَتْ. والفَكُّ في اليَدِ دونَ الكسْرِ. والفَكَكُ: انْفِساخُ القَدَمِ، وانْكِسارُ الفَكِّ"([[454]](#footnote-454)).

يتضح مما سبق أن "الفَكّ" يكون في اليَدِ، والفَكَك يكون في القَدَمِ، وكلاهما بمعنى الفصل، ولكن هناك من ذهب إلى أن سبب فك الإدغام كما سيأتي الضرورة الشعرية، يقول ابن جني: "ولأن (الفَكّ) أيضًا مصدر فعل ماض متعد ثلاثي وأصل مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية: (فَعْل) ساكن كما تقدم , هذا هو الأكثر؛ فقد علمت أن السماع والقياس جميعا يشهدان بصحة ما قال في (الفكك) من أنه محرك للضرورة"([[455]](#footnote-455)).

**5ـ 3ـ استدراك الزبيدي على الفيروزآبادي في مصادر المضعف.**

ثمَّة أمر يسترعي الانتباه في دراسة هذا المظهر وهو أن الزبيدي استدرك على الفيروزآبادي في غير موضع، ومن ذلك ما يأتي:

**5ـ3ـ1ـ** يترك الفيروزآبادي أحيانا ذكر المصدر المدغم، ويورد المصدر بصيغة الفك، ولعله فعل ذلك اعتمادا على أن المصدر المدغم هو القياسي والغالب، وقد ذكر في المقدمة أنه لا يذكر المطرد لاطراده، رغم أنه نص عليه في أكثر المواد و أسوق فيما يلي مثالين لذلك:

* جاء في (غصص) : "وغَصِصْتَ، بالكسر وبالفتح، تغَصُّ، بالفتح، غَصَصًا"([[456]](#footnote-456)).

بينما جاء في تاج العروس. ويُقَال: "غَصِصْتَ" يا رَجُلُ "بالكَسْر" و"غَصَصْتَ" بالفَتْح لُغَةٌ فيه شَاذَّة. ونسَبَه أَبو عُبَيْدَةَ للرَّباب كذا في "كتاب الإِصلاح" لابنِ السِّكّيت "تَغَصُّ بالفَتْح غصصًا محركة، ويقال: تغص بالضّمِّ غَصًّا كما في اللِّسَان"([[457]](#footnote-457)).

* جاء في(عقق) في القاموس: "ووالِدَهُ عُقوقًا ومَعَقَّةً: ضِدُّ بَرَّهُ... وفَرَسٌ عَقوقٌ، كصَبورٍ: حامِلٌ... وقَدْ عَقَّتْ تَعِقُّ عَقَاقًا وعَقَقًا، مُحرَّكةً، وأعَقَّتْ، أو العِقَاقُ، كسَحابٍ وكِتابٍ: الحَمْلُ بِعَيْنِهِ. والعَقَقُ، مُحرَّكةً: الانْشِقاقُ"([[458]](#footnote-458)).

بينما جاء في تاج العروس"وعقَّ والِدَه يعُق عقًا وعُقوقًا بالضّمِّ ومَعَقّة..." ([[459]](#footnote-459)).

**5ـ3ـ2ـ** نبه الزبيدي في غير موضع على أن الفيروزآبادي أورد مصدرا على زنة "فعيل " مكان مصدر على زنة "فَعَل"، وقد استند في استدراكه على أدلة تعضد رأيه، وتؤيده، و أسوق فيما يلي مثالين لذلك:

- جاء في (شطط) :"شَطَّ يَشِطُّ ويَشُطُّ شَطًّا وشُطوطًا، بالضم بَعُدَ، عليه في حُكْمِهِ يَشِطُّ شَطيطًا جارَ، كأَشَطَّ واشْتَطَّ، في سِلعَتِه شَطَطًا، محركةً جاوزَ القدر المحدود، وتباعَدَ عن الحقِّ، في السَّومِ أبعَدَ، كأشطَّ، وهذه أكْثَرُ، فلانًا شَطًّا وشُطوطًا: شق عليه"([[460]](#footnote-460)).

في حين جاء في تاج العروس: "شَطَّ المنزِلُ يَشِطُّ ويَشُطُّ من حَدِّ ضَرَبَ ونَصَرَ شَطًّا وشُطُوطًا الأَخيرُ بالضَّمِّ: بَعُدَ... وشَطَّ عَلَيْهِ في حُكْمِه يَشِطُّ من حدِّ ضَرَبَ فقط شَطيطًا كذا في أُصول القاموس كأميرٍ والصَّوَابُ: شَطَطًا مُحَرَّكَةً: جارَ في قَضِيَّتِه كأَشَطَّ واشْتَطَّ. وفي الصّحاح: وحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ: شَطَطْتُ عليه وأَشْطَطْتُ إِذا جُرْتُ... وشَطَّ في سِلْعَتِه يَشُطُّ شَطَطًا مُحَرَّكَةً إِذا جاوَزَ القَدْرَ المَحْدودَ وتَباعَدَ عن الحَقِّ"([[461]](#footnote-461)).

- جاء في (قصص) : "قَصَّ أثَرَه قَصًّا وقَصيصًا تَتَبَّعَه، الخَبَرَ أعْلَمَهُ.ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽﭼ([[462]](#footnote-462))، أي: رَجَعا من الطَّرِيقِ الذي سَلَكاهُ يَقُصَّانِ الأَثَرَ"([[463]](#footnote-463)).

بينما جاء في تاج العروس :"قصص" قَصَّ أَثَرَهُ "يَقُصُّه "قَصًّا وقَصِيصًا"هكذا في النُّسخ وصَوابُه قَصَصًا كما في العُبَاب واللّسان والصّحاح: "تَتَبَّعَهُ". وفي التَّهْذيب: القَصُّ: اتِّباعُ الأَثَر. ويُقَالُ: خَرَجَ فُلانٌ قَصَصًا في أَثَرِ فُلانٍ وقَصًّا وذلكَ إِذا اقْتَصَّ أَثَرَهُ"([[464]](#footnote-464)).

يلاحظ أن الزبيدي أثبت وجود المصدر في نسخ القاموس، لينتفي كونه من قبيل التصحيف، ثم صوب الخطأ بذكر المصدر الصحيح استنادا على المراجع الأخرى.

**5ـ4ـ ملاحظات ونتائج**

وقد خلصت من دراسة أبنية مصادر الأفعال المضعفة إلى نتائج أو ملاحظات، أجملها في النقاط التالية:

**5ـ4ـ1ـ** أن المصادر المدغمة كانت أكثر ورودا واستعمالا من المصادر التي جاءت بالفك، وعلى تقدير أن الإدغام والفك لغتان، فالإدغام هو اللغة الفاشية، أو الشائعة، والفك لغة قليلة. وقد يوصف بالنادر كما وصف المجد "حَلَلًا" في مادة (حلل) "حَلَّ المكانَ، وبه يَحُلُّ ويَحِلُّ حَلًا وحُلولًا وحَلَلًا، محرَّكةً، نادِرٌ نَزَلَ به"([[465]](#footnote-465)).

**5ـ4ـ2ـ** أن البناء الغالب في مصادر الثلاثي المضعف على اختلاف أبنيته وأوزانه هو" فَعْل"؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى خفة هذا البناء، ومناسبته لطبيعة الفعل المضعف، حيث يلتقي المتماثلان، وأولهما ساكن فيحصل الإدغام، ولعل هذا يؤكد قضية ارتباط المصدر ببناء الفعل، كما يرتبط بمعنى الفعل، حيث لوحظ كثرة بناء "فَعْل"، وبناء " فِعَّيلَى"، وبناء "فعيل" في مصادر الأفعال المضعفة.

**5ـ4ـ3ـ** لم تختص صيغة الفك بورود ها مع بناء معين في الفعل، فحيث ما ورد الإدغام ورد الفك، وقد جاءت مع "فَعِلَ"، و"فَعَلَ"، اللازمان والمتعديان.

**5ـ4ـ4ـ** أن هذا المظهر بدا محصورا في مصادر المضعف من الثلاثي المجرد، فلم نعثر له على أمثلة في الرباعي؛ لأن الرباعي لا يتوالى فيه حرفان مثلان، يقول الرضي: "اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال؛ إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين، ولا سيما مع أصالتهما"([[466]](#footnote-466)).

أما الثلاثي المزيد فلا يكاد يوجد فيه أمثلة يكون التعدد فيه بالإدغام والفك، في حين نقل بعض النحويين أمثلة لذلك، حيث ورد الإدغام والفك في الفعل الثلاثي المزيد مثل: استتر، والقياس في التاء الفك لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام إذا نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّرَ سِتَّارا([[467]](#footnote-467)).

**5ـ4ـ5ـ** أن المصدر المدغم كان مقدما في الذكر على المصدر المفكوك دائما.

5**ـ4ـ6ـ** أن المظهر الواحد من مظاهر التعدد تتداخل فيه عدة أسباب، فالفك في بعض المصادر مرده اختلاف اللغات، والفك في مواضع أخرى سببه الضرورة الشعرية، والإدغام في موضع الفك سببه التخفيف.

5**ـ4ـ7ـ** يمكن القول بأن هناك مظهرين للإدغام والفك في مصادر الفعل المضعف، هما:

5**ـ4ـ7ـ(أ) فك ماحقه الإدغام**

وهو يختص بالمصادر التي جاءت بصيغة الفك، وحقها الإدغام، وهذا يختص بمصادر "فَعِلَ" اللازم؛ لأن مصدره في أكثر الأمر على "فَعَل" وسبب ترك الإدغام في بناء ( فَعَل ) خفة الفتحة، لذا لم يأت الفك في غير هذا الوزن، يقول الرضي: "وكان القياس أن يدغم ما هو على "فَعَل" كشَررٍ وقَصَصٍ وعَدَدٍ، لموازنته الفِعْل، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة، لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كَبِد وعَضُد دون نحو جَمَل؟ تركوا الإدغام فيه، وأيضا لو أدغم فَعَل مع خفته لا لتبس بفَعْل -ساكن العين-، فيكثر الالتباس، بخلاف فَعِل وفَعُل -بكسر العين وضمها- فإنهما قليلان في المضاعف، فلم يكترث بالالتباس القليل"([[468]](#footnote-468)).

5**ـ4ـ7ـ(ب)الإدغام فيما حقه الفك.**

تقدم فيا سبق أن الإدغام وسيلة للتخفيف؛ لذا فقد كانت المصادر التي جاءت بصيغة الإدغام أكثر ورودا في المعجم، و أكثر استعمالا في اللغة، أما صيغة الفك في المصدر فهي أقل ورودا في مصادر الأفعال المضعفة، حتى إن هناك أفعالًا كان القياس في مصادرها الفك؛ لأن فعلها من باب (فَعِل) ومصدره في أكثر الأمر يأتي على "فَعَل" ولكن نجد أن صيغة الفك غائبة، وغير واردة، ومن أمثلة ذلك: "وخَسِسْتَ، بالكسر، خِسَّةً وخَساسَةً: إذا كان في نَفْسه خَسيسًا"([[469]](#footnote-469)).

ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا المقام أن عرض تعدد المصادر من خلال هذه المظاهر لا يعني حصر صور ظاهرة التعدد ومظاهرها في هذه الموضوعات، وإنما اقتضت طبيعة المادة العلمية ، ومصلحة البحث الاكتفاء بهذه الموضوعات، إذ إن من المظاهر ما يكون عرضه من خلال الأسباب المؤدية إليه فيغني عن ذكره في المظاهر، ومن ذلك اتحاد المصدرين في الوزن واختلافهما في حرف واحد مما مرجعه إلى احتمال الأصول ، ومن أمثلته ما جاء في "حثى": "يو حَثَى التُّرابَ عليه يَحْثُوهُ ويَحْثِيهِ حَثْواً وحَثْياً ، فَحَثَا التُّرابُ نَفْسُه يَحْثُو ويَحْثِي"([[470]](#footnote-470))، ومن ذلك أيضا مظهر "التصحيح والإعلال" كقلب الواو همزة كما في :"ووَلَدَتْ تَلِدُ وِلادًا ووِلادةً وإلادَةً ولِدَةً ومَوْلِداً"([[471]](#footnote-471))، إذ عرضت أمثلته من خلال الأسباب المؤدية إليه .

كما أن هناك مظاهر أخرى أمثلتها قليلة كمظهر التخففيف والتشديد، ومن أمثلته ما جاء في "سوء" : "ساءَهُ سَوْءًا وسَوَاءٌ وسَوَاءَةً وسَوَايَةً وسَوَائِيَةً ومَسَاءَةً ومَسَائِيةً مَقْلُوبًا وأَصْلُهُ مَسَاوِئَةً، ومَسَايَةٌ ومَسَاءً ومَسَائِيَّةً فَعَلَ به ما يَكْرَهُ، فاسْتَاءَ هو...".([[472]](#footnote-472))

إن صيغة "مَسَائِيَّةً " المصدرية جاءت مثقلة في مقابل صيغة "مَسَائِيةً " التي جاءت مخففة.

1. () ابن منظور، لسان العرب، (ظهر)4/520ـ527. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ينظر ص 9 من هذا البحث. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ابن سيده، المخصص، 4/278. [↑](#footnote-ref-3)
4. () الرضي، شرح الشافية، 1/1. [↑](#footnote-ref-4)
5. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(ضبط/ 675 ). [↑](#footnote-ref-5)
6. () أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، (تونس: الدار التونسية، 1971 م)، 98. [↑](#footnote-ref-6)
7. () أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ( مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م)، 1/178. [↑](#footnote-ref-7)
8. () المرجع السابق، 1/179 [↑](#footnote-ref-8)
9. () ابن سيده، المخصص، 4/298. [↑](#footnote-ref-9)
10. () سيبويه، الكتاب، 4/12. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ينظر: ابن القوطية، الأفعال، 3. [↑](#footnote-ref-11)
12. () ينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، 37. [↑](#footnote-ref-12)
13. () المبرد، المقتضب، 2/127. [↑](#footnote-ref-13)
14. () الرضي، شرح الشافية، 1/179. [↑](#footnote-ref-14)
15. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(صرع/737). [↑](#footnote-ref-15)
16. () المرجع السابق،(ضيع/ 743). [↑](#footnote-ref-16)
17. () المرجع السابق،(حلف/ 801 ). [↑](#footnote-ref-17)
18. () أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، إصلاح المنطق، تصحيح: محمد مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002م)، 29-30. [↑](#footnote-ref-18)
19. () الفيروز آبادي،القاموس المحيط،(ضيق/ 902). [↑](#footnote-ref-19)
20. () المرجع السابق،(سمع/ 738). [↑](#footnote-ref-20)
21. () المرجع السابق،(صنع/ 730). [↑](#footnote-ref-21)
22. () المرجع السابق،(حضض/ 640). [↑](#footnote-ref-22)
23. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(عقم/ 1139). [↑](#footnote-ref-23)
24. () المرجع السابق،(كره/ 1252). [↑](#footnote-ref-24)
25. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 72. [↑](#footnote-ref-25)
26. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (سوء/ 44). [↑](#footnote-ref-26)
27. () المرجع السابق،(شنأ/ 43). [↑](#footnote-ref-27)
28. () المرجع السابق ،(شرب/ 100). [↑](#footnote-ref-28)
29. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(شعر/ 416). [↑](#footnote-ref-29)
30. () ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، 68-69. [↑](#footnote-ref-30)
31. () الفيروز آبادي، مرجع السابق ،(حلب/ 76). [↑](#footnote-ref-31)
32. () المرجع السابق،(طرد/ 295). [↑](#footnote-ref-32)
33. () المرجع السابق (سرق/839). [↑](#footnote-ref-33)
34. () ابن خالويه، ليس في كلام العرب،21. [↑](#footnote-ref-34)
35. () ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، 2/142، ابن يعيش، شرح المفصل،6/44، والزبيدي، تاج العروس،2/357. [↑](#footnote-ref-35)
36. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(رضع/722). [↑](#footnote-ref-36)
37. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،( حرم/1061). [↑](#footnote-ref-37)
38. () المرجع السابق ،(كذب/ 129). [↑](#footnote-ref-38)
39. () المرجع السابق،(لعب/ 134). [↑](#footnote-ref-39)
40. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/142. [↑](#footnote-ref-40)
41. () الفيروز آبادي ، مرجع سابق،(أسو/ 1250). [↑](#footnote-ref-41)
42. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(خيل/ 996). [↑](#footnote-ref-42)
43. () المرجع السابق،(سخر/ 405). [↑](#footnote-ref-43)
44. () المرجع السابق ،(سكر/ 409). [↑](#footnote-ref-44)
45. () المرجع السابق،(بخل/ 965). [↑](#footnote-ref-45)
46. () المرجع السابق،(عسر/439). [↑](#footnote-ref-46)
47. () المرجع السابق،(يسر/499). [↑](#footnote-ref-47)
48. () المرجع السابق،(سخط/669). [↑](#footnote-ref-48)
49. () المرجع السابق،(شغل/1018). [↑](#footnote-ref-49)
50. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(ضحك/947). [↑](#footnote-ref-50)
51. () الزبيدي، تاج العروس،13/603 [↑](#footnote-ref-51)
52. () ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، 1/81. [↑](#footnote-ref-52)
53. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/17، الفارابي، ديوان الأدب، 1/90، الرضي، شرح الشافية، 1/157، ابن مالك، الألفية، 29. [↑](#footnote-ref-53)
54. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(ظمأ/ 47). [↑](#footnote-ref-54)
55. () المرجع السابق،(قطع/ 752). [↑](#footnote-ref-55)
56. () المرجع السابق،(لبث/ 175). [↑](#footnote-ref-56)
57. () ا الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(سرع/ 727). [↑](#footnote-ref-57)
58. () ا لمرجع السابق،(صبغ/ 784). [↑](#footnote-ref-58)
59. () المرجع السابق،(طوي/ 1308). [↑](#footnote-ref-59)
60. () المرجع السابق،(رضي/ 1288). [↑](#footnote-ref-60)
61. () المرجع السابق،(فدي/1320). [↑](#footnote-ref-61)
62. () سيبويه، الكتاب، 4/22. [↑](#footnote-ref-62)
63. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(شبع/ 732). [↑](#footnote-ref-63)
64. () المرجع السابق،(سمن/ 1206) [↑](#footnote-ref-64)
65. () سيبويه، الكتاب، 4/22. [↑](#footnote-ref-65)
66. () المبرد، المقتضب، 3/86. [↑](#footnote-ref-66)
67. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ،(هدي/ 1345). [↑](#footnote-ref-67)
68. () المرجع السابق،(بكي/ 1263). [↑](#footnote-ref-68)
69. () المرجع السابق،(سرى/ 1292). [↑](#footnote-ref-69)
70. () المرجع السابق،(لقي/ 1331). [↑](#footnote-ref-70)
71. () سيبويه، الكتاب، 4/46. [↑](#footnote-ref-71)
72. () المرجع السابق، 4/47. [↑](#footnote-ref-72)
73. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/5، الفارابي، ديوان الأدب، 1/90، ابن سيده، المخصص، 4/126، الرضي، شرح الشافية، 1/152 . [↑](#footnote-ref-73)
74. () ينظر: ابن منظور، لسان العرب،(وضأ) 1/ 194ـ195 ،أبو حيان ،ارتشاف الضرب،2/496. [↑](#footnote-ref-74)
75. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(وضأ/ 55). [↑](#footnote-ref-75)
76. () المرجع السابق،(وقد/ 326). [↑](#footnote-ref-76)
77. () المرجع السابق،(قبل/ 1045). [↑](#footnote-ref-77)
78. () سيبويه، الكتاب، 4/42. [↑](#footnote-ref-78)
79. () ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 3/3، وجلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، (بيروت :دار الكتب العلمية )، 2/ 235. [↑](#footnote-ref-79)
80. () ينظر: ص من هذا البحث [↑](#footnote-ref-80)
81. () الرضي، شرح الشافية، 1/159. [↑](#footnote-ref-81)
82. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(رقب/ 90). [↑](#footnote-ref-82)
83. () المرجع السابق،(لغب/ 134). [↑](#footnote-ref-83)
84. () المرجع السابق ،(ولع/ 774). [↑](#footnote-ref-84)
85. () المرجع السابق،(طهر/432). [↑](#footnote-ref-85)
86. () ينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، 371. [↑](#footnote-ref-86)
87. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(زيح/ 222). [↑](#footnote-ref-87)
88. () الزبيدي، تاج العروس، 4/57. [↑](#footnote-ref-88)
89. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/12-13، ابن قتيبة، أدب الكاتب، 390، الرضي، شرح الشافية، 1/153-154، ابن هشام ، أوضح المسالك،3/212، وأبوحيان ،ارتشاف الضرب،2/489. [↑](#footnote-ref-89)
90. () ينظر: سيبويه، مرجع سابق، 4/49ـ52. [↑](#footnote-ref-90)
91. () لم أجد له أمثلة ترد فيها الصيغتان، الكسر على الأصل، والفتح. [↑](#footnote-ref-91)
92. () سيبويه، الكتاب، 4/12. [↑](#footnote-ref-92)
93. () الرضي، شرح الشافية، 1/154. [↑](#footnote-ref-93)
94. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(حصد/277). [↑](#footnote-ref-94)
95. () المرجع السابق،( صرم/1129). [↑](#footnote-ref-95)
96. () المرجع السابق،(خرف/803). [↑](#footnote-ref-96)
97. () ابن السكيت، إصلاح المنطق: 82-84. [↑](#footnote-ref-97)
98. () ابن سيده، المخصص، 4/ 284. [↑](#footnote-ref-98)
99. () ينظر: سيبويه، الكتاب،4/13-14، وابن قتيبة، أدب الكاتب،388 ـ 389، الرضي، شرح الشافية،1/152-156، الأزهري، التصريح، 2/174. [↑](#footnote-ref-99)
100. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(صيح/230). [↑](#footnote-ref-100)
101. () المرجع السابق،(ندي/1338). [↑](#footnote-ref-101)
102. () المرجع السابق،(غوث/173). [↑](#footnote-ref-102)
103. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 85. [↑](#footnote-ref-103)
104. () ابن سيده، المخصص، 4/283. [↑](#footnote-ref-104)
105. () ابن سيده، المخصص ، 4/ 282. [↑](#footnote-ref-105)
106. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (هيف/863). [↑](#footnote-ref-106)
107. () المرجع السابق،(أطم/1076). [↑](#footnote-ref-107)
108. () المرجع السابق،( صدم/1129). [↑](#footnote-ref-108)
109. () المرجع السابق،(سوف/822). [↑](#footnote-ref-109)
110. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 84-85. [↑](#footnote-ref-110)
111. () الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ،(كسر/469ـ470). [↑](#footnote-ref-111)
112. () ينظر: ابن سيده ،المخصص،4/283ـ284. [↑](#footnote-ref-112)
113. () سيبويه، الكتاب، 4/11. [↑](#footnote-ref-113)
114. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-114)
115. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ،(دلل/1000). [↑](#footnote-ref-115)
116. () المرجع السابق،(جري/1269). [↑](#footnote-ref-116)
117. () المرجع السابق،(ولي/1344). [↑](#footnote-ref-117)
118. () ابن سيده، المخصص، 4/285. [↑](#footnote-ref-118)
119. () الرضي، شرح الشافية، 1/153. [↑](#footnote-ref-119)
120. () سيبويه ،الكتاب، 4/87. [↑](#footnote-ref-120)
121. () المبرد، المقتضب، 2/119. [↑](#footnote-ref-121)
122. () أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط6 (القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1953م)، 410. [↑](#footnote-ref-122)
123. () السيوطي، المزهر، 2/96. [↑](#footnote-ref-123)
124. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/87-93. [↑](#footnote-ref-124)
125. () المرجع السابق ،4/89 [↑](#footnote-ref-125)
126. () المرجع السابق ، 4/92. [↑](#footnote-ref-126)
127. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(شيء/44). [↑](#footnote-ref-127)
128. () المرجع السابق،(حيص/616). [↑](#footnote-ref-128)
129. () المرجع السابق،(كيل/1055) [↑](#footnote-ref-129)
130. () المرجع السابق،(عجز/515ـ516). [↑](#footnote-ref-130)
131. () المرجع السابق،(شقق/898). [↑](#footnote-ref-131)
132. () المرجع السابق،(بيع/705). [↑](#footnote-ref-132)
133. () المرجع السابق،(سجد/287). [↑](#footnote-ref-133)
134. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(رجع/720). [↑](#footnote-ref-134)
135. () المرجع السابق،(كره/1252). [↑](#footnote-ref-135)
136. () المرجع السابق،(هلك/958). [↑](#footnote-ref-136)
137. () المرجع السابق،(ملك/954) [↑](#footnote-ref-137)
138. () المرجع السابق،(وجل/1067). [↑](#footnote-ref-138)
139. () المرجع السابق،(وحل/1067). [↑](#footnote-ref-139)
140. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(رغب/90). [↑](#footnote-ref-140)
141. () المرجع السابق ،(صحب/104). [↑](#footnote-ref-141)
142. () المرجع السابق ،(حضض/640) [↑](#footnote-ref-142)
143. () المرجع السابق،(رضي/1288) [↑](#footnote-ref-143)
144. () سيبويه، الكتاب، 4/84. [↑](#footnote-ref-144)
145. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(بكي/1263). [↑](#footnote-ref-145)
146. () المرجع سابق ،(بين/1182). [↑](#footnote-ref-146)
147. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(لقي/1331). [↑](#footnote-ref-147)
148. ()ابن قتيبة ، أدب الكاتب ،404. [↑](#footnote-ref-148)
149. () الزبيدي، تاج العروس،7/341. [↑](#footnote-ref-149)
150. () ينظر سيبويه،الكتاب،4/9. [↑](#footnote-ref-150)
151. () المرجع السابق،4/8. [↑](#footnote-ref-151)
152. () سيبويه،الكتاب،4/52. [↑](#footnote-ref-152)
153. () المرجع السابق،4/47. [↑](#footnote-ref-153)
154. () الفيروزآبادي ،القاموس المحيط،(رضع/722). [↑](#footnote-ref-154)
155. () المرجع السابق ،(حذق/873). [↑](#footnote-ref-155)
156. () المرجع السابق،(فكك/950). [↑](#footnote-ref-156)
157. () المرجع السابق،(غيب/121). [↑](#footnote-ref-157)
158. () المرجع السابق،(تمم/1083). [↑](#footnote-ref-158)
159. () سيبويه، الكتاب، 4/87. [↑](#footnote-ref-159)
160. () ينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، 382، وابن يعيش، شرح المفصل، 6/49، والرضي، شرح الشافية، 1/178. [↑](#footnote-ref-160)
161. () المبرد، المقتضب، 2/93. [↑](#footnote-ref-161)
162. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6/49. [↑](#footnote-ref-162)
163. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(قلل/1050). [↑](#footnote-ref-163)
164. () المرجع السابق،(وسس/580) [↑](#footnote-ref-164)
165. () المرجع السابق،(زلل/1010). [↑](#footnote-ref-165)
166. () الرضي، شرح الشافية،1/178. [↑](#footnote-ref-166)
167. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6/49 . [↑](#footnote-ref-167)
168. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(خزعل/992). [↑](#footnote-ref-168)
169. () سيبويه، الكتاب، 2/338. [↑](#footnote-ref-169)
170. () ابن فارس، المقاييس، 1/452. [↑](#footnote-ref-170)
171. () ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/69. [↑](#footnote-ref-171)
172. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/76. [↑](#footnote-ref-172)
173. () المرجع السابق، 1/93. [↑](#footnote-ref-173)
174. () ينظر: ابن جني، الخصائص، 1/55. [↑](#footnote-ref-174)
175. () ابن منظور، لسان العرب،(زيد) 3/198. [↑](#footnote-ref-175)
176. () محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ط3،( القاهرة: دار الحديث،1962م)،55. [↑](#footnote-ref-176)
177. () ينظر: ابن جني، المنصف، 1/11-15، وابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (القاهرة: دار الفكر العربي،2001م)، 5/1413ـ1412، وعضيمة، المغني،57. [↑](#footnote-ref-177)
178. () ينظر: ابن جني، مرجع سابق، 1/48، وابن يعيش، شرح المفصل، 9/141، والرضي، شرح الشافية، 2/330. [↑](#footnote-ref-178)
179. () ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/62. [↑](#footnote-ref-179)
180. () ينظر: ابن عصفور، الممتع، 1/201. [↑](#footnote-ref-180)
181. () ينظر: الفارابي، ديوان الأدب، 1/77. [↑](#footnote-ref-181)
182. () المبرد، المقتضب، 2/124. [↑](#footnote-ref-182)
183. () ابن سيده، المخصص ،4/298. [↑](#footnote-ref-183)
184. () سيبويه، الكتاب، 4/83. [↑](#footnote-ref-184)
185. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6/47. [↑](#footnote-ref-185)
186. () ينظر:سيبويه ، الكتاب ،4/84، الرضي ،شرح الكافية، 4/371. [↑](#footnote-ref-186)
187. () ذكر سيبويه هذا المثال في الحديث عن زيادة الألف رابعة، ينظر:سيبويه، مرجع سابق، 2/338. [↑](#footnote-ref-187)
188. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/77. [↑](#footnote-ref-188)
189. () المرجع السابق، 1/93. [↑](#footnote-ref-189)
190. () ابن سيده، المخصص، 4/298. [↑](#footnote-ref-190)
191. () الرضي، شرح الشافية، 1/179. [↑](#footnote-ref-191)
192. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(هذر/ 797). [↑](#footnote-ref-192)
193. () المرجع السابق،(نقم/1164). [↑](#footnote-ref-193)
194. () المرجع سابق ،(بكي/ 1263). [↑](#footnote-ref-194)
195. () المرجع السابق،(توب/ 62). [↑](#footnote-ref-195)
196. () المرجع السابق،(وزن/ 1238). [↑](#footnote-ref-196)
197. () المرجع السابق،(أمر/ 344). [↑](#footnote-ref-197)
198. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(جلس/ 536). [↑](#footnote-ref-198)
199. () المرجع السابق،(لبس/ 572). [↑](#footnote-ref-199)
200. () المرجع السابق،(سخن/ 1204). [↑](#footnote-ref-200)
201. () المرجع السابق،(هدم/ 1168). [↑](#footnote-ref-201)
202. () المرجع السابق،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-202)
203. () المرجع السابق،(علن/ 1216). [↑](#footnote-ref-203)
204. () المرجع السابق،(بين/ 1182). [↑](#footnote-ref-204)
205. () المرجع السابق،(صير/ 427). [↑](#footnote-ref-205)
206. () المرجع السابق،(قول / 1051). [↑](#footnote-ref-206)
207. () سورة هود، الآية : 41. [↑](#footnote-ref-207)
208. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،( جرى/ 1269). [↑](#footnote-ref-208)
209. () المرجع السابق،(رفه/ 1215). [↑](#footnote-ref-209)
210. () المرجع السابق،(جيش/ 588). [↑](#footnote-ref-210)
211. () المرجع السابق ، (جهش/588) [↑](#footnote-ref-211)
212. () المرجع السابق، (روغ/782) [↑](#footnote-ref-212)
213. () المرجع السابق ،(رجع/ 720). [↑](#footnote-ref-213)
214. () المرجع السابق،(سرع/727) [↑](#footnote-ref-214)
215. () المرجع السابق،(صغر/424) [↑](#footnote-ref-215)
216. (11) المرجع السابق،(كفر/470) [↑](#footnote-ref-216)
217. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(ترك/ 935). [↑](#footnote-ref-217)
218. () المرجع السابق، (هجر/495) [↑](#footnote-ref-218)
219. () المرجع السابق، (عرف/835) [↑](#footnote-ref-219)
220. () ابن عصفور، الممتع،1/279. [↑](#footnote-ref-220)
221. () ينظر:الفارابي، ديوان الأدب، 1/77. [↑](#footnote-ref-221)
222. () سيبويه، الكتاب، 1/274. [↑](#footnote-ref-222)
223. () ابن جني، سر صناعة الإعراب،2/687. [↑](#footnote-ref-223)
224. () خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 74. [↑](#footnote-ref-224)
225. () الفيروز آبادي، مرجع السابق ،(رشد/ 282). [↑](#footnote-ref-225)
226. () المرجع السابق ،(أبق/ 864). [↑](#footnote-ref-226)
227. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(نعب/ 139). [↑](#footnote-ref-227)
228. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/375. [↑](#footnote-ref-228)
229. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-229)
230. () المرجع السابق،(شعر/ 416). [↑](#footnote-ref-230)
231. () المرجع السابق،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-231)
232. () المرجع سابق،(أمن/1176). [↑](#footnote-ref-232)
233. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(خمط/ 666). [↑](#footnote-ref-233)
234. () المرجع السابق،(سبط/ 669). [↑](#footnote-ref-234)
235. () المرجع السابق،(هلك/ 958). [↑](#footnote-ref-235)
236. () المرجع السابق ،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-236)
237. () ينظر: الطنطاوي، تصريف الأسماء،78. [↑](#footnote-ref-237)
238. () الفيروز آبادي،القاموس المحيط،(طفل/ 1026). [↑](#footnote-ref-238)
239. () المرجع السابق ،(ذيع/ 718). [↑](#footnote-ref-239)
240. () المرجع السابق،(أمر/ 344). [↑](#footnote-ref-240)
241. () الزبيدي، تاج العروس،6/31. [↑](#footnote-ref-241)
242. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/244. [↑](#footnote-ref-242)
243. () ابن جني، سر صناعة الإعراب،2/731. [↑](#footnote-ref-243)
244. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(نضل/ 1063). [↑](#footnote-ref-244)
245. () المرجع السابق،(نعب/ 139). [↑](#footnote-ref-245)
246. () المرجع السابق،(كره/ 1252). [↑](#footnote-ref-246)
247. () المرجع السابق،(ضعف/ 1024). [↑](#footnote-ref-247)
248. () المرجع السابق،(عبق/ 906). [↑](#footnote-ref-248)
249. () المرجع السابق ،(رفه/1246). [↑](#footnote-ref-249)
250. () خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 68. [↑](#footnote-ref-250)
251. () لاشك أن المراد هنا هو إلحاق الهاء، والتجرد منها ، ولكن استعمل مصطلحا "التذكير والتأنيث" تجوزا على اعتبار أنه تأنيث لفظي،وتذكير لفظي، واتباعا لاستعمال سيبويه وابن يعيش التعبير بـ: "أنثوا". [↑](#footnote-ref-251)
252. () سيبويه، الكتاب، 4/28. [↑](#footnote-ref-252)
253. () المرجع السابق، 4/10. [↑](#footnote-ref-253)
254. () المرجع السابق، 4/41. [↑](#footnote-ref-254)
255. () ابن يعيش، شرح المفصل: 6/45. [↑](#footnote-ref-255)
256. () أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، (القاهرة 1975م)، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، (القاهرة: در الكتب المصرية، 1970م)، وأبو الفتح عثمان بن جني، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبد الله، (جدة، دار البيان العربي 1989م). [↑](#footnote-ref-256)
257. () أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، (القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1970م)، 63. [↑](#footnote-ref-257)
258. () المرجع السابق، 63. [↑](#footnote-ref-258)
259. () ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-259)
260. () الرضي، شرح الكافية، 4/300. [↑](#footnote-ref-260)
261. () ابن الأنباري، مرجع سابق، 63-64. [↑](#footnote-ref-261)
262. () ينظر: الطنطاوي، تصريف الأسماء، 141. [↑](#footnote-ref-262)
263. () سيبويه، الكتاب، 1/4. [↑](#footnote-ref-263)
264. () الطنطاوي، مرجع سابق، 141. [↑](#footnote-ref-264)
265. () ينظر ابن جني، سر الصناعة، 1/83، وابن مالك، شرح التسهيل، 192-93، والرضي ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب،2/161-162. [↑](#footnote-ref-265)
266. () ابن مالك، الألفية،50. [↑](#footnote-ref-266)
267. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(جرف/ 796). [↑](#footnote-ref-267)
268. () المرجع السابق،(نهك/ 956). [↑](#footnote-ref-268)
269. () المرجع السابق،(شوه/ 1248). [↑](#footnote-ref-269)
270. () المرجع السابق،(نسك/ 955). [↑](#footnote-ref-270)
271. () المرجع السابق،(نبو/ 1337). [↑](#footnote-ref-271)
272. () المرجع السابق،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-272)
273. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، 27. [↑](#footnote-ref-273)
274. () المرجع السابق،(سمع/730) [↑](#footnote-ref-274)
275. () المرجع السابق،(قوم/ 1152) [↑](#footnote-ref-275)
276. () المرجع السابق،(خطو/ 1249) [↑](#footnote-ref-276)
277. () المرجع السابق ،(قطع/ 752). [↑](#footnote-ref-277)
278. () المرجع السابق،(هدم/1168). [↑](#footnote-ref-278)
279. () المرجع السابق ،(أمن/1176). [↑](#footnote-ref-279)
280. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(كرم/ 1153). [↑](#footnote-ref-280)
281. () المرجع السابق،(سرق/893). [↑](#footnote-ref-281)
282. () المرجع السابق،(شحب/ 99). [↑](#footnote-ref-282)
283. () المرجع السابق ،(شعر/ 416). [↑](#footnote-ref-283)
284. () المرجع السابق،(خيم/ 1105). [↑](#footnote-ref-284)
285. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(كدر/ 469). [↑](#footnote-ref-285)
286. () المرجع السابق،(وعر/ 492). [↑](#footnote-ref-286)
287. () المرجع السابق،(غمض/ 649). [↑](#footnote-ref-287)
288. () سيبويه، الكتاب، 4/28. [↑](#footnote-ref-288)
289. () الفيروز آبادي، مرجع سابق،(ورع/ 770). [↑](#footnote-ref-289)
290. () المرجع السابق ،(وسم/ 1166). [↑](#footnote-ref-290)
291. () سيبويه، الكتاب، 4/28. [↑](#footnote-ref-291)
292. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(دمر/ 393). [↑](#footnote-ref-292)
293. () المرجع السابق،(مهر/ 478). [↑](#footnote-ref-293)
294. () المرجع السابق،(غضض/ 649). [↑](#footnote-ref-294)
295. () المرجع السابق،(سمع/730). [↑](#footnote-ref-295)
296. () المرجع السابق،(سفه/ 1247). [↑](#footnote-ref-296)
297. () المرجع السابق،(خسر/ 384) [↑](#footnote-ref-297)
298. () سيبويه، مرجع سابق، 4/33ـ34 . [↑](#footnote-ref-298)
299. () ينظر ص27 من هذا البحث. [↑](#footnote-ref-299)
300. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(عيف/ 8402). [↑](#footnote-ref-300)
301. () المرجع السابق،(أبى/ 1257). [↑](#footnote-ref-301)
302. () المرجع سابق، (شار/ 421) [↑](#footnote-ref-302)
303. () المرجع السابق،(قول/ 1051). [↑](#footnote-ref-303)
304. () المرجع السابق،( حرم/ 1061). [↑](#footnote-ref-304)
305. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(خير/ 389). [↑](#footnote-ref-305)
306. () المرجع السابق،(طيب/ 110). [↑](#footnote-ref-306)
307. () المرجع السابق،(حرم/ 1061). [↑](#footnote-ref-307)
308. () المرجع السابق، (رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-308)
309. () المرجع السابق ،(سخن/ 1204) [↑](#footnote-ref-309)
310. () المرجع السابق ،(دبغ/ 781). [↑](#footnote-ref-310)
311. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(حضن/ 1211) [↑](#footnote-ref-311)
312. () المرجع السابق،(لزم/ 1158) [↑](#footnote-ref-312)
313. () المرجع السابق،(عزم/ 1137) [↑](#footnote-ref-313)
314. () المرجع السابق ، 28. [↑](#footnote-ref-314)
315. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(كرم/ 1153). [↑](#footnote-ref-315)
316. () الرضي، شرح الشافية، 1/153. [↑](#footnote-ref-316)
317. () ابن سيده، المخصص، 4/285. [↑](#footnote-ref-317)
318. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(كدر/ 469). [↑](#footnote-ref-318)
319. () المرجع السابق،(رجل/ 1004). [↑](#footnote-ref-319)
320. () المرجع السابق،(بيت/ 148). [↑](#footnote-ref-320)
321. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/122. [↑](#footnote-ref-321)
322. () ينظر ابن سيده، المخصص، 4/285. [↑](#footnote-ref-322)
323. () سيبويه، الكتاب، 4/14. [↑](#footnote-ref-323)
324. () ابن سيده، مرجع سابق، 4/283. [↑](#footnote-ref-324)
325. () ابن سيده، المخصص، 4/283. [↑](#footnote-ref-325)
326. () المرجع السابق، 4/ 283. [↑](#footnote-ref-326)
327. () ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، 42 (مقدمة المحقق). [↑](#footnote-ref-327)
328. () سيبويه، الكتاب، 4/92. [↑](#footnote-ref-328)
329. () الرضي، شرح الكافية، 4/281. [↑](#footnote-ref-329)
330. () ينظر: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، المقصور والممدود، (القاهرة: الشركة الدولية للطباعة 1999م)، 6 [↑](#footnote-ref-330)
331. () ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، المقصور والممدود، تحقيق: عبد الإله نبهان، ومحمد البقاعي، (دمشق: دار قتيبة 1983م)، وأبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد، المقصور والممدود، تحقيق: محمد النعساني، ط2 (القاهرة: مكتبة الخانجي1993م)، وأبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، مقاييس المقصور والممدود، تحقيق: حسن هنداوي، (الرياض: دار إشبيليا2003م) [↑](#footnote-ref-331)
332. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (قصر/ 462). [↑](#footnote-ref-332)
333. () ابن ولاد، المقصور والممدود، 4. [↑](#footnote-ref-333)
334. () خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، 5/31. [↑](#footnote-ref-334)
335. () سيبويه، الكتاب،3/536. [↑](#footnote-ref-335)
336. () ابن ولاد، مرجع سابق، 4. [↑](#footnote-ref-336)
337. () المرجع السابق، 6. [↑](#footnote-ref-337)
338. () ابن سيده، المخصص، 4/421. [↑](#footnote-ref-338)
339. () ينظر: ابن ولاد، المقصور والممدود، 5. [↑](#footnote-ref-339)
340. () ابن سيده، مرجع سابق، 4/421. [↑](#footnote-ref-340)
341. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (مدد/ 318 ). [↑](#footnote-ref-341)
342. () ابن ولاد، المقصور والممدود، 3. [↑](#footnote-ref-342)
343. () الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، 5/31. [↑](#footnote-ref-343)
344. () ابن سيده، المخصّص، 4/421. [↑](#footnote-ref-344)
345. () سيبويه، الكتاب، 3/539. [↑](#footnote-ref-345)
346. () ابن سيده، المخصص 4/ 420. [↑](#footnote-ref-346)
347. () الفراء، المقصور والممدود، 55. [↑](#footnote-ref-347)
348. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بنى/ 1264). [↑](#footnote-ref-348)
349. () ينظر: ابن سيده، المحكم، 12/156. [↑](#footnote-ref-349)
350. () الزبيدي، تاج العروس،19/221. [↑](#footnote-ref-350)
351. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (قصى/ 1325). [↑](#footnote-ref-351)
352. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (قضى/ 1325). [↑](#footnote-ref-352)
353. () المرجع السابق، (ونى/1344). [↑](#footnote-ref-353)
354. () الفراء، المقصور والممدود، 58. [↑](#footnote-ref-354)
355. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-355)
356. () ابن سيده، المخصص، 4/453. [↑](#footnote-ref-356)
357. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ، (بلى/ 1264). [↑](#footnote-ref-357)
358. () الزبيدي، تاج العروس،19/214ـ215. [↑](#footnote-ref-358)
359. () الفيروز آبادي، ، مرجع سابق، (صبو/ 1302). [↑](#footnote-ref-359)
360. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(غنى/1319). [↑](#footnote-ref-360)
361. () المرجع سابق ، (قلى/ 1362). [↑](#footnote-ref-361)
362. () الفراء، المقصور والممدود، 50. [↑](#footnote-ref-362)
363. () المرجع السابق، 51. [↑](#footnote-ref-363)
364. () ابن سيده، المخصص، 5/454. [↑](#footnote-ref-364)
365. () الفراء، المقصور والممدود ، 51. [↑](#footnote-ref-365)
366. () الفيروز آبادي، مرجع سابق،(صلى/ 1304). [↑](#footnote-ref-366)
367. () المرجع السابق، (ضرى/ 1274). [↑](#footnote-ref-367)
368. () المرجع السابق، (غرو/ 1317). [↑](#footnote-ref-368)
369. () ينظر: ابن سيده، المخصص، 5/456. [↑](#footnote-ref-369)
370. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (لقي/ 1331). [↑](#footnote-ref-370)
371. () ابن سيده، مرجع سابق، 5/455. [↑](#footnote-ref-371)
372. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (فدى/ 1320). [↑](#footnote-ref-372)
373. () ابن سيده، المخصص،4/455. [↑](#footnote-ref-373)
374. () ينظر: أبو علي القالي، المقصور والممدود، 16. [↑](#footnote-ref-374)
375. () ابن سيده، المخصص ،4/417. [↑](#footnote-ref-375)
376. () سيبويه، الكتاب ،3/536. [↑](#footnote-ref-376)
377. () ينظر سيبويه، الكتاب 3/ 537ـ538، الفراء ،المقصور والممدود، 23، الفارسي، مقاييس المقصور والممدود، 21ـ24، وابن سيده، المخصص، 4/422. [↑](#footnote-ref-377)
378. () ينظر: الفيروزآبادي ،القاموس المحيط،(هوي/1347)،(صدي/ 1302) ،(عشي/1311)، [↑](#footnote-ref-378)
379. () ينظر :المرجع السابق،(غري/1317) [↑](#footnote-ref-379)
380. () ينظر: الزبيدي، تاج العروس،20/27. [↑](#footnote-ref-380)
381. () ينظر الفارسي، مقاييس المقصور والممدود ، 25 [↑](#footnote-ref-381)
382. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-382)
383. () الفيروزآبادي ، مرجع سابق،(ذكا/1285) [↑](#footnote-ref-383)
384. () المرجع السابق،(بغي/1263). [↑](#footnote-ref-384)
385. () المرجع السابق،(لقي/1331). [↑](#footnote-ref-385)
386. () الفارسي، مرجع سابق ، 35. [↑](#footnote-ref-386)
387. () النزاء: الوثب، يقال: فحل كثير النزاء، أي: النزو، وهو الوثب، ولا يقال إلا للشاء والدواب، ينظر:الفيروزآبادي ،القاموس المحيط،(نزو/1338). [↑](#footnote-ref-387)
388. () ينظر : الفارسي ، مرجع السابق ،37 [↑](#footnote-ref-388)
389. () الطنطاوي، تصريف الأسماء،171. [↑](#footnote-ref-389)
390. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-390)
391. () ينظر : الفارسي ، مقاييس المقصور والممدود ،37 [↑](#footnote-ref-391)
392. () ابن سيده، المخصص،4/425. [↑](#footnote-ref-392)
393. () سيبويه، الكتاب، 4/41. [↑](#footnote-ref-393)
394. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (غلب/ 121). [↑](#footnote-ref-394)
395. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-395)
396. () المرجع السابق، (حضض/640). [↑](#footnote-ref-396)
397. () ابن القطاع، أينية الأسماء والأفعال والمصادر، 371. [↑](#footnote-ref-397)
398. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (وقف/ 860). [↑](#footnote-ref-398)
399. () المرجع السابق ،(بأس/ 531). [↑](#footnote-ref-399)
400. () المرجع السابق ، (شكا/ 1301). [↑](#footnote-ref-400)
401. () المرجع السابق، (بئس/ 531). [↑](#footnote-ref-401)
402. () المرجع السابق، (شعر/ 416). [↑](#footnote-ref-402)
403. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (حجز/ 507). [↑](#footnote-ref-403)
404. () المرجع السابق، (رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-404)
405. () المرجع السابق ، (سخر/ 405). [↑](#footnote-ref-405)
406. () المرجع السابق (جمز/ 506). [↑](#footnote-ref-406)
407. () ينظر: ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر،370-376 . [↑](#footnote-ref-407)
408. () ابن جني، الخصائص، 2/153. [↑](#footnote-ref-408)
409. () الفيروز آبادي، مرجع السابق (أبز/ 502). [↑](#footnote-ref-409)
410. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (مكث/ 176). [↑](#footnote-ref-410)
411. () المرجع السابق، (خصص/ 617). [↑](#footnote-ref-411)
412. () المرجع السابق، (فخر/ 255). [↑](#footnote-ref-412)
413. () المرجع السابق ،(حثث/ 167). [↑](#footnote-ref-413)
414. () المرجع السابق، (قتت/157). [↑](#footnote-ref-414)
415. () المرجع السابق، (ردد/ 284). [↑](#footnote-ref-415)
416. () المرجع السابق ،(رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-416)
417. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (رغب/ 90). [↑](#footnote-ref-417)
418. () المرجع السابق، (خصص/ 617). [↑](#footnote-ref-418)
419. () عدَّ سيبويه هذا اللفظ من المصادر، ينظر:سيبويه:الكتاب،4/41. [↑](#footnote-ref-419)
420. () الفيروز آبادي، مرجع السابق، (كبر/468). [↑](#footnote-ref-420)
421. () المرجع السابق،(شعر/ 416). [↑](#footnote-ref-421)
422. () المرجع السابق، (شيخ/ 254). [↑](#footnote-ref-422)
423. () الرضي، شرح الشافية، 1/168. [↑](#footnote-ref-423)
424. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(دغم/ 1107). [↑](#footnote-ref-424)
425. () ابن يعيش، المفصل، 1/121. [↑](#footnote-ref-425)
426. () الرضي، شرح الشافية، 3/233-234، وينظر في تعريف الإدغام: ابن عصفور، الممتع، 2/631، وخالد الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح، 5/475. [↑](#footnote-ref-426)
427. () الرضي، مرجع سابق، 3/235. [↑](#footnote-ref-427)
428. () الصيميري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، (مكة المكرمة؛ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1402هـ)، 2/933. [↑](#footnote-ref-428)
429. () ابن عصفور، الممتع، 2/631. [↑](#footnote-ref-429)
430. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/76. [↑](#footnote-ref-430)
431. () سيبويه، الكتاب، 2/338. [↑](#footnote-ref-431)
432. () الرضي، شرح الشافية، 1/70. [↑](#footnote-ref-432)
433. () سيبويه ، الكتاب، 4/36 [↑](#footnote-ref-433)
434. () الرضي ، مرجع سابق، 1/77. [↑](#footnote-ref-434)
435. () ينظر: الرضي، مرجع سابق: 3/235 "أي يجب الإدغام إذا تحرك المثلان في كلمة" ، وخالد الأزهري، شرح التصريح، 5/476-477 [↑](#footnote-ref-435)
436. () ابن يعيش، شرح المفصل، 10/122،. [↑](#footnote-ref-436)
437. () الرضي، شرح الشافية، 3/236، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10/122، وخالد الأزهري، شرح التصريح، 5/476-477 [↑](#footnote-ref-437)
438. () ابن جني، المنصف، 2/300. [↑](#footnote-ref-438)
439. () ابن يعيش، شرح المفصل، 10/123. [↑](#footnote-ref-439)
440. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(شلل/1019). [↑](#footnote-ref-440)
441. () الزبيدي، تاج العروس،14/384 [↑](#footnote-ref-441)
442. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 78. [↑](#footnote-ref-442)
443. () المرجع السابق،(عسس/ 558). [↑](#footnote-ref-443)
444. () ابن منظور، لسان العرب، 6/138. [↑](#footnote-ref-444)
445. () الزبيدي، تاج العروس ،8/364 [↑](#footnote-ref-445)
446. () ابن منظور، لسان العرب، 6/138-141. [↑](#footnote-ref-446)
447. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(زلل/ 1010). [↑](#footnote-ref-447)
448. سورة الكهف ، الآية :64 [↑](#footnote-ref-448)
449. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(قصص/ 627). [↑](#footnote-ref-449)
450. () الزبيدي، تاج العروس،9/334 [↑](#footnote-ref-450)
451. () ابن جني، المنصف، 2/305. [↑](#footnote-ref-451)
452. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(غضض/ 649). [↑](#footnote-ref-452)
453. () المرجع سابق ،(مسس/ 575). [↑](#footnote-ref-453)
454. () المرجع السابق ،(فكك/950). [↑](#footnote-ref-454)
455. () ابن جني، المنصف، 2/305. [↑](#footnote-ref-455)
456. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(غصص/625). [↑](#footnote-ref-456)
457. () الزبيدي، تاج العروس،9/316. [↑](#footnote-ref-457)
458. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ،(عقق/ 910). [↑](#footnote-ref-458)
459. () الزبيدي، مرجع سابق،13/338 [↑](#footnote-ref-459)
460. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(شطط/ 674). [↑](#footnote-ref-460)
461. () الزبيدي، تاج العروس،10/310. [↑](#footnote-ref-461)
462. () سورة الكهف ، الآية :64 [↑](#footnote-ref-462)
463. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ،(قصص/ 627). [↑](#footnote-ref-463)
464. () الزبيدي، مرجع سابق،9/334. [↑](#footnote-ref-464)
465. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(حلل/986). [↑](#footnote-ref-465)
466. () الرضي، شرح الشافية، 3/238-239. [↑](#footnote-ref-466)
467. () ينظر: ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2/499. [↑](#footnote-ref-467)
468. () الرضي، شرح الشافية، 3/242. [↑](#footnote-ref-468)
469. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(خسس/ 541). [↑](#footnote-ref-469)
470. () المرجع السابق،(حثى/1272). [↑](#footnote-ref-470)
471. () المرجع السابق،(ولد/327). [↑](#footnote-ref-471)
472. () المرجع السابق،(سوء/43). [↑](#footnote-ref-472)